

مصر ٢٠١٣م

دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر:
مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل

٢٥ يناير
ثورة شعب

تأليف / أحمد فهمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

رقم الإيداع:

٢٠١٢/٣٦٢٠م

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستهديه، ونستعين به ونستغفره.. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا.. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين..

أما بعد.. ففي أبريل من عام ٢٠١٠م، وقف النائب عن الحزب الوطني «نشأت القصاص» في مجلس الشعب يهاجم التظاهرات المعارضة للنظام، وقال مخاطبًا وزارة الداخلية: «اضربوهم بالنار.. استعملوا الرصاص مع المتظاهرين».[١]

بعد ٢٠ شهرًا فقط وقف «د. أكرم الشاعر» -النائب الإخواني- أمام خمسمائة من نواب مجلس الشعب-٧٠٪ منهم إسلاميون- موجهًا كلامه إلى رئيس المجلس -الإخواني- مطالبًا بمحاكمة مبارك وزبانيته على قتل الثوار، فبكى وأبكى زملاءه النواب.

ما بين الموقفين مسافة شاسعة قطعتها دولة وشعب لكي تزيح أكثر النُّخَب الحاكمة فسادًا في تاريخ مصر، وتضع مكانهم ثلة من خير رجال المجتمع.

لم تخلع الثورةُ المصرية مبارك، بل خلعت عن عاتقها ربقة أسر، ذاقت وباله ستين عامًا من الحكم العسكري، أعقبت سبعين عامًا من الاستعمار الغربي، فبعد ١٣٠ عامًا من الاستعمار والجبروت، آن للمصريين أن ينعموا باستقلال حقيقي، يبكي فيه نواب الشعب من أجل الشعب، ويسعون جاهدين لقضاء مصالح الشعب.

لكن ميراث ستين عامًا من الحكم الديكتاتوري لا يتلاشى في أشهر قليلة، فقد تغلغل الفساد ونخر السوس في أركان الدولة ومبانيها، فهي بحاجة إلى هدم، لكن الدول لا تقف ريثما تُصلح حالها، وتُرتب شئونها، بل يجب أن ترتفع

(١) مصراوي، ٢٠-٤-٢٠١٠م.

معاول الهدم، وتبدأ عملية البناء، بينما الدولة تمضي في طريقها.

نعم هي معادلة صعبة، لكن نجاح الثورة رهين بتحقيق هذه المعادلة.

فلكل ثورة هدفان، عاجل وآجل، الهدف العاجل هو إسقاط رأس النظام، أما الآجل، فهو إسقاط النظام نفسه..

لا يوجد تخيير بينهما، فإسقاط رأس النظام وبقاء جسمه، يعني إعادة النظام القديم، وإسقاط النظام مع بقاء رأسه- مع صعوبة ذلك عمليًا وإمكانه عربيًا- يعني عملية تحول وهمية يغيّر فيها الحاكم جلده ويجدد نخبته، بينما يبقى الفساد قائمًا قادرًا على استنساخ نفسه مرة أخرى..

إنها عملية تغيير واسعة النطاق، تشمل كافة المجالات، وقبل ذلك كله لا بد أن ينطلق التغيير من أنفسنا، فهذه سنة الله تعالى في عباده؛ فـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

لقد أخفقت شعوب كثيرة في تجاوز مرحلة «ما بعد الثورة»؛ لأنهم تجاوزوا سنن الله تعالى في الأرض، ونحن كمسلمين أولى الناس باتباع السنن، وسنة التغيير تبدأ طريقها من الأنفس والأعمال، يقول سيد قطب -رحمه الله- في تفسير هذه الآية: «فإنه لا يغيّر نعمة أو بؤسًا، ولا يغير عزًا أو ذلة، ولا يغيّر مكانة أو مهانة، إلا أن يغير الناس من مشاعرهم وأعمالهم وواقع حياتهم، فيغير الله ما بهم وفق ما صارت إليه نفوسهم وأعمالهم».[١]

شرعت في إعداد هذه الدراسة قبل ٢٥ يناير ٢٠١١م بأيام قليلة، كان موضوعها في ذلك الوقت هو «هل تنتقل الثورة التونسية إلى دول عربية أخرى؟»، لم تنقضِ أيام قليلة حتى اشتعلت الثورة المصرية، فتغير موضوع الدراسة ليصبح «هل يسقط مبارك؟».

لكن الثورة المصرية استغرقت ١٨ يومًا فقط، فتغير الموضوع للمرة الثانية، ليكون «مصر بعد الثورة».

وإذا أردنا جمع كل الأحداث والمتغيرات والقوى التي تتفاعل بسخونة عالية

(١) في ظلال القرآن، تفسير سورة الرعد.

في مصر منذ ١١-٢-٢٠١١م في عبارة واحدة، ستكون هي: «التحول السياسي» أي، «استبدال نظام حكم بآخر»..

«الثورة» تُسقِط الدولةَ القديمة، وحراكُ «ما بعد الثورة» يبني الدولة الجديدة، هذا الحراك ينطلق مندفعًا في كل اتجاه متأثرًا بطاقة هائلة تسمى حسب المصطلح السياسي «الشرعية الثورية»، فما هي الشرعية؟

إن الذي يجعل سلطةً ما شرعية، هو قبول المجتمع استخدامها للقوة عن طريق المؤسسات التابعة لها، مثل الجيش، وقوات الأمن، ولكي يكون استخدامها للقوة مقبولاً، لا بد من أن يكون هناك اعتقاد مشترك من الحاكم والمحكوم، بأن صيغةً سياسية معينة للحكم هي صيغة مَرْضِيّة.[1]

وما هي الشرعية الثورية؟

إنها القانون البديل الذي يُسقِط الدستور - كذا القانون- القديم لفترة مؤقتة في مجالات معينة يكون لزامًا على الثورة فيها أن تُجري عمليات تغيير عاجلة؛ لإتمام خطوات جذرية في عمليتي الهدم والبناء.

هذه الشرعية الثورية ينطلق منها الحاكم، أو السلطة الجديدة بعد الثورة مدفوعًا بتأييد الثوار والشعب؛ لتحقيق إنجازات حقيقية على طريق التحول السياسي.

وهنا يأتي السؤال:

هل نعيش الشرعية الثورية في مصر؟ بعبارة أخرى: هل قانون الثورة هو الذي يحكم أداء السلطة الحاكمة في كل ما يتعلق بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

الإجابة عن هذا السؤال مهمة لتوصيف الواقع الحالي، ويمكن إبراز عدة نقاط في الجواب:

١- لم يكن هناك قيادة واحدة أو موحدة للثورة، بل هي مجموعات متفرقة،

---

(١) انظر صراع على الشرعية، الإخوان المسلمون ومبارك ١٩٨٢-٢٠٠٧م، د. هشام العوضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، ص ٣٨.

بعضها تأسس حديثًا، وبعضها ينتمي إلى كيانات قديمة، لذلك لم تمر الثورة المصرية بوضعية القيادة الكاريزمية التي تمتلك مشروعية ثورية؛ تستطيع من خلالها اتخاذ قرارات سياسية جذرية، وإن كانت تلك الحالة لا تخلو من إيجابيات مهمة.

٢- لم تتبنَ الثورة المصرية خطة تغيير مجتمعي واضحة، بل تركزت المطالب على التغيير السياسي الذي يستتبع حرية في الممارسات السياسية، وتحسنًا في المستويات المعيشية.

٣- دخول الجيش على خط الثورة، وتسلمه السلطة جعل التوصيف السياسي الدقيق لما حدث أنها ثورة شعبية نتج عنها ما يشبه «انقلاب عسكري»، فالسلطة لم يتسلمها الثوار، وإنما الجيش، الذي شرع فور تسلمه الحكم في تنفيذ عملية متدرجة لنقل السلطة إلى المدنيين، لكن وفق رؤيته الخاصة. ومن ثَم فنحن نتعامل مع ثورة وانقلاب في آنٍ واحد، مع اختلاف دوافع التحرك في كلتا الحالتين، وفي ظني أن هذا التداخل هو السبب الرئيس في حالة الإرباك والغموض التي تكتنف الحياة السياسية في مصر حتى الآن.

نستفيد من هذا التحليل أن مصر لا تعاني بدرجة كبيرة من إشكالية «تنازع القيادات الثورية» في مرحلة الانتقال من «الثورة» إلى «الدولة»، وهي إشكالية معروفة في الأدبيات السياسية المعنية بدراسة الثورات وتحليلها، وينتج عنها أزمات وصراعات متعددة، قد تصل إلى مستوى الحرب الأهلية، وقد تطيح بنتائج الثورة؛ بسبب أسلوب إدارة القوى الثورية للمرحلة الانتقالية، وصعوبة تكيفهم سياسيًا في إطار الدولة.

بدلاً من ذلك؛ فإن التوصيف السياسي للحالة المصرية، أنها حالة انقلاب عسكري «ثوري» أصبحت فيه القيادة العليا للقوات المسلحة على رأس الحكم، محتكرة لكل الصلاحيات الرئاسية والتشريعية والرقابية، ومن المفترض أن تقوم بنقل كل صلاحياتها مرة أخرى إلى سلطة مدنية منتخبة خلال إطار

زمني محدد.

إذن نحـــن على النقيض تمامًا، فبدلاً من أن تكون المشـــكلة هي «التطرف الثوري» الذي يُفرِط في استخدام «الشرعية الثورية» إلى درجة أن يُنتج نظامًا ديكتاتوريًا جديدًا تحت شعار «حماية الثورة»؛ أصبحت المشكلة هي: نظام حكم عســـكري يســـعى لإعادة إنتاج النظام القديم بوجوه جديدة، ويأنف تمامًا من استخدام مصطلح «الشرعية الثورية».

الأثـــر الذي نجحت الثـــورة في إحداثه هنا؛ أن الحكم العســـكري - على خلاف المعهود تاريخيًا - لا يملك أداة قمع، أو لا يقدر على اســـتخدامها، وهو ما جعل الساحة مفتوحة تمامًا لتوظيف الأدوات الثورية بقوة؛ لممارسة الضغوط الجماهيرية على القيادة العســـكرية للاســـتجابة للمطالب الثورية من ناحية، ولكبح المخطط الساعي لإعادة بناء النظام القديم من ناحية أخرى.

إنها وضعية مربكة عند الرغبة في دراســـتها وتحليلها؛ بسبب التعامل مع معطيات متناقضة في وقت واحد، فهي ثورة وليســـت ثورة، وهو حكم عسكري وليس حكمًا عسكريًا، وربما يكون هذا الإرباك هو آخر إفرازات النظام السابق وانعكاساته على الواقع المصري.

بناءً على ما ســـبق؛ فإنـــه يصبح من الضروري الســـعي لتفكيك العناصر الأساسية للموقف السياســـي، فإذا قلنا بالانتقال من «الدولة» إلى «الثورة» ثم إلى «الدولة»، فإنه يلزم تتبع هذين المسارين (الدولة- الثورة)، و(الثورة- الدولة) على أن يكون التركيز الأكبر من نصيب المسار الثاني.

ويصبح السؤال الأخطر في هذه المرحلة، هو: إلى أي دولة يتجه المصريون في مسيرة التحول السياسي؟

هل يُعاد مضمون الدولة القديمة بشكل جديد؟ أو تظهر للعيان دولة جديدة شـــكلاً ومضمونًا؟ أو يُفرز الصراعُ دولة «هجينًـــا» لا هي بالجديدة ولا تماثل النظام القديم؟

إنها «رحلـــة تحوُّل» تمضي نحو المجهول، بدأت منـــذ عام كامل، ولا تزال محطتها الأخيرة غامضة حتى الآن.

تقدم هذه الدراســـة التحليلية محاولات لتفكيك الواقع الحالي؛ من خلال طرح مقاربات عدة لتفسيره، وتلمُّس مسارات المستقبل من خلال قراءة الواقع، وفهم معطيات التاريخ، وذلك تحت عنوان «التحول السياســـي» ذلك المصطلح الذي بات يشـــغل مســـاحة واهتمامًا متزايدين في الدراســـات السياسية في السنوات العشرين الأخيرة.

والله تعالى أسأل أن يوفق في العمل، ويبارك في الجهد، وهو حسبي ونعم الوكيل..

الفصل الأول

الدولة والثورة.. مقاربة نظرية

الفصل الأول
الدولة والثورة.. مقاربة نظرية

قبل الشروع في تحليل المسارين الأول والثاني، يلزم أولاً تحرير المصطلحين الأساسين، أعني«الدولة» و«الثورة»، وإلقاء الضوء على أهم الدلالات المتعلقة بهما.

أولاً: الدولة:

مفهوم «الدولة» من المفاهيم المركزية في علم السياسة، بل إن أحد التعريفات الشائعة لذلك العلم أنه «علم الدولة».[1]

ومن التعريفات المقبولة لمصطلح «الدولة» أنها: «ظاهرة سياسية وقانونية، تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة، ويخضعون لتنظيم معيّن»، ومن خلال هذا التعريف، وتعريفات أخرى مقاربة، يمكن ملاحظة وجود ثلاثة أركان للدولة، هي: الأرض أو الإقليم، المجتمع، السلطة.

هذه الثلاثة هي التي تعطي للدولة معناها، وكيانها، ووجودها، وعندما يزول أحدها، أو يتعرض لانتقاص سيادته من طرف آخر خارجي، فإن الدولة تكون واقعة تحت «الاحتلال».

مرت أغلب الدول العربية بمرحلة طويلة من الاحتلال بلغت في بعض الأحيان أكثر من ١٣٠ عامًا، كما في حالة الاحتلال الفرنسي للجزائر، انتهت مرحلة «الاستعمار»، وأعقبها مرحلة جديدة نالت فيها تلك الدول استقلالها

(١) النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، د. حسنين توفيق إبراهيم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ٤٩.

بدءًا من منتصف القرن العشـــرين، وتحديدًا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتغير موازين القوى العالمية.

كان الاســـتعمار الأوروبي محتكرًا لأركان الدولة الثلاثة: المجتمع، الإقليم، الســـلطة، لكنه عندما رحل لم يتنازل عن ســـيطرته عليهـــا بصورة تامة، فقد أعاد رســـم حدود «الإقليم» في عدد كبير من الـــدول العربية، كما اتخذ عدة إجراءات من شأنها التحكم في صورة النظام الحاكم في الدولة المستقلة، وتمثل الإجراء الأهم في تشكيل النخبة الحاكمة التي تضمن له تخريج أنماط محددة من الحُكّام في العقود التالية للاســـتقلال، وكان المصدر الأهم لتشكيل النخب الجديدة هو «القوات المســـلحة»؛ حيث سيطرت النُّخَب العسكرية على الحكم في عدد كبير من الدول العربية.

بذلك يكون الاســـتعمار قد عبث في ركنين مـــن أركان الدولة قبل رحيله، مثيرًا تســـاؤلات عديدة حول مـــا إذا كان وصف تلك الدول بأنها «مســـتقلة» صحيحًا من الناحية العلمية؛ إذ من الســـائد أن الجماهير تقتصر في تعريفها للاحتلال على ركنين فقط، هما: المجتمع والأرض، فإذا ترك الاستعمار أرضهم ورحل عنهم؛ فإنهم بذلك يكونون قد نالوا استقلالهم.

هـــذه الوضعية المربكة الناجمة عن الرحيل الناقص للاســـتعمار، أحدثت خلافًا بين علماء السياسة في توصيف «الدولة القُطرية العربية» هل هي دولة من صنع الاســـتعمار؟ أم أنها دولة قديمة بأركانها الثلاثة لا دخل للاســـتعمار بوجودها وتأسيسها؟

أصحاب الاتجاه الأول يقولون: إن «المنظومة الحاضرة القائمة على الدولة القُطرية في الوطن العربي هي جزء من عملية دولية، أو من توسع في المجتمع الدولي، أو من تصدع عالمي»، وبذلك تعد الدولة القُطرية العربية ظاهرة صُنعت في أوروبا من حيث «حدودها» و«مؤسساتها»[1]، فهي وإن كانت تبدو ذات طابع محلي متزايد، فإن مضمونها يختلف عن شكلها، فذاك المضمون يعكس الثقافة

(١) د. حسنين توفيق إبراهيم، ص ٥٤.

الأوروبية السياسية الحديثة، خصوصًا فيما يتعلق بمفهوم سيادة الدول المنبثق عن اتفاقية «وستفاليا» التاريخية منتصف القرن السابع عشر[1]، والتي أعقبت عقودًا من الحروب الأوروبية، لكن الناس ألفوا وجودها بهذا الشكل وقبلوها كنموذج «عصري» للدولة.

أصحاب الاتجاه الثاني، يقولون: إن هناك خمس عشرة دولة عربية ظهرت تاريخيًا كحصيلة لعوامل داخلية أصيلة وإقليمية، سابقة لظاهرة الاستعمار الأوروبي، كما كان لكل من تلك الدول حدود جغرافية أو على الأقل نواة جغرافية تشكّل قاعدة حكمها[2].

يمكن الجمع بين الاتجاهين باستخدام «أركان الدولة» الثلاث، **فالركن الأول، أي المجتمع**، قديم لا دخل للاستعمار في وجوده، لكنه يتدخل في تغيير إطار الدولة التي يعيش فيها ذلك المجتمع.

أما الأرض، فإن بعض الدول العربية لم تظهر للعيان إلا بتدبير الاستعمار، وبعضها كان موجودًا بالفعل، لكن الاستعمار أعاد رسم حدودها وتشكيلها إما تقليصًا أو تمديدًا، وهو تشكيل لم يراعِ الأبعاد الثقافية والمجتمعية، فأنتج مشكلات لا حصر لها بعد رحيل الاستعمار.

الركن الثالث: السلطة، لا جدال في أن الأنظمة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال مستمدة في هيكلتها وفلسفتها المعاصرة وبنيتها الداخلية، من الثقافة الغربية، كما أن الاستعمار تجاوز مستوى تشكيل النخب الحاكمة ليصبح لاعبًا رئيسًا في اختيار شخص الحاكم نفسه في السنوات الأخيرة.

نحن إذن أمام دول مستقلة جزئيًا، لا تمتلك سيادة حقيقية على أركان الدولة الثلاثة، ومن ثَم يصبح من الصعب- علميًا- توصيف النظام السياسي الذي يتبعه الحكام، هل هو نظام ديمقراطي غربي، أو اشتراكي، أو ديكتاتوري؟

قدمت الباحثة د. أمل حمادة، وصفًا دقيقًا لأزمة «الدولة» العربية، فقالت

(١) انظر موسوعة ويكيبيديا ، مادة «وستفاليا».
(٢) د. حسنين توفيق إبراهيم، ص ٥٥.

إن: «النمـــوذج الذي تبنته هـــذه الدول العربية -النمـــوذج الحداثي- لم تعمد إليه الأنظمة الوطنية التي تولت مهمة الحكم بعد الاســـتقلال كاختيار حقيقي، ولكن كاختيار «حثالة الحداثة»، والتي تشـــبه الحداثة من حيث الشكل من دون المضمون الحقيقي لها»[1].

نتيجة لذلك اتسم «النموذج العربي» للدولة بأربع سمات:

- أنها دولة شديدة المركزية، وسلطتها مطلقة.

- كمـــا أنها دولة غير ديمقراطية وغير تمثيلية؛ حيث إنها لا تفترض وجود اختلاف بين مصالح الفئات المختلفة المكوِّنة لها.

- كذلـــك هي دولـــة ذات نزعة قومية أو وطنية، بمعنـــى أنها تهدف إلى الحفاظ على ذاتها والتقاليد الموروثة.

- وأخيرًا هـــي دولة اســـتبدادية قانونية، بمعنى أنها تســـتخدم القانون والقواعد القانونية للحفاظ على سلطتها في مواجهة مواطنيها[2].

هـــذا النموذج «التلفيقـــي» تحول إلى مصنع لإنتاج الســـلبيات والأمراض السياسية، حتى تراكم منها الكثير كما هو حال «الطبعة المصرية» من النموذج، فبعـــد ثلاثين عامًا من حكم مبارك، وقبلها ثلاثون عامًا أخرى تحت حكم عبد الناصر والسادات، تضخمت قائمة الأزمات التي يعانيها بناء الدولة المصرية.

ويمكن تلخيص أبرز السلبيات فيما يأتي[3]:

- عدم استكمال البناء المؤسسي للدولة.
- ضعف الدولة وهشاشتها، بالرغم من تضخم أجهزتها ومؤسساتها.
- غلبة التوتر والتأزم على علاقة الدولة بالمجتمع.
- التبعية الهيكلية للخـــارج، والمقصود هنا ليس تبعية أفراد النخبة، فهذه

---

(١) الانتقال من الثورة إلى الدولة، الخبرة الإيرانية، د. أمل حمادة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م ص ٦٥.

(٢) السابق ص ٦٥.

(٣) انظر: د. حسنين توفيق إبراهيم، ص ٥٧-٦٨.

قضية محســـومة، وإنما صياغة البنية الهيكلية للدولة ومؤسساتها بما يجعلها تابعـــة للخارج بصورة دائمة، مثل: القوات المســلحة، سياســـة تلقي القروض والمعونات المشروطة، السياحة... إلخ.

- اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي.
- غلبة الطابع التسلطي.
- استشراء الفساد السياسي والإداري.

هذه الســلبيات بسبب منشـئها المعقد، لم يحمل النظام على عاتقه عبء إصلاحها، فضلاً عن كونه متســـببًا فيها -أو في زيادتها- من خلال سياساته الفاســـدة، ومن ثَم بدأت الفجوة بين توقعات الجماهير من النظام، وما يقدمه النظام لتلبية هذه التوقعات في الاتساع تدريجيًا، هذه الفجوة تصل عند حجم معين إلى درجة الانفجار؛ على هيئة احتجاجات عنيفة، أو ثورة، أو غير ذلك.

هذه التقدمة النظرية التاريخية حول مفهوم «الدولة» تطرح تساؤلات كثيرة حول «النموذج» الذي تســـعى القوى السياســـية الثورية في مصر إلى تطبيقه، وحول رؤيتها لتطبيق ثلاثية التحول السياسي هدم، تعديل، بناء.

فالمطالبـــة بإحداث تغييـــرات إجرائية تتضمن حريـــة الانتخاب، وحرية العمل السياسي، والإعلام... إلخ، هي كلها تغييرات شكلية بالرغم من أهميتها القصـــوى، فلا تزال بنية الدولة قائمة كما هي منـــذ عقود، وفي حالة العجز عن إصلاحها أو تغييرها كليًا، فإنه من المتوقع أن يتم إفراز السلبيات القديمة نفسها في صورة جديدة وعلى مدى زمني متوسط.

ما تراكـــم حتى الآن من برامج وتصريحات وتوضيحات من قِبَل الأحزاب السياســـية لا يبث الطمأنينة حول وجود تصور كامل وقادر على تجاوز نموذج «دولة ما بعد الاستعمار».

فهذا «النموذج» المشـــوّه أشـــبه بـ«الخبث» لا يخرج منـــه إلا ما هو على شـــاكلته، قال تعالى: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨].

ثانيًا: الثورة

عرف صمويل هنتنجتون الثورة بأنها: «تغيير داخلي عنيف وسريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية، والأبنية الاجتماعية، والنشاط الحكومي والقيادات»[1]، كما عرفتها عالمة الاجتماع ثيدا سكوكبول بأنها: «تحول سريع وأساسي في حالة مجتمع ما وهياكله الطبقية، وهو يتوافق مع تمردات طبقية من أعلى المستويات، وهي تنجز جزئيًا هذا التحول»[2]، وعرفها آخرون بأنها: «انتقال للسلطة السياسية من فئة قليلة إلى جماهير الشعب، نتيجة لحركة اجتماعية عنيفة تنمو بفضل توترات تحدث داخل النظام السياسي»[3].

وقد اختلفت المداخل المستخدمة في تعريف مصطلح الثورة باختلاف المدارس الفكرية، فقد ركّز بعضهم على انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات بناء بديل آخر جديد، بينما ركز آخرون على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية التي حازت السلطة بالقوة برنامجًا للتغيير يعطي الشرعية لعملية نقل القوة، وهناك من ركز على الثورة من حيث إنها عملية تطوير لازمة، بالإضافة إلى التيارات التي اهتمت بضرورة ارتباط الثورة بالتغيير في توزيع هيكل القوى داخل الدولة أو المجتمع المعني.

فهناك العديد من المسائل المرتبطة بحجم التغيير ومداه، ودرجة القسر أو الإجبار المرتبطة بالثورات، فبعضهم يضم إلى جانب هذه التغييرات التغيير على مستوى القيم الاجتماعية، والهياكل الاجتماعية، والمؤسسات السياسية، وأشخاص النخبة السياسية[4].

يلاحظ في كثير من التعريفات اشتراط «العنف» كسمة لازمة للثورات، وذلك من قِبل الثوار أنفسهم، وليس كمجرد رد فعل على الثورة، لكن استعراض التاريخ يكشف عن عدد كبير من الثورات التي لم تستخدم العنف، واتبعت طرقًا

---

(١) د. أمل حمادة، ص ٢٨.

(٢) مستقبل الثورات، جون فوران، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م ص ٣١٢.

(٣) د. أمل حمادة، ص ٢٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٩.

سلمية من أجل التغيير، كما حدث في جواتيمالا في الخمسينيات، وفي فرنسا عام ١٩٦٨م، وفي تشيلي بقيادة أليندي، وفي جامايكا بقيادة مايكل مانلي، وفي إيران في عهد مصدق، ثم في أوروبا الشرقية في عام ١٩٧٨م، والصين في عام ١٩٨٩م، وثورة التشايباس في المكسيك[١].

فـــي كثير من الأحيان تكون قدرة النظام التســـلطي على ممارســـة القمع متناقصة، خصوصًا عندما تكون الحشود الجماهيرية عظيمة لدرجة يستحيل معها اســـتخدام القوة لإيقافهم، يقول أحد حُكام أمريكا اللاتينية المتســـلطين: «إنك لا تستطيع أن تطلق الرصاص على كل الشعب»[٢]، وهذا ما حدث بالفعل في ثورة يناير ٢٠١١م؛ حيث تراكمت الحشـــود بدءًا من يوم ٢٨ يناير المعروف باســـم «جمعة الغضب» لدرجة لـــم يكن مجديًا معها اســـتخدام قوات الأمن المركزي، أو الرصاص، وقنابل الدخان، فانســـحبت تلك القوات تمامًا، وأخلت الساحة للثائرين.

اهتم علماء السياســـة بتحليل الأســـباب التي تؤدي إلـــى اندلاع الثورات، في محاولة لاســـتخدام نتائج هذه الدراســـات لتوقع حدوث ثورات جديدة في المســـتقبل، لكنهم عجزوا عن تكوين نماذج مســـتقبلية دقيقة؛ بســـبب تفاوت التجارب الثورية، وصعوبة استخراج أنماط ثابتة، فما يجعل مجتمعًا يثور قد لا يحقق النتيجة نفسها في مجتمع آخر.

لكن بصفة عامة؛ طرح جون فوران -عالم اجتماع بارز في جامعة كاليفورنيا- كمثال خمسة عوامل رئيسة تؤدي إلى تنامي «قدرة اجتماعية» يمكن أن تتطور إلـــى ثورة في وقت لاحق، وميزة هذا الطرح أنـــه يجمع ما بين دوافع الثائرين أنفسهم، وبين الأبعاد الأخرى داخليًا وخارجيًا، وهي كما يلي:

التنميـــة الداخلية المعتمدة على أطراف خارجيـــة - دولة قمعية إقصائية

(١) جون فوران، ص ١٠.

(٢) مدخل إلى تحليل السياسات العامة، د. أحمد مصطفى الحسين، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م ص ١٤٠ .

شخصانية - تنامي ثقافات مقاومة النظام ومعارضته- أزمة اقتصادية متنامية- ثغرة في السياسة الدولية، تؤدي إلى ضعف مؤقت في السيطرة الخارجية يسمح باندلاع ثورة دون قدرة كبيرة من القوى العالمية على التدخل المباشر[1].

المشكلة هنا أنه لا أحد يستطيع أن يتوقع وقت حدوث الثورة منذ توفر هذه العوامل، ولا أحد لديه قدرة على معرفة ما هو القدر المناسب -مثلاً- من «التشبع بثقافة المقاومة» اللازم لكي تندلع الثورة، لكن الأمر الجدير بالذكر أن المرحلة التي تبدأ فيها الأفكار والثقافة في التحول من نمط فردي إلى أنماط جماعية تشتعل بصورة عفوية؛ هي المرحلة الحاسمة في اندلاع الثورة، وقد عبّرت عنها الناشطة الأمريكية أدريان ريتش بعبارات قوية، فقالت: «هذه الأفكار والمشاعر المقموعة والمخزنة والمهموسة تنطوي على عنصر ناري، لا يمكن أن نعرف متى، وكيف تحتك وتنتشر تحت الأرض من جذر إلى آخر، حتى تشتعل كل عشبة تلو الأخرى، هذه هي العفوية التي يخشاها قادة الأحزاب، وتخافها الحكومات السرية والأنظمة المقفلة»[2].

هناك مقاربات نظرية أخرى تسعى لتفسير حدوث التحول السياسي- سواء بلغ مرحلة الثورة أو دونها-.. «منها «النظرية البنيوية» التي تزعم أن التنمية الرأسمالية هي التي تتسبب في التحول السياسي، وليس مبادرات النخبة الحاكمة، وأن هذه التنمية تؤدي إلى تنامي الطبقة المتوسطة، وتضخم طموحاتها وتطلعاتها للمشاركة في السياسة، والسعي لتقاسم السلطة، والحراك الذي تمارسه هذه النخبة هو الذي يحفّز التحول السياسي، لكن هذا التغير يستغرق فترة زمنية طويلة، ولا يُشترط أن ينتج عنه تحول إلى الديمقراطية، فقد ينتهي المسار إلى نماذج أخرى للحكم.

ومنها، نظرية النخبة، وهي على العكس؛ إذ تقول: إن قرارات التحول

(١) جون فوران، ص ٣١٢.

(٢) جون فوران، ص ٣١٩.

تتخذها نخبة سياسية تصل الحكم، وتؤمن بمبادئ التعدد والحريات.

ومنهـــا، نظرية الإحباط؛ حيث يحـــدث التغير نتيجة لشـــعور الجماهير بالإحبـــاط الناتج عـــن عدم التوافق بـــين تصور الفـــرد والجماعة لوجودهم الاجتماعي والسياسي، وبين ما هو قائم في الواقع.

ومنها، نظرية «ســـيكولوجية الجماهير» التي تفسّر التحول السياسي على أنه ناتج عن «ســـيكولوجية» خاصة للشعب الثائر، ناتجة عن تراكمات تاريخية وتحولات بيئية تنشـــئ لديه أنماطًا من السلوك الاجتماعي تجعله مختلفًا عن الشعوب الأخرى، وأكثر جاهزية للثورة.

ومنها، الاتجاه الجيوبولوتيكي، الذي يفسّر التحول السياسي على أنه نتيجة للوضع الإقليمي، فعندما تنتشـــر النزاعات حول الدولة، فإن النظام التسلطي يعمل على الترويج لفكـــرة «الخطر الخارجي»؛ لتأمين جبهته الداخلية، بعكس الدولة التي تقع في محيط هادئ ومســـتقر سياسيًا، فإن ذلك يؤدي إلى مزيد اهتمام بالشئون الداخلية وتنامي الرغبة في التغيير».[1]

مـــن العناصر المهمة في اندلاع الثورة؛ ما يمكـــن وصفه بـ «غباء النظام»، وهـــو عنصر كان فاعلاً بدرجة كبيرة في أحـــداث الثورة المصرية؛ حيث يبدي الحاكم في المرحلة الأخيرة قبل اندلاع الثورة قدرة كبيرة على العناد السياسي، والمبالغة في ممارســـة أســـاليب القمع والتضييق، وكان أبرز حدثين قبل ثورة ينايـــر مثالاً واضحًا على هذا «الغباء» هما: التزوير الفاحش لانتخابات مجلس الشـــعب نهاية العام ٢٠١٠م، وحادثة تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية، والتي أعقبها تنكيل بعدد كبير من المنتمين للتيار السلفي.

يذكر بعض الباحثين أنه توجد أشـــكال متفاوتة من السيطرة التي يمارسها النظام، يقابلها أنماط مختلفة من المقاومة يمارسها الشعب، لكن هذه المقاومة لا تبلغ أَوُجّها إلى مســـتوى الثورة إلا في حالات استثنائية؛ حيث يؤدي الوعي

(١) انظر أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر ديسمبر ٢٠٠٥م، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.

المتبادل وإمكانات التفاوض إلى تراجع مستوى الاحتقان[1]، وهو ما لم يحدث في الحالة المصرية.

من المهم هنا الإشارة إلى تأثير الثورات العربية المتلاحقة في العام ٢٠١١م في إثبات خطأ توقعات كثير من علماء الاجتماع والسياسة الغربيين الذين «تنبئوا» بانتهاء عصر الثورات، ورأوا أن الثورة أصبحت نمطًا سياسيًا من «الطراز القديم» لا يصلح في عصر العولمة.

من أبرز الذين بشَّروا بنهاية «عصر الثورات» فرنسيس فوكوياما صاحب نظرية «نهاية التاريخ»، وكذا جيف جودوين عالم الاجتماع في جامعة نيويورك، وكثيرون غيرهم، وقد أسَّسوا هذه الرؤية على عدة عوامل: منها، أن العولمة دمّرت الأساس المنطقي للثورات؛ بسبب القوة المتزايدة للشركات المتعددة الجنسيات، وللمؤسسات المالية الدولية، حيث تآكلت سلطة الدولة، وتلك الجائزة الكبرى للثوريين.. بعبارة أخرى: كلما قوّضت العولمة سلطة الدولة وأضعفتها، كلما تقلصت منطقية أي مشروع سياسي يهدف إلى الاستيلاء على سلطة دولة بما في ذلك الثورة»[2].

ومنها أيضًا: انتهاء عصر الاستعمار، وبالتالي لا مجال لثورات؛ لأنه لا يوجد احتلال، ومنها، وجود «فسحات» ديمقراطية أتاحتها حتى الأنظمة الديكتاتورية، وهذا من شأنه – في نظرهم- أن يحتوي أي نوازع ثورية محتملة، والأغرب هنا أن البعض جعل من تكنولوجيا المعلومات الجديدة سببًا لكي يصف الثورات بكونها «وهمًا مضللاً مرتدًا إلى الوراء»[3] ، وهذا يتعارض تمامًا مع كون هذه التكنولوجيا تحديدًا من أهم العوامل التي ساهمت في اندلاع الثورات العربية، ونجاح ثلاث منها حتى الآن.

الخلاصة المهمة في هذه النقطة: أن الثورات العربية أحدثت ارتباكًا واضحًا

(١) أدولفو جيلي، بحث بعنوان: العولمة والعنف والثورات: تسع أطروحات، مستقبل الثورات، ص١٢٩.
(٢) جيف جودوين، بحث بعنوان: تجديد الاشتراكية وانحطاط الثورة، مستقبل الثورات ، ص٧٣.
(٣) كارلوس فيلاس، بحث بعنوان: تأثير الاندماج التجاري والمالي على الثورات، مستقبل الثورات ص ١١٨.

في الأوساط العلمية والأكاديمية في الدول الغربية؛ بسبب خروجها عن نطاق التوقعات، وهذا يدفع إلى التعامل الحذر مع السياقات النظرية التي يطرحها علماء الغرب ومفكروه، خصوصًا في مجال التوقعات المستقبلية التي تضع المنطقة العربية تحت تأثير «الحتمية التاريخية».

«الفعل الثوري» و«الحالة الثورية»:

من المفيد أيضًا لموضوع الدراسة؛ أن نفرّق بين «الفعل الثوري» و«الحالة الثورية»، فالأول يكون نطاقه الزمني مرتبطًا بوجود النظام السابق في سُدّة الحكم، وبمجرد انهياره ينتهي الفعل الثوري مع زوال مسوغاته، ولكن تبقى «الحالة الثورية»، ويُقصد بها أن القوى الثورية والجماهير المؤيدة لها تعيش مرحلة زمنية – تطول أو تقصر- تستغرق خلالها في عملية ذات ثلاثة أبعاد: هدم لأركان النظام السابق، وبناء لمعالم النظام الجديد ومؤسساته، وتعديل ما يصلح للبقاء من تراث النظام المنهار، ولا تنتهي الحالة الثورية إلا عندما تتيقن تلك القوى من استقرار النظام بعد إعادة بنائه، وفي بعض الحالات تستغرق هذه الفترة سنوات طويلة، وأحيانًا أخرى ترفض بعض القوى إنهاء «التعبئة الثورية» فتصطدم مع النخبة الحاكمة الجديدة.

في خلال تلك المرحلة تكون القوى الثورية منتبهة متحمسة مترقبة، يسهل عليها توظيف أدوات الفعل الثورية؛ للتأكد من تحقيق مطالبها، ويكون لدى هذه القوى الاستعداد لممارسة الفعل الثوري من جديد في حال شعرت بالانحراف عن المسار الثوري، بغض النظر عن القوة التي تتولى مقاليد الحكم؛ إذ في بعض الأحيان تنقسم القوى الثورية بعد نجاح الثورة، ليصبح جزء منها داخل منظومة الحكم، والبقية في موقف المعارضة، وأحيانًا يتم توظيف الشعارات الثورية نفسها ضد الحكام الجدد بصورة تضعهم على التوازي مع النظام القديم.

الفصل الثاني

من الدولة إلى الثورة

الفصل الثاني
من الدولة إلى الثورة

يعيش المصريون في «قمقم» يمتد عمره إلى ستين عامًا تقريبًا، بدأ تكوينه من عام ١٩٥٤م عندما أجهض عبد الناصر ورفاقه في مجلس قيادة الثورة، أحلام الشعب في العيش بحرية، فألغى في شهر واحد قرارات كان قد أصدرها مجلس قيادة الثورة بإعادة الأحزاب، والإعلان عن انتخابات برلمانية ورئاسية، وبحل مجلس الثورة نفسه، وكان أكثر زعيم مصري يتحدث عن العزة والكرامة، وأكثرهم انتهاكًا لها في الوقت نفسه، وفي يوم مسرحية المنشية بعد إطلاق الرصاص تجاهه، خاطب الحشود وهو يتحدث عن نفسه أنه هو «جمال عبد الناصر... خلق فيكم العزة، وخلق فيكم الكرامة، وخلق فيكم الحرية..»[1].

بعد ثلاثة عشر عامًا صدم عبد الناصر الشعب بقوله: إنه كان مخدوعًا في أقرب مقربيه الذين سلّم إليهم رقاب المصريين، فحاكم بعضهم واغتال بعضهم، وألقى البقية في المعتقلات، ولم يقل له أحد: أنت زعيم الفاسدين.

جاء السادات فلم يتغير شيء كثير، وتبين أنه كان مخدوعًا في عبد الناصر، معارضًا لطريقته في الحكم، فهل أصلح ما فسد؟ .. فقط تغيرت النكهة، وبقي كوكتيل «الظلم والفساد» كما هو سائغًا لشاربيه الذين لا يجدون غيره مرفقًا.

جاء مبارك إلى الحكم، فأعلن كهنته أن السادات كان مسيئًا، وفتح أبوابًا من الشر على المصريين، وهكذا كلما دخلت أمة لعنت أختها، أما الشعب؛ فقد ترحم على أيام السادات بعدما ذاقوه من كأس آل «فرعون» الجديد الذي علا في الأرض، وجعل أهلها شيعًا، فاستضعف طائفة منهم، وكان من المفسدين.

---

(١) انظر مقالة لينين الرملي: زلة لسان المجتمع، صحيفة روز اليوسف ١٦-٤-٢٠١٠م.

منذ ١٩٥٤م يعيش المصريون في إطار ضيق من كل شيء، فهم محصورون على ضفاف النيل، متكدســـون في مدن عشوائية التخطيط، ينخر الفساد في نخبتهم السياسية ذات الطابع العســـكري، وتنخر في أجسادهم معاول الفقر والمرض والقهر.

ستون عامًا من حكم «الفراعنة الجدد» كانت كافية لكي ينطبق على حكامها قول الله تعالى: ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [آل عمران: ١١].

هلك عبد الناصر مسمومًا بيد نائبه -السادات- كما يزعم أبناؤه، واغتيل السادات رميًا بالرصاص بين قواته وبأيديهم، وأصبح مبارك مخلوعًا محبوسًا محكومًا على يد قادته العسكريين!!

فهل يعتبر من يأتي بعدهم؟!

إن حصيلـــة ٣٠ عامًا من حكم مبارك كانت: نخبة حكم فاســـدة، وقبضة أمنية قوية تحمي مصالح النخبة الفاسدة، هذه هي الدولة التي أسسها مبارك والتـــي اختزلت أكثر من مليون كم مربـــع، وأكثر من ثمانين مليون مصري، في قصر الرئاسة، ووزارة الداخلية.

١- منظومة السلطة - النخبة الفاسدة

حسب تصنيف مجلة «باردي» الأمريكية يُعد حسني مبارك الديكتاتور رقم ٢٠ الأســـوأ على مستوى العالم لعام ٢٠٠٩م، بينما حلَّ في المركز السابع عشر في عام ٢٠٠٨م لنفس القائمة.

وحســـب تصنيف دورية فورين بوليســـي الأمريكية، شـــغل مبارك المركز الخامس عشـــر في قائمة أسوء السـيئين لعام ٢٠١٠م، وقد وصفته الدورية بأنه: «حاكم مطلق مســـتبد، يعاني داء العظمة، وشغله الشاغل أن يستمر في منصبه».[1]

كيف اســـتحق مبارك هذه المرتبة المتقدمة في قائمة الحكام الأسوأ؟ وكيف

(١) الوفد ٢-٨-٢٠١١م.

انعكس هذا «السوء» على شكل ونوع النظام الذي بناه ودعمه طيلة سني حكمه الثلاثين؟

نستخدم في هذه الفقرة نظرية «الدولة الرخوة» التي طرحها عالم الاقتصاد والاجتماع السياسي السويدي جنار ميردال عام ١٩٧٠م، بحسب هذه النظرية يرى ميردال أن «كثيرًا من بلاد العالم الثالث يعاني من خضوعه لما أسماه بالدولة الرخوة، وأن هذه الدول الرخوة تكاد تكون هي سر البلاء الأعظم، وسببًا أساسيًّا من أسباب استمرار الفقر والتخلف، وهو يعني بالدولة الرخوة، دولة تُصدِر القوانين ولا تطبِّقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأن لا أحد يحترم القانون، الكبار لا يبالون به؛ لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشاوى لغضّ البصر عنه»[١].

رخاوة الدولة تشجّع على الفساد، وانتشار الفساد يزيدها رخاوة، والفساد ينتشر من السلطتين التنفيذية والسياسية إلى التشريعية، حتى يصل إلى القضاء والجامعات، صحيح أن الفساد والرشوة موجودان بدرجة أو أخرى في جميع البلاد، ولكنهما في ظل الدولة الرخوة يصبحان «نمط حياة»[٢].

ويقدم ميردال وصفًا للطبقة الحاكمة التي تتكون في هذه الدولة، فهي تجمع من أسباب القوة ما تستطيع بها فرض إرادتها على سائر فئات المجتمع، وهي وإن كانت تصدر قوانين وتشريعات تبدو وكأنها ديمقراطية في ظاهرها، فإن لهذه الطبقة من القوة ما يجعلها مطلقة التصرف في تطبيق ما في صالحها وتجاهل ما يضرّ بها، وأفراد هذه الطبقة لا يشعرون بالولاء لوطنهم بقدر ما يدينون بالولاء لعائلاتهم، أو أقاربهم، أو عشائرهم ومحاسيبهم[٣].

تطبيق هذه النظرية على الواقع المصري، يبدأ من شخصية رأس النظام، أي حسني مبارك، فمن المهم جدًّا التعرف على بعض سماته الشخصية التي

(١) الدولة الرخوة ص ٦ .
(٢) السابق ص ٦ .
(٣) السابق ص ٦ .

ساهمت في بناء «الدولة الرخوة» إن جاز تسمية هذا الفعل «بناء» أصلاً.

سمات مبارك:

تكاد الآراء تتفق على سـطحية تفكير الرئيس السابق مبارك، وعدم قدرته علـى تكوين رؤى معقـدة أو تصورات مركبة، وأنه بدأ الحياة السياسـية في منصب «نائب الرئيس» أنور السـادات وهو خالي الوفاض تمامًا من الخبرات أو المعرفة السياسـية، ويحكي د. يحيى الجمل موقفًا عاينه بنفسـه، فيقول: «أدلل على ذلك بحكاية بسـيطة عشتها معه، ولها شاهدان أحدهما على قيد الحياة، والآخر رحل، وهما: أسـامة الباز ورفعت المحجوب، وتعود وقائعها إلى عهد الرئيس السادات الذي أصفه بالحنكة السياسية الكبيرة، وهي أنه عندما قام بتعيين مبارك نائبًا لرئيس الجمهورية جمعتنا جلسـة مشـتركة تضم كلاً من السـادات ومبارك والباز والمحجوب، وأثناء الجلسـة وجّه السادات كلامه لكل من المحجوب والباز قائلاً: «حسـني أهو، ما يعرفش حاجة واصل، وعليكو إنكم تعلّموه وتفهّموه». ثم قال لمبارك: «وأنت يا حسـني اللي يقولك عليه الباز والمحجوب تعمله، فاهم؟!!»[1].

ويشير د. أسـامة الغزالي حرب إلى قصة شهيرة تكشف مستوى الطموح السياسـي لدى مبارك في ذلك الوقت، يقول: «ليس هناك من النخبة المصرية من لم يسـمع عن الحكاية المشهورة التي رواها مبارك بنفسه أكثر من مرة عن الهواجس والخواطر التي دارت في ذهنه عندما استدعاه السادات لمقابلته، فهو نفسـه قال: إنه كان يتوقع إما أن يتم تعيينه رئيسًـا لشركة مصر للطيران، أو أن يكون سفيرًا لمصر في بريطانيا، ذلك كان أقصى ما فكر فيه حسنى مبارك من مناصب يمكن أن يتم اختياره لها! ووفقًا للروايات التي نُسبت إليه فقد ظل بعض الوقت غير مدرك لمغزى وأهمية المنصب الجديد الذي أُسند إليه»[2].

(١) حوار د. يحيى الجمل مع صحيفة الشرق الأوسط، ١٠-٩-٢٠١١م.
(٢) أسامة الغزالي حرب، مقال: اليوم يحاكم الفرعون، رصد ٣-٨-٢٠١١م.

ويذكر د. حمدي السيد نقيب الأطباء السابق -وكان قريبًا من مبارك في بداية حكمه- أن مبارك كان «مرتبكًا» في فترة رئاسته الأولى، يقول السيد: «وكل القريبين من دوائر الحكم في مصر كانوا مدركين أن مبارك تولى الرئاسة قبل أن يُعد جيدًا لها، وأنا أذكر أنه كان يجتمع بنا في بداية عهده وكان على لسانه دائمًا كلمة «انصحوني.. أنا معرفش».

وأذكر في أحد اللقاءات مع مبارك في بداية حكمه وكان معنا د. كمال الجنزوري، وكان وقتها رئيسًا لمعهد التخطيط القومي.. وكان يقدم محاضرة في التخطيط، والرئيس مبارك يستمع، وفي وسط الكلام قال له مبارك: «بس كلمني على قدي علشان أنا مش فاهم اللي انت بتقوله».[1]

مع انقضاء سنوات على تولي مبارك الرئاسة، اكتسب ثقة متزايدة بالنفس، ليست نابعة بالضرورة من تنامي قدراته السياسية، أو تضخم رؤيته المعرفية، فيذكر د. حمدي السيد: «بدأ التغير يطرأ على مبارك عام ١٩٨٧م، مرة كنت أتناقش معه فى أمر ما وفجأة وجدته يقول لي: «بس أنت ما تعرفش أنا أللي معايا كل الخيوط فى إيدي دلوقتي».. وقتها شعرت أنه بدأ يشعر بقدر من الثقة بالنفس[2].

لكن مع هذه الثقة المتزايدة ظل منعوتًا بـ«السطحية» حتى نهاية حكمه، يقول الغزالي حرب: «مبارك كان شخصًا متواضع القدرات بشكل لافت! ففي الحالات المحدودة التي قُدّر لي فيها اتصال مباشر لدقائق قليلة معه، -أكثرها كان ضمن بعض الكُتاب والمثقفين الآخرين خاصة فى السنوات الأولى لحكمه عندما كان يلتقي بالكُتاب والمثقفين بمناسبة الافتتاح السنوي لمعرض الكتاب، وهو التقليد الذي عزف عنه فى السنوات الأخيرة، ثم ألغاه تمامًا- كانت ملاحظاته شديدة السطحية بل والسذاجة، وفي حالات كثيرة كان من الصعب عليه استيعاب أي أفكار غير مباشرة، أو فيها بعض العمق أو التعقيد! وكثيرًا

(١) د. حمدي السيد في حوار مع صحيفة الشروق ٢٢-٢-٢٠١١م.
(٢) حوار مع صحيفة الشروق، سابق.

مــا كانت ملاحظاتــه أو ردود أفعاله على ما يُلقَى أمامــه مثيرة للضحك أو السخرية»[1].

علــى نحو معاكس؛ فإن الثقة الزائدة مع شــعوره بتنامي ســلطته وقوته، حفزت لديه صفة «العند» التي كانت من ســماته المعروفة، غير أن تأثيرها في أدائه الرئاسي بدأ يظهر بوضوح مع الفترة الثانية للرئاسة، فكان يصف نفسه بأنــه «واخد دكتوراه في العند»، يقول د. الجمل: «الدكتوراه في العند قالها لي أنا شــخصيًا.. لدرجة إنه في واقعة أخرى، قال له أحد الصحافيين: يا ريس، يوسف إدريس لم يأخذ حقه الأدبي والمعنوي، فقال له مبارك: «يا سلام.. والله العظيم كنت ناوي أكرمه، ولكن هذه الجملة ممكن ما تخلنيش أكرمه»[2].

كما دفعته تلك «السمة» إلى إهمال الأفكار الإصلاحية للمثقفين والاستهانة بها إلى حد الســخرية الســاذجة، «ولا أنس هنا ما حدث مــع الزميل العزيز الراحل د. محمد الســيد ســعيد فى لقاء مبارك مع المثقفين بمناسبة افتتاح معرض الكتاب فى يناير ٢٠٠٥م حينما قال د. محمد لمبارك: إن لديه مشروعًا إصلاحيًا مكتوبًا يريد أن يقدمه له، فقال له مبارك بسخرية واستهتار: «الورقة دي حطها في ... جيبك».[3]

بؤرة الفساد:

يقول الأديب والمفكر الفرنســي إيتيان دو لابويســي: «حينما يتحول أحد الملوك إلى طاغية، فإن كل ما في المملكة من شر ومن حثالة يتجمعون من حوله، ويمدونــه بالدعم لينالوا نصيبهم من الغنيمة، ولكــي يكونوا في ظل الطاغية الأكبر عصبة من الطغاة الصغار»[4].

يمكن أن نعتمد مدخل «السياسة العامة» لتحليل النظام السياسي المصري

(١) مقال: اليوم يحاكم الفرعون، سابق.
(٢) حوار مع الشرق الأوسط، سابق.
(٣) اليوم يحاكم الفرعون، سابق.
(٤) كتاب مقالة العبودية الطوعية، ص١٧٩.

قبل الثورة، والكشف عن توجهاته وتحديد خياراته وأولوياته، وكذلك خريطة المصالح والقوى السائدة في المجتمع.

وفي هذا الصدد سوف نستخدم «نظرية النخبة» التي تنظر إلى السياسات العامة كخيارات نخبوية، وهذه النظرية هي الأكثر ملائمة مع الواقع السياسي العربي المعاصر[1].

والنخبة هنا هي: مجموعة الأفراد التي تمتلك مصادر وأدوات القوة السياسية في المجتمع، وتأتي عملية صنع السياسات العامة كانعكاس لقيم واختيارات النخبة الحاكمة، وبحسب هذه النظرية يمكن أن نلاحظ الآتي في الواقع السياسي المصري في عهد مبارك:

١- انقسم المجتمع المصري إلى فئتين: فئة قليلة تملك السلطة والقوة، وغالبية شعبية مجردة منهما، والفئة القليلة هي التي تتولى تخصيص الموارد بمعزل تام عن الغالبية.

٢- الفئة الحاكمة تمثل الشريحة العليا من الطبقة الاقتصادية والاجتماعية، ونفاذ أفراد الغالبية إلى هذه النخبة عملية بطيئة وصعبة للغاية.

٣- لا تعكس سياسات النخبة مطالب الغالبية.

٤- تؤثر النخبة الحاكمة في الغالبية أكثر مما تتأثر بها.

بعد توليه الحكم مباشرة، بدأ مبارك في تكوين حاشيته وفق معايير خاصة، ثم أسلم قياده لها، وكان أولى مهام هذه الحاشية الجديدة، أن تضمن عزلة مبارك وسيطرتها التامة على تفكيره وقراراته، يقول د. حمدي السيد: «مر -مبارك- بالمرحلة التي يمر بها أي رئيس من حيث تكوين حاشية، وهذه الحاشية تسهّل له الأمور، وتفهمه أن كل شيء على ما يُرَام، وتبعد عنه أي شيء يسيء إليه، ونحن نذكر دائمًا أنه كان دائمًا يقال لنا: «انتوا مش عايزين تسمَّعوا الرئيس إلا ما يزعجه.. ما تقولوا له حاجة تفرحه».. يعني قبل ١٩٨٧م كنت لما

(١) د. أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، جامعة اليرموك الأردن، ٢٠٠٢م، ص ١١٢-١١٣.

أطلب موعدًا لمقابلته يُجاب فورًا، وكنت وغيري نذهب إليه ونقول له كل شـــيء يجري في البلد بصراحة، بعد ذلك قلت المقابلات». [1]

كان أبرز رجال الحاشـــية -غير القابلين للعزل أو التقاعد- زكريا عزمي، رئيس ديوان الرئاســـة، وعضو مجلس الشـــعب، والقيـــادي البارز في الحزب الوطني، تجاوزت صلاحياته الحدود التي تسمح بها مناصبه الرسمية، وأثارت مكانته لدى مبارك تساؤلات الكثيرين.

ويذكـــر الشوباشـــي أن «منطق» زكريا عزمي هو أن يتحمل أي شـــيء من مبارك ويتحلى بالصبر، في مقابل أن يظل في موقعه الذي كان يتحكم منه في جميع الوزراء، وقد أصبح هذا المنطق «موضة» شائعة في عصر مبارك: يكفي الحصول على ثقة الرأس الكبيرة، وبعده لا أحد يساوي شيئًا[2].

انعكس تأثير هـــذا المنطق على آلية اختيار المســـئولين الكبار في الجهاز التنفيـــذي للدولة، فلم تكن الكفاءة هي الأســـاس أو المعيـــار الأهم، بل قفزت «العلاقات الشخصية» لتصبح العامل المحوري في تولي المناصب الحساسة.

وتذكر د. مايســـة الجمل في دراســـة مهمة عن تكويـــن النخبة الوزارية في مصر أنه في «داخل الأنماط الرســـمية لتجنيد أفراد النخبة، كانت تكمن شـــبكة من العلاقات غير الرســـمية، وهو الأمر الذي يمكن فهمه في ضوء غيـــاب الرقابة الفاعلة على أنشـــطة وتوجهات النظام السياســـي.. ومن ثَم يصبح المبدأ الأساســـي الذي يعتمد عليه هذا النظام ذا طبيعة شخصية إلى حدّ كبير، كما يعتمد هذا النظام على علاقات المنفعة التي تنشـــأ بين أفراد الشلة والدفعة، وبين أصدقاء رئيس الجمهورية الشخصيين، سواء كانوا داخل السلطة التنفيذية أو التشريعية»[3].

المحصلة كما يقول د. جلال أمين أن النخب الجديدة جاءت بعيدة عن العمل

(١) حوار مع صحيفة الشروق، سابق.
(٢) الوفد ٢٤- ٧-٢٠١١م، وهو ينقل عن كتاب للشوباشي بعنوان: مستقبل مصر ما بعد الثورة.
(٣) النخبة السياسية ص ٢٠٧.

السياسي، «حتى اعتدنا أن يأتي رئيس للوزراء لم تُعرف عنه قط اهتمامات سياسية قبل اعتلاء منصبه، ومن ثَم لم يكن هناك مجال للتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه سياساتهم بعد تولّي المنصب، ثم تبين بالتدريج أنه لا حاجة لأحد بهذا التنبؤ؛ إذ لم تكن هناك أي سياسة على الإطلاق»[1].

تعمقت بؤرة الفساد «النخبوية» مع دخول ابني الرئيس - علاء وجمال- في قلب الحاشية، ولم يكن مستغربًا أن يتحولا مع الوقت إلى مركز تجمع وإدارة لمنظومة الفساد في مصر؛ بحيث يصعب أن تكون هناك قضية فساد كبرى دون أن تتوجه الخيوط إلى أحدهما أو كليهما، فعلى سبيل المثال، كشفت إحدى وثائق موقع «ويكيليكس» الصادرة عن السفارة الأمريكية بالقاهرة، أن السفير الأسبق ريتشارد دوني حضر لقاء بين مبعوث أمريكي والرئيس مبارك، كشف فيه الأول عن معلومات لدى الأجهزة الأمريكية تثبت تورط كلّ من: جمال مبارك، وممدوح إسماعيل، وزكريا عزمي، وصفوت الشريف، في حادثة غرق العبارة المصرية عام ٢٠٠٦م[2].

ترافق مع ظهور جمال مبارك في المشهد السياسي: انغماس مصر الكامل في تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي، فنشأت ظاهرة «رأسمالية المحسوبية» التي رسَّخت الهوة بين النخبة الحاكمة والغالبية المحكومة.

كانت ذروة النجاحات التي حققتها تلك السياسات متزامنة تقريبًا مع بداية التحرك الحقيقي للثورة الشعبية، ففي عام ٢٠٠٧م منح صندوق النقد مصر لقب «أفضل دولة في الإصلاح الاقتصادي» بعد أن سجّل إجمالي ناتجها المحلي نموًّا بنسبة ٧٪، ووصف الصندوق أداء الاقتصاد المصري بـ «المبهر»، وامتدح بصورة مفرطة أداء الحكومة.

وصف الخبراء هذا التناقض بين واقع المصريين والسياسة الاقتصادية المدعومة من صندوق النقد، بأنها «نمو بلا تنمية»، باختصار هو نمو اقتصادي

(١) من كتاب: مصر والمصريون في عهد مبارك، د.جلال أمين، دار ميريت ٢٠٠٩م.
(٢) الوفد ٢٤-١١-٢٠١١م.

تعود فوائــده على النخبة، بينما يزداد حرمان الطبقة المتوســطة[1]، فكان أن تعمقت بؤرة الفســاد حــول الرئيس، حتى بلغت حصيلتهــا بعد الثورة حوالي «٢٦٤» شخصية سياسية ورأسمالية أصدر جهاز الكسب غير المشروع قرارات بتجميد أرصدتهم وأســهمهم وحساباتهم في البنوك[2]، بخلاف من نجحوا في إخفاء آثارهم.

تركز السلطات:

مع تضخم الحاشــية وتمــدد علاقاتها ومصالحها، حصــل افتئات على صلاحيات وســلطات المناصب العليا في الدولة، ومع تمتع الرئيس بصلاحيات غير عادية، جعلته متحكمًا إلى درجة كبيرة في السلطة التنفيذية، فإن استغلاله لأدوات سياسية مثل «الحزب الوطني»، أو أدوات أمنية مثل «جهاز أمن الدولة»، مكَّنته من توسيع نطاق صلاحياته ونفوذه غير الرسمي ليشمل السلطات الثلاث معًا: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وأصبحت السياسات العامة للدولة تُصنع من خلال تبادل الآراء بين الرئيس وحاشيته بعيدًا عن النخبة السياسية التي هُمِّش دورها في صنع السياسات إلى حد كبير، ومع تقلص المســئولية السياسية للجهاز التنفيذي، تقلصت سلطاته بالتبعية، وأدى ذلك إلى تركز الســلطة أكثر فأكثر في يد مؤسســة الرئاسة، يقول عالم الاجتماع إدوين هولاندر: «إن المســؤولية تصبح وسيلة ضغط مهمة للحصول على مزيد من السلطة، كما أنه من الممكن الانتقاص من أهمية المركز الذي يشغله أي شخص عن طريق الحد من مسئولياته»[3].

تركة مبارك:

بعض الدول عندما تنتصر ثوراتها الشــعبية، فإن الحكام الجدد يتسلمون

(١) انظر تقرير مجلة فورين بوليس: الطريق إلى ميدان التحرير، ح٢، نقلاً عن الجزيرة نت، ٢١-٩-٢٠١١م.

(٢) المصريون ١٩-٧-٢٠١١م.

(٣) النخبة السياسية، ص ٢١٤.

مؤسســـات ناجحة إلى حدٍّ ما، بحيث إن عملية التحول السياسي وإدارة عجلة الاقتصاد من جديد لا تستغرق زمنًا طويلاً، حدث ذلك في: البرتغال، إسبانيا، اليونان، تركيا..

أما في نموذج «الدولة الفاشـــلة» فإن المؤسسات تكون في حالة يرثى لها، فيصعب على النخبـــة الحاكمة الجديدة أن تنهض بتلك المؤسســـات في مدة زمنية مقبولة، وقد أدت سياسة مبارك إلى تخريب مؤسسات التعليم والصحة، والقضاء، والأمن، والأحزاب، وحتى مؤسســـات المجتمع المدني، ولم يكن غريبًا أن تحصل مصر على ترتيب ٣٨ في مقياس الدول الفاشـــلة لدى اســـتخدامه للمرة الأولى عام ٢٠٠٥م، وذلك في التقرير الســـنوي الذي أعده صندوق دعم السلام بالتعاون مع مجلة فورين بوليسي الأمريكية حول الدول الفاشلة أو غير المستقرة والمهددة بالانهيار أو قريبة من حافته.

اختار التقرير ٦٠ دولة تتسم بأنها «فاشلة» وفق معيار يتكون من ١٢ مؤشرًا تتوزع على مجالات «الاجتماع، الاقتصاد، السياســـة»، وقسمت الدول الستين إلى ثلاث فئات، تضم كل فئة ٢٠ دولة:

الفئة الأولى: وُصفت بأنها تمثل «حالة الخطر»: ويرمز لها باللون الأحمر، وتضم دولاً مثل: الصومال، السودان، العراق.

الفئــة الثانيــة: تُعرف بأنها دول الخطر الكامن، «منطقة الحذر»: ويرمز لها باللون البرتقالي، وتضم دولاً مثل: مصر، بيرو، سوريا، باكستان.

الفئة الثالثة: تُعرف بأنها ذات خطر متوســـط «منطقة الترقب»: ويرمز لها باللون الأصفر، وتضم دولاً مثل: هندوراس، جامبيا، إندونيسيا.

ومن ضمن المؤشـــرات الاثني عشر، لُوحظ أن هناك مؤشرين يتكرران في أغلب الدول الستين، وهما:

١- ضعف التنمية أو غيابها.

٢- الفساد وغياب القانون وعدم الفاعلية [1].

(١) مجلة فورين بوليسي عدد يوليو- أغسطس ٢٠٠٥م.

والحقيقة أن مفهوم «الدولة الفاشــلة» يعد تطويرًا لمفهوم «الدولة الرخوة» الذي تبناه ميردال سابقًا، ولكنه أكثر منهجية وتحديدًا ويمكن قياسه.

احتلت مصر عام ٢٠٠٥م الترتيب ٣٨، ولكنه تغير في الأعوام التالية، فكان ٤٩ في عــام ٢٠٠٩م، وأصبح ٤٥ في عام ٢٠١٠م[1]، والتقرير يصدر طبعًا في منتصف العام التالي لعام القياس، ويلاحظ أن تغير الترتيب لا يعود بالضرورة إلى تحســن في مؤشرات الدولة، فقد يكون السبب تدني مؤشرات دول أخرى، كما أن المقياس توسع ليشمل عددًا أكبر من الدول.

السمة الأساســية في الدول الفاشلة، هي عدم الاستقرار السياسي، وهو كما يقول د. معتز بالله عبد الفتاح: «يســاوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسســات السياسية، وبالتالي فإن عدم الاستقرار السياسي يزيد كلما زادت المطالب السياسية وضعفت قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفاعلة لها»[2]، وقد تطور «عدم الاســتقرار السياسي» مع تنامي العجز المؤسسي في عهد مبارك وصولاً إلى مستوى «الثورة الشعبية».

٢- القبضة الأمنية - حماية النخبة الفاسدة.

يرفع الناس مطالبهم إلى الدولة، وينتظرون تلبيتها ولو بعد حين، وتتقســم مؤسســات الدولة إلى ثلاثة أنواع[3]: مؤسســات خدمية، مثل المستشــفيات، والمدارس..إلخ، ومؤسســات تمثيلية، مثل: مجلس الشــعب والمجلس المحلي، ومؤسسات أمنية، مثل: الشرطة، وأمن الدولة، والمؤسسة العسكرية.

عندما تخفق المؤســسات الخدمية في تلبية المطالب، ثم تخفق مؤسسات التمثيل السياســي في التعبير عنها وتبنيها، يأتي دور المؤسسة الأمنية في قمع هذه المطالب ومن يرفعها وينادي بها.

ولأن الأصل في «منظومة مبارك للحكم» عدم الاســتجابة لأغلب المطالب

---

(١) الشروق نيوز ٢١-٦-٢٠١١م.

(٢) بحث كتبه د. معتز بالله عبد الفتاح بعنوان: مستقبل نظام الحكم في مصر.. عدم استقرار لا يصل لدرجة الثورة .. ضمن الملف البحثي الذي نشرته الجزيرة بعنوان: مصر .. تبديد أرصدة القوة.

(٣) بحث كتبه د. معتز بالله عبد الفتاح، سابق.

الشعبية، خصوصًا في السنوات الأخيرة، فقد تنامى الدور الأمني حتى بات غالبًا على الساحة بصورة لافتة.

يقودنا هذا التحليل إلى بحث إشكالية مهمة تُعد ظاهرة متجذرة في الواقع السياسي العربي، وهي: الخلط بين الدولة والنظام، أو بين الدولة والسلطة.

فالدولة هي الإطار السياسي والمؤسسي الذي يحتوي الأرض والمجتمع والسلطة معًا - كما أشرت سابقًا- أما النظام فهو النخبة الحاكمة التي تمارس السلطة والحكم من خلال مؤسسات الدولة وداخل إطارها العام، فالدولة ثابتة والنظام متغير، الدولة حاضنة والنظام تابع لها، لكن ما حدث ويحدث في العالم العربي هو العكس تمامًا.

يقول محمد جابر الأنصاري: «في عملية النمو التاريخي للسلطة والدولة في المجتمعات العربية المعاصرة، ليس من السهل الفصل الواضح بين ما للسلطة، وما للدولة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها... إن السلطة في الوضع العربي الراهن هي حاضنة الدولة، وليس العكس»[1].

هذا التماهي بين الدولة والسلطة، ساهم في غلبة نموذج «الدولة التسلطية» ليصبح هو السائد في مصر منذ ستين عامًا وحتى مطلع عام ٢٠١١م، و«الدولة التسلطية» تولي اهتمامًا متزايدًا بمؤسسات القمع والقهر مما يجعلها من أكثر المؤسسات تحديثًا وتطورًا.

ويمكن رصد أربعة مشاهد قوية تمظهرت من خلالها القبضة الأمنية للدولة التسلطية في مصر:

أولاً: استعراض القوة واستخدامها:

اتبعت الأجهزة الأمنية في مصر سياسة استباقية لـ«إرهاب الشعب» والقوى المحرّكة بداخله؛ لوأد أي بوادر للاحتجاج والثورة في مهدها، فتعمدت

(١) نقلاً عن د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديث في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، ص ٥٨.

تلك الأجهزة اســتعراض قوتها بطريقة مبالغ فيها وأحيانًا دون أي داعٍ أمني، على سبيل المثال: اعتاد الناس على رؤية الحشود الأمنية في مناسبات عديدة، مثــل صلاة الجمعة، وفي عــدد كبير من المدن وفي ميادينهــا المهمة كإجراء احترازي في حال اندلعت أي تظاهرات، بالرغم من أن أغلب تلك الأماكن تصل احتمالات التظاهر فيها إلى صفر، فما الداعي إذن لتلك الحشود؟

بعض خبراء النفس يطلق على هذا الأســلوب اســم «نظريــة الإطفاء»، فالجماهير تحضر خطبة الجمعة، والتي قد يكون موضوعها أحيانًا نقد النظام وسياساته، فتحتقن النفوس ويشحنها الغضب، ثم عندما يخرج المصلون يجدون القوات المدججة بالســلاح في مواجهتهم فترهبهم، فتنطفئ داخلهم أي نزعة للاحتجاج، ومع اســتمرار ظاهرة الاستعراض الأمني، يريح المواطن نفسه فلا يسمح لها بالاحتقان بداية، ويقضي على أي نوازع للغضب في مهدها، فيتحول إلى متلقٍّ ســلبي، وهو ما أنتج ظاهرة «اللامبــالاة» التي غرق فيها المصريون سنوات طويلة.

على صعيد «اســتخدام القوة» دأبت الأجهزة الأمنية على ممارسة أقصى درجات القوة لفض الاحتجاجات الشــعبية في أحيان كثيرة، وعلى نحو مبرمج يشــي بوجود هدف يتجاوز فض تظاهرة أو إنهاء احتجاج؛ إذ المقصود من هذه الأســاليب «الردع النفسي» الذي يقلّص فرص الاحتجاج مستقبليًا، برفع كلفته فوق قدرة المواطن العادي على التحمل.

مثال: أســلوب مواجهة الاحتجاجات الطلابية التــي اندلعت عام ٢٠٠٠م بسبب نشر وزارة الثقافة رواية «وليمة لأعشاب البحر»، فقد استُعملت القسوة الشــديدة دون تفرقة بين الذكور والإناث، وتســبب إطلاق الرصاص المطاطي على المتظاهرين في إصابة عدد كبير منهم بفقد البصر وإصابات أخرى.

دعم نواب في الحزب الوطني الحاكم -المنحل- هذا الاســتخدام الوحشي للقوة، وأســبغوا عليه نوعًا من الشــرعية، حتى أطلق عليهم الإعلام المستقل لقــب «نواب الرصاص»، ومنهم النائب «نشــأت القصاص» الذي قال في أحد

الاجتماعات البرلمانية: «اضربوهم بالنار، واستعملوا الرصاص مع المتظاهرين الخارجين على القانون»، وكذلك النائب رجب هلال حميدة - الذي يُحاكم حاليًا في القضية المعروفة باسم «موقعة الجمل» - الذي قال في الاجتماع المشترك للجنتي حقوق الإنسان والدفاع والأمن القومي في أبريل عام ٢٠١٠م: «إن الناس سيتساءلون عن مطلب ضرب المتظاهرين بالنار لكن: أنا أقول لهم نعمل كده ولا نحرق وطن بكامله»[١].

ثانيًا: تطور مفهوم «أمن الدولة»:

أدى التماهي بين الدولة والسلطة إلى الخلط بين الأخطار التي تعرِض لكل منهما، بحيث إن الخطر الذي يهدد النظام، يهدد الدولة في الوقت نفسه، يقول د. الأنصاري: «لعل الإحساس الغريزي أو العفوي لدى عامة المجتمع بهذا الواقع الخطر وهذه المفارقة المُرّة، من ضمن الأسباب التي تساعد الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي على الاستمرار في مواقع السلطة، السلطة التي تتماهى مع الدولة ومع الكيان العام للوطن، بحيث لو انهارت انهار معها الكيان على رءوس مواطنيه»[٢]. في هذا السياق يمكن إعادة توصيف جهاز «أمن الدولة» على أنه جهاز «أمن النظام»، وبما أن النظام المصري كان متمحورًا حول شخص واحد هو الرئيس المخلوع مبارك، فإن ذلك يجعل المسمى الحقيقي للجهاز هو «أمن الرئيس».

مارس جهاز أمن الدولة كل المهام الأمنية والاستخباراتية من: اعتقال، تعذيب، تحقيق، تجسس، تنصت، اختراق، اقتحام...إلخ، دون أن تُمارس عليه هو أي رقابة أو محاسبة من أي جهة سوى من داخل الجهاز نفسه، أو من قِبل وزير الداخلية، وبعيدًا عن أي مساءلة قانونية على أفعاله من قبل ضحاياه.

كان المجتمع كله هو ساحة عمل الجهاز دون أي قيد أو شرط، حتى قيل:

(١) موقع مصراوي ٢٠-٤-٢٠١٠م.

(٢) محمد جابر الأنصاري، نقلاً عن د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديث في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، ص ٥٨.

إن «مصـــر يحركها ١٢٠٠ ضابط أمن دولة»[١]، فقد تمددت ســلطات الجهاز وصلاحياته متجاوزة التعامل مع الجماعات الإســلامية، وقضايا التجســس، والأمن القومي؛ لتشــمل التنظيمات والأحزاب السياســية، ومنظمات المجتمع المدني، كما سيطر الجهاز على التعيينات في الأجهزة الحكومية، وباتت تجري تحت إشــرافه، كما اخترق المؤسستين التشــريعية والقضائية، وأوجد لنفسه مصادر تمويل عرضية من مؤسســات حكومية أخــرى كانت تُقتطع مبالغ من ميزانياتها لحساب الجهاز على سبيل «الإتاوة»، بعيدًا عن الرقابة المباشرة.

ثالثًا: فلسفة «إهانة المواطن»:

خبرات رجال الأمن تتكون من خلال الأســاليب التي يمارســونها في أداء عملهم، والمعتاد في مصر منذ عشــرات الســنين أن الأســلوب الأمثل لجمع المعلومات يكون من خلال الاســتجواب المباشر للحصول على اعترافات، وهذه الاعترافــات بدورها يتم الحصول عليها بواســطة: امتهان الكرامة شــتمًا أو ضربًا أو تعذيبًا أو تهديدًا، فبات من الصعب على رجل الأمن أن يمارس عمله دون اســتخدام هذه الأساليب، ومع التكرار أصبح أسلوب التعامل بين المواطن والشــرطي ينطوي على تبادل الإذعان والإهانة، حتى لو لم تكن هناك تهمة أو تحقيق.

في العقــد الأخير، زادت حــدة التعامل المهين والقاســي من قبل رجال الشرطة مع المواطنين، حفَّزهم على ذلك تلقي الدعم الكامل من وزير الداخلية الأســبق حبيب العادلي، الذي غيّر الشعار التاريخي للشرطة المعلق في مداخل الأقسام ومديريات الأمن: «الشرطة في خدمة الشعب» ليصبح الشعار الجديد: «الشرطة والشعب في خدمة الوطن»، وهو ما أعطى رسالة ضمنية أن الشعب لم يعد مخدومًا، بل حرمًا مستباحًا، وصلت الرسالة بالفعل، وتُرجمت في تزايد

(١) د. معتز بالله عبد الفتاح، المستشار السياسي لرئيس الوزراء السابق، في حوار مع برنامج العاشرة مساء، اليوم السابع ٢٧-٧-٢٠١١م.

حاد لحالات القتل في أقسام الشرطة وفروع أمن الدولة، ولعل أشهر حالتي قتل هما اللتان تسببتا مباشرة في اندلاع ثورة ٢٥ يناير، وكلتاهما لشابين من الإسكندرية: خالد سعيد، وسيد بلال، الأول قتله رجال شرطة عاديون، والثاني قتله رجال أمن الدولة.

ولعل من المؤشرات الواضحة على هذا الأسلوب، هو تساقط كثير من القضايا المبنية على اعترافات تمت تحت التعذيب الشديد، ومنها حادثة تفجير كنيسة القديسين، وحادثة تفجيرات الحسين عام ٢٠٠٩م، التي تعرض المتهم الأول فيها للتعذيب ثم تبين بعد الثورة أنه بريء، وأفرجت عنه نيابة أمن الدولة في أغسطس ٢٠١١م بعد أن ثبت أن القضية ملفقة[١].

رابعًا: ظاهرة البلطجة السياسية:

ذكرت دراسة أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن البلطجة في مصر تحولت من نشاط فردي إلى ظاهرة منذ بدايات عام ٢٠٠٥م؛ حيث شرع كل من جهاز مباحث أمن الدولة والحزب الوطني «المنحل» في تكوين مجموعات «ميلشيات» غير قانونية لتوظيفها في تنفيذ مهام متنوعة، مثل تزوير الانتخابات، وتفاوتت التقديرات العددية لهذه المجموعات، وترجح الدراسة أن عددهم بلغ حوالي ٤٥ ألف بلطجي[٢].

وكشفت د. سهير عبد المنعم الأستاذ بالمركز وعضو لجنة تقصي الحقائق، نقلاً عن لواء سابق في جهاز أمن الدولة، أن كلا من أمن الدولة والحزب الوطني وبعض رجال الأعمال، وظَّفوا البلطجية في التزوير وتشويه صورة المعارضة لدى الرأي العام، ثم استُخدِمت هذه الميلشيات بدءًا من يوم ٢٨ يناير ٢٠١١م لإرهاب الشعب، ودفع الثوار إلى التراجع لحماية منازلهم وممتلكاتهم، ثم استُخدِموا أيضًا في «موقعة الجمل».

---

(١) الدستور الأصلي، ٦-٨-٢٠١١م.

(٢) مجلة روز اليوسف، ٣-٩-٢٠١١م، تحقيق: وفاء شعيرة.

من هو البلطجي؟

أصـــل الكلمة تركـــي، يتكون من مقطعين: بلطة، وهي أداة تشـــبه الفأس تُستخدَم في قطع الخشب، والثاني: جي، وهي كلمة تركية تنسب إلى أصحاب المهن لوصفهـــم بمعنى «صاحب»، و«البلطجية» كانوا فرقة مشـــاة منظمة في الجيـــش العثماني يتقدمون القوات؛ ليمهّدوا لهـــم الطريق، وكان المصطلح ذا مدلول إيجابي فقد اســـتخدم الســـلطان مراد هذه الفرقة لحمايته، كما أنشأ الســـلطان محمد الفاتح ثكنات خاصة بهم، وكان لكل أميرة في قصر السلطان بلطجي يتولى حمايتها[1].

وكان القائد الأعلى للجيش التركي في مطلع القرن الثامن عشـــر اســـمه «بلطجي محمد باشـــا»، وهو «الصدر الأعظم»، وقاد الحرب مع روســـيا ذلك الوقـــت[2]، وأيضًا كان والي مصر من قبل العثمانيين في منتصف القرن الثامن عشر ١٧٥٢ - ١٧٥٥م هو «بلطجي مصطفى باشا».

كما أن محمد علي باشـــا حاكم مصـــر ١٨٠٥- ١٨٤٨م عندما افتتح أول مدرســـة لتعليم البنات ضمن جهوده التغريبية، خشي من تعرضهن لاعتداءات مـــن المجتمـــع الرافض لذلك، فأرســـل لهن مجموعة «بلطجيـــة» من الجيش لحمايتهن، فكان كل «بلطجي» يمســـك بداية طالبة يقودها إلى المدرســـة، لكن انحرف اســـتخدام الكلمة مع الوقت، فأصبحت تُســـتعمل في كل من يستخدم الأسلحة غير النارية لترويع الناس[3].

في الواقع الحالي، التعريف الأسهل للـ«البلطجي» هو «المسجل خطر»، وهو توصيف معروف في السجلات الأمنية يُطلق على من نفّذ أحكامًا قضائية جراء جرائم ارتكبها، لكن ليس بالضرورة أن يكون كل مســـجل خطر بلطجيًا، أو أن يقتصر وصف «البلطجة» على «المسجلين خطر».

---

(١) مقال: البلطجية بين الماضي والحاضر، د. بدر عبد العزيز، المصري اليوم ١٩-٧-٢٠١١م.
(٢) ويكيبيديا، معاهدة بروت.
(٣) انظر مقال: البلطجية المفترى عليهم، عادل السنهوري، اليوم السابع ١٣-٨-٢٠١١م.

بصفة عامة؛ يقدر عدد المسجلين خطر حسب إفادة اللواء أحمد جمال الدين مدير مصلحة الأمن العام، بـ ١١٠ آلاف شخص، وذلك في مرحلة ما قبل الثورة[١]، يقيم حوالي ٢٨٪ من هؤلاء في محافظة القاهرة، يليها محافظة الجيزة ١٤٪، ثم الإسكندرية ١٠٪، ثم الشرقية ٩٪، وغالبيتهم ينتمون إلى الشريحة العمرية ٢٠- ٤٠ عامًا، ومن فئة منعدمي أو منخفضي التعليم، ومن القطاعات الفقيرة في المجتمع[٢].

أدت سياسة الداخلية في عهد حبيب العادلي إلى تنامي ظاهرة البلطجة، حتى إن معدلات جرائم القتل وحيازة الأسلحة غير المرخصة زادت في عام ٢٠١٠م بنسبة ١٥٠٪ – ٢٨٠٪ عن العام الذي قبله، فبلغت محاضر ضبط الأسلحة غير المرخصة نحو ٧٦٤٠ مقابل ٢٧٢٢ محضرًا عام ٢٠٠٩م، وبلغ عدد جرائم القتل والشروع في القتل التي ارتُكبت عام ٢٠١٠م نحو ٩٥٥٩ جريمة، مقابل نحو ٦٢٢٥ جريمة في عام ٢٠٠٩م، كما تبين أن أكثر من ٢٥٪ من الأسلحة التي تم ضبطها لدى المواطنين مهربة من مخازن مديريات الأمن[٣].

مساء ٢٤ يناير ٢٠١١م، وعشية انطلاق الثورة المصرية، أجرى الإعلامي مفيد فوزي حوارًا سنويًا معتادًا مع وزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ننقل منه هذه الفقرة المعبرة، وهذا نصه تقريبًا:

مفيد فوزي: حضرتك بتسمع إزاي لما الناس بتهتف في المظاهرات هذا الهتاف الغريب ده «قولوا يا ناس لأمن الدولة: عُمْر الظلم ما أمَّن دولة» بتستقبل ده ازاي؟

حبيب العادلي: عادي، لأن أنا باقول: إنه اللي يكره الأمن فصيل بيخالف القانون أو خايف القانون يحاسبه ويطوله، أما أنا لو إنسان سوي وعلى قناعة كاملة إن راجل الأمن بيخليني وأنا متيقن انه نادر جدا انه يتسرق، بيلجأ لي لما بييجي يشكو من جاره، بيستغيث بالأمن في مجالات كثيرة جدا، في كافة

---

(١) صحيفة الفجر ١١-٦-٢٠١١م.
(٢) مجلة روز اليوسف، ٣-٩، مرجع سابق.
(٣) بوابة الوفد ٢٠-٨-٢٠١١م.

المجالات الأمن مطلوب لخدمة المواطن، كل ده الأمن غير محسوب له، لكن اللي بيخاف من الأمن عنده حاجة معينـــة بيخاف منها بالتالي النداء ده خاصة لما بيتكلموا عن أمن الدولة، ميتكلمش عن أمن الدولة على حاجة جنائية ده بيتكلم على راجل له نشاط، عايز يخرب والناس واخدين بالهم منه، عايز يعمل زعامة مزعومة ومش مدينه الفرصة..

مفيد فوزي: حلو التعبير ده..

حبيب العادلي: كتير قوي دلوقت، عصر الزعامات المزعومة.. لما نشـــوف آخرتها معاهم..

مفيد فوزي: يا سلام على كلمة لما نشوف آخرتها معاهم.. [1]

يوم ٢٥ يناير، كان واضحًا أن الشعب المصري بالفعل «جاب آخره معاهم»...

يقول ابن خلدون: «ثمة بلدان لا يعرف القلق منها سبيلاً إلى قلب السلطان لنـــدرة الثورات فيها، ففـــي مصر، مثلاً، لا تجد غير الســـيد المطاع والرعية المطيعة»[2]..

حســـنًا، ١٨ يومًا فقط كانت كافية لـ «الرعية المطيعة» كي تطيح بـ «السيد المطاع»..

(١) حوار مفيد فوزي مع حبيب العادلي في التلفزيون المصري يوم ٢٥ يناير ٢٠١١م ، موقع أخبار مصر.

(٢) قتل مصر، من عبد الناصر إلى السادات، شفيق مقار، ص ٩.

الفصل الثالث

من الثورة إلى الدولة

الفصل الثالث

من الثورة إلى الدولة

الرحلة التي تقطعها الثورة -القوى الثورية- من لحظة توقف الفعل الثوري وانهيار النظام التسلطي، وإلى الانتهاء من بناء النظام الجديد، يطلق عليها في الأدبيات السياسية مصطلح «التحول»، وهي مرحلة بالغة الخطورة لأسباب كثيرة:

- منها أن انهيار النظام يؤدي إلى حالة «خمول ثوري» وقناعة شعبية بأن «المهمة أنجزت»، بينما لا تزال في بدايتها.

- أن القوى التي سقطت مع النظام تبدأ في إعادة ترتيب أوراقها، محاولة التحكم في مسيرة التحول.

- أن سقوط النظام لا يعني هدم أركانه، ولا يعني كذلك بناء وتأسيس نظام جديد، فكلا الهدفين يستغرق وقتًا وجهدًا.

كثير من الثورات أخفقت في اجتياز هذه المرحلة الصعبة، وبعضها تمكنت من ذلك في أشهر قليلة، وبعضها استغرقت عقودًا لإتمام عملية التحول، يقول الباحث في تاريخ الثورات كارلوس فيلاس: «لا علاقة بالضرورة بين الجهود الثورية والنتائج الثورية، وليس النجاح محتومًا.. إن نطاق بناء ائتلاف للسيطرة على السلطة لا تتطابق بالضرورة مع نطاق إجراء التغيير الاجتماعي لاحقًا بسبب بروز آراء مختلفة. في اليوم التالي للثورة يبدأ النقاش حول الديمقراطية»[1].

النقطة الأهم في بداية هذه المرحلة أن يكون لدى الثوار رؤية واضحة

---

(١) جون فوران، ص ٣٢٧.

للقادم، وقد أشـــار فريد هاليداي- وهو أكاديمي أمريكي متخصص في دراسة الثـــورات- إلى أن أغلب الثوريين يمتلكون رؤية قوية حول نقض الواقع والنظام المنهار، لكن غالبًا تكون رؤاهم ضعيفة حول المســـتقبل وشكل الدولة والنظام، وبالتالـــي يغلب الخيال والتمني على تصور تلك المرحلة، يقول هاليداي: «يجب أن يكون الأمر يوتوبيًا في الطموح وواقعيًا في التحليل والبرنامج»[1].

أبرز ما يجب أن تتضمنه الرؤية المســـتقبلية هو حقيقة النظام الذي يرغب الثوار في التحول إليه، إن النمط الســـائد في الأدبيات السياســـية استخدام وصـــف مطلق هو «التحـــول الديمقراطي» انطلاقًا من الدعـــوى بأن «النظام الديمقراطي» هو النظام الوحيد المقبول شعبيًا في الواقع المعاصر، وبالتالي هو الهدف المنطقي لأي ثورة.

وبحســـب تلك الأدبيات؛ فإن القرن الماضي -العشرين- شهد عدة تجارب لأنظمـــة مختلفة، ففي بداية القرن ســـقط نظام الخلافة الإســـلامي بعد أن أصابته الشيخوخة وصار مهترئًا، كما ظهرت - وانهارت - أنظمة أخرى، مثل: النظام الشـــيوعي في روسيا، والفاشي في إيطاليا، والنازي في ألمانيا، ولم يبقَ في النهاية سوى النظام الديمقراطي، وإن كانت تفسيراته ونماذجه قد تعددت للدرجـــة التي تجعل منه عدة أنظمة وليس نظامًـــا واحدًا، وإن كانت الكتابات الغربية تروج للنموذج الغربي بزعم أنه الوضع المثالي الذي ينبغي اتخاذه معيارًا.

من أبرز المفكرين الأمريكيين الذين روجوا لـ «حتمية النموذج الديمقراطي»، فرانسيس فوكوياما، وصامويل هنتنجتون:

فـالأول: طرح نظريته المعروفـــة «نهاية التاريخ» زاعمًا أن عجلة التطور قد توقفت عند النتاج الغربي السياســـي بشـــقيه: الديمقراطي، الرأسمالي، وأن البشرية لا يمكنها استحداث نظام أكثر قبولاً.

والثانـي: يفســـر أغلب النضالات السياســـية منذ قرون على أنها ســـعي

(١) مقالة كتبها فريد هاليداي بعنوان: الواقعية اليوتوبية تحدي الثورة في أزمنتنا.. من كتاب جون فوران، ص ٣٤٤.

جماهيري نحــو الديمقراطية، فابتكر مفهوم «الموجــة الديمقراطية»، وعرفه بأنه: «مجموعة من حــركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال فــي الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية»، وقال: «إن تاريخ الديمقراطية في العالم ليس عبارة عن حركة تقدم بطيئة مســتمرة، وإنما موجات متلاحقة مــن التقدم والانطلاق، أو التراجع والانكفاء، وقد بدأت أولى هذه الموجات في أعقاب الثورة الأمريكية ١٧٧٦م، والثورة الفرنســية ١٧٨٩م، واســتمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيــث وصل عدد الدول «الديمقراطية» في تلك الفترة إلى ٢٩ دولة، ثم بدأت المســيرة الديمقراطية بالتراجع، حتى إنه بنهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك سوى ١٢ نظامًا ديمقراطيًا.

ثم بــدأت الموجة الثانية مع نهاية الحرب وعــودة الديمقراطية إلى ألمانيا وإيطاليــا ودخولها إلى اليابان، في ذلــك التوقيت بلغ عدد الديمقراطيات ٣٦ دولة، ثم وقعت سلســلة انقلابات عســكرية في عدة دول في إفريقيا وآســيا وأمريكا اللاتينية، وتقلص العدد في مطلع السبعينيات إلى ٣٠ دولة.

بدأت الموجة الثالثة -بحســب هنتنجتون- في منتصف الســبعينيات في البرتغال ثم اليونان ثم إســبانيا، واســتمرت التحولات حتى الوقت الحاضر، بحيــث إنه يحصي عددًا من الدول لا يتجاوز أصابع اليدين لم يطبقوا النموذج الديمقراطي، وأغلب هذه الدول عربية»[1].

هذا التحليــل المعقد لهنتنجتون، يتضمن نوع التفــاف على أي نقد يوجّه للديمقراطية بأنها تواجه أفولاً في بعض الأزمنة، فحسب هذا التحليل لو قيل: إن «الديمقراطية الليبرالية» تنحسر، سيكون الرد بسيطًا: هذه الموجة العكسية، وترقبوا الموجة الرابعة.

لســت معنيًا في هذه الدراسة بمناقشــة الديمقراطية ونقدها، بل أتعامل

(١) انظر مقال د. محمد تركي بن سلامة، أستاذ العلوم السياسية جامعة اليرموك، التحول الديمقراطي، المفهوم النماذج الآليات، صحيفة الرأي الأردنية ٢١-١١-٢٠١١م.

معها كواقع سياســـي، ومن هذا المنطلق فإن الصورة المتداولة لدى أغلب القوى السياســـية - إسلامية وغير إسلامية - هو الســـير حثيثًا للانتقال من حالة الثورة إلى حالة الدولة التي تطبّق نظامًا ديمقراطيًا، أي أنها تنشد إتمام عملية «تحول ديمقراطي»، وعلى هذا الأساس سيتم التعامل مع المصطلح.

والقوى الإســـلامية - بصفة عامة - مدعوة لتقـــديم اجتهاداتها في هذا الصدد، ســـواء ارتأت أن تُحـــدِث وتطور - تؤســـلم- «نموذجها الديمقراطي الخـــاص»، أو أن تســـتحدث نظامًا سياســـيًا جديدًا شـــكلاً ومضمونًا، وكما يقول المفكر ذو النزعة اليســـارية جون فوران: «علينا التفكير بالطبع في كلمة «ديمقراطـــي»، وإيجاد كلمات أفضل إذا لم يكـــن يعجبنا ما تتضمنه من معان خفية»[1].

الديمقراطية والليبرالية:

قبـــل تعريف مفهـــوم «التحـــول الديمقراطـــي» يلزم فكّ الاشـــتباك بين مصطلحي«الديمقراطيـــة» و«الليبرالية» بالنظر إلـــى أن نموذج «الديمقراطية الليبرالية» هو ما يسعى المفكرون الغربيون إلى جعله مقررًا على الشعوب الثائرة.

مصطلـــح «الديمقراطية» يتشـــابه مـــع مفاهيم كثيرة شـــائعة في العلوم الاجتماعيـــة، من حيث عدم وجود تعريف محدد له، ويعد التعريف الذي قدمه جوزيف شـــومبيتر هو الأكثر رواجًا بين الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، ويعرف الديمقراطية بأنها: «ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس»[2].

ويتضـــح من التعريف غلبة «الطابع الإجرائـــي» على مفهوم الديمقراطية، وهـــذا يتعارض مع ما يقوله بعـــض الباحثين بأن الديمقراطيـــة هي: آليات،

(١) جون فوران، ص ٣٥٠.

(٢) البحرين من الإمارة إلى المملكة، دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، أحمد منيسي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م، ص١٩.

ومبادئ، وأن ترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية ضمانة لاستمرار آلياتها[1]، فبغض النظر عن كون القواعد القانونية تقدم ضمانات أكثر في هذا الصدد من ترسيخ المبادئ والقيم، فإن «عمومية» مفهوم الديمقراطية جعلها تُستخدم بطريقة تتصادم تمامًا مع الإصرار على الارتباط بين آلياتها وقيمها، فبالرجوع إلى كلام هنتنجتون حول خضوع أغلب الدول للموجة الديمقراطية عدا بضعة لا تزال خارج السياق وأغلبها عربية، فهو بذلك يضفي وصف «الديمقراطية» على دول مثل: طاجيكستان، قيرغيزستان، ليبيريا، بنجلاديش، فنزويلا... إلخ، وهذه الدول وغيرها أبعد ما تكون عن «قيم» الديمقراطية، بل حتى إنها لا تطبق من الآليات إلا بالقدر الذي يجعل النظام مستقرًا في مواجهة معارضيه، فهو ليس تطبيقًا كاملاً، «فالأنظمة التسلطية كلها تدعي انتماءها للديمقراطية على الرغم من تعارضها مع أسس الممارسة الديمقراطية، وهذه الأنظمة غير مشروعة في نظر مواطنيها»،[2] ولكنها حسب «موجة هنتنجتون» تسمى «ديمقراطية».

المقصود أن «الديمقراطية» وعاء مرن يتشكل بحسب البيئة التي يظهر فيها، لذلك يقول الباحث «سي. بي . ماكفيرسون»: إن الديمقراطية «مفهوم تاريخي لا ينحصر في الديمقراطية الليبرالية السائدة في الغرب»[3]، وهذا التعريف يفتح مجالاً واسعًا للإقرار بوجود تطبيقات أخرى للديمقراطية خلاف صورتها التقليدية في الغرب.

وكمثال على ذلك، المادة الثانية من الدستور المصري، والتي تقرر أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، وأن دين الدولة الإسلام، هذه المادة تُعد تجاوزًا حادًا لمعطيات وقيم «الديمقراطية الليبرالية»، ولا يمكن أن يوصف نظام حكم يتمسك بهذه المادة بأنه «ديمقراطي ليبرالي»، إذن فماذا يكون؟

---

(١) من الطريف أن العلماء المهتمين بقياس الديمقراطية، يتبع أغلبهم مدخلاً إجرائيًا في ذلك، لصعوبة قياس التغير القيمي والأخلاقي الديمقراطي.

(٢) أحمد منيسي، سابق، ص ٢٠.

(٣) أحمد منيسي، سابق ص ٢١.

اللافت أن كلاً مـــن مصطلحي «الديمقراطيـــة» و«الليبرالية» يعبران عن فلســـفتين نشأت كل منهما في سياق تاريخي ومجتمعي مختلف، فبينما نشأت الليبرالية في رحم النظام الرأســـمالي لكي تؤمّن حقوق الطبقة الرأســـمالية الصاعدة، فقد ترســـخت الديمقراطية كنظام سياســـي بصورته المعاصرة في مرحلة لاحقة بهدف حماية حقوق جميع المواطنين[1].

ورغم التوافق السياســـي بين المفهومين، فكونهما نشـــآ في سياق تاريخي واجتماعـــي مختلف، أحدث بعـــض التناقضات القابلة للتضخـــم مع الزمن، فالمجتمع الليبرالي يعجز عن الجمع بين حماية حقوق الأفراد والحريات، وبين الحفاظ علـــى نمط عادل لتوزيع الموارد، فهو لا يقدر- مثلاً - على كبح جماح الاحتكار الذي يؤدي إلى ذوبان المنافسة، والاحتكار هو انعكاس للحرية المطلقة لبعض الأفراد، بينما تقلص المنافسة يؤدي إلى تقييد حرية أغلب الأفراد.

كذلك ســـاهمت التطورات التكنولوجية في مجال الإعلام في تعظيم دوره - فـــي ظل حماية ليبرالية - للدرجة التي قلص فيها من «حرية الاختيار» لدى الفرد، بحيث أصبح الإعلام يلعب دورًا في ترتيب أولوياته، ومن المســـلم به أن الإعلام يختفي وراءه أشخاص معدودون.

كذلك، يثور جدل مســـتمر حول «مســـتوى الرشـــد» الذي يتمتع به الفرد وقدرته على ممارسة مطلقة لحرية الاختيار.

هذه التناقضات والانتقادات أدت كلها إلى بروز مطالبات بـ«نظرية نخبوية الديمقراطيـــة»، وهي تقوم على فكرة «عدم قـــدرة الجماهير على إبداء الرأي الصواب في المشكلات المعقدة التي تواجه المجتمع الحديث، وأن ازدياد مشاركة الجماهير في العملية السياسية، يهدد قواعد الاستقرار في المجتمع»[2].

ويلاحظ على الساحة المصرية، توجه بعض الليبراليين إلى المناداة بمطالب

(١) أحمد منيسي، ص ١٦.

(٢) انظر : أحمد منيسي، ص ١٦، ١٩، ١٨ بتصرف.

شـــبيهة للـ «النخبوية الديمقراطية» خصوصًا بعد المؤشرات القوية على توجه الناخبين لتأييد القوى الإســـلامية، فأخذوا يتحدثون عن «رشـــد» الجماهير، وأن «حريـــة الاختيـــار» لا يجب أن تكون مطلقـــة، وأن «الجمهور المبتدئ» في الديمقراطية لا يجب أن توكل له القرارات المصيرية... إلخ.

هـــذا التوجه هو دليل واضح على عجز نمـــوذج «الديمقراطية الليبرالية»، وأنـــه ليس صالحًا للتطبيق في كل زمان ومكان كمـــا يزعم مؤيدوه، وكما قال هنتنجتون: «إن النظم الديكتاتورية تولد وفي داخلها بذرة فنائها»، كذلك يمكن القـــول: إن نموذج «الديمقراطية الليبرالية» يحمل بداخله بذرة فنائه، لكن هذه البذرة تســـتغرق وقتًا أطول ليظهر تأثيرها، إعمالاً لسنة الله تعالى في إقامة الدول وبقائها بحســـب ما تمارســـه من عدل، ولا شـــك أن مستوى العدل في النموذج الغربي، أعلى بكثير من مثيله في النظم الشمولية.

لكن لا يمنع ذلك من تحرك «بذرة الفناء» داخل النموذج الليبرالي، ويشهد بذلك مفكرون غربيون، مثل فريد هاليـــداي الذي يتهم منتقدي الديمقراطية بأنهم «يتساهلون» معها، وأنهم لا يتحدّون «أوهام» الليبرالية الحديثة بالصورة الكافيـــة، ويذكر من هذه الأوهام: «الاعتقاد بأنـــه لا يمكن قلب النظام... إن ديمقراطية أوروبا وأمريكا الشـــمالية ليســـت مليئة بالشوائب فحسب، بل قد تكون غير مستقرة على المدى الطويل، ويتوهم مناوئو الديمقراطية الرأسمالية ومناصروها على الســـواء بأن النظام الديمقراطي الموجود لدينا ســـيدوم إلى الأبد، فهذا الأمر قد لا يحصل، وهنا لا يدرك النقاد المعاصرون أمرًا وهو قدرة مجتمعاتنا على إنتاج تحدٍّ جذري من اليسار.. هذه القدرة التي تغذيها الوطنية وعدم الاســـتقرار الاقتصادي، ويقويها الطامحون إلى الحكم الاســـتبدادي لم تخبو قط، وقد تعود بشكل جديد وأكثر بروزًا»[1].

على مســـتوى التطبيق: يفرق الفكر السياسي بصورة واضحة بين «مفهوم التحـــول الديمقراطي» وبين المفهوم الآخر الـــذي يمكن أن يقترن به في بعض

(١) فريد هاليداي، من كتاب جون فوران ص ٣٤٩.

الحـــالات وهو «مفهوم التحول الليبرالـــي»[1]، وهذا يؤكد أن التحول نحو نظام ديمقراطي لا يشـــترط أن يتزامن مع ترسيخ الحريات بمفهومها الليبرالي غير المنضبط، فلا يوجد ما يمنع -ديمقراطيًا- من سنّ قوانين تُقيد بعض الحريات، ولكنها في المقابل تحفظ ثوابت دينية منصوص عليها في الدســـتور، نعم تهتم الديمقراطيـــة في هذه القضية -من وجهة إجرائية- بأن يُســـن ذلك القانون وفق أساليب ديمقراطية من خلال المجلس التشريعي المنتخب - بعد انتخابات نزيهة- وبموافقة الأغلبية.

مفهوم التحول:

تعـــددت التعريفات المقدمة للتحول الديمقراطي، وذلك بحســـب اختلاف المداخـــل التي ينظر من خلالها علماء السياســـة إلى عملية التحول، فمن هذه التعريفات[2]، أنه: «عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشـــمل أفرادًا أو موضوعات لم تشملهم من قبل»، وفي تعريف آخر، هو: «عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضـــة الداخلية، والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخـــرى، وتتحدد النتيجة النهائية لاحقًا للطرف المتغير في هذا الصـــراع»، ويعرفه آخرون بأنه: «مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم الســـلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هـــذه العملية إعادة توزيع القوة؛ بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسســـات المجتمع المدني بما يضمن نوعًا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي».

الملاحظ في أغلب التعريفات أنها تشير إلى تغير في موازين القوى لصالح قوى المجتمع المدني، مثل: الأحزاب «غير المشـــاركة في الســـلطة» -النقابات-

(١) أحمد منيسي، ص ٢٢.

(٢) انظر أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر.

الجمعيــات- المنظمات الحقوقية والثقافية والخدمية- مجموعات المصالح ... إلخ، وأن هذا التغير يكون منصوصًا عليه قانونًا ومرعيًا بواســطة مؤسســات الدولة، وأن القرار السياســي يُتَّخَذ كنتيجة للتوافــق -أو التنافس- بين قوى المجتمع ككل.

المجلس العسكري والتحول الديمقراطي:

لإجراء تقويم أولي لأداء المجلس العسكري في المرحلة الانتقالية يلزم طرح عدة أسئلة:

- هل يدير المجلس الحكم في تلك المرحلة بهدف تنفيذ عملية التحول وفق رؤية واضحة سـليمة، بما يتضمنه ذلك من «بناء، هدم، تعديل» أو أن المجلس يدير الحكم مســتهدفًا «تثبيت» النظام أو كبح عملية التحول وتقليل مســتوى الإنجاز في المجالات الثلاث السابقة، وتحت شعار «تسليم الحكم لسلطة مدنية منتخبة»؟

- لماذا لا يستخدم المجلس العسكري «الشرعية الثورية» في تمرير القرارات الصعبة، ويلجأ بدلاً من ذلك إلى طرق ملتوية أو غير مجدية؟

- إذا كان المجلس لا يدير «عملية تحول ديمقراطي» كما تم تعريفها سابقًا، فلماذا اســتلم الحكم أصلاً من مبارك، ولم يســلمه إلى القيادات الثورية، أو إلى رئيس المحكمة الدســتورية، ولماذا يحتاج إلــى «نطاق زمني» طويل، تمدد في مرحلة معينة إلــى النصف الأول من عام ٢٠١٣م، إذ ا لم يكن ينفذ عملية التحــول؟ المتعارف عليه سياســيًا- ودوليًا- أن مدة المرحلــة الانتقالية تطول أحيانًا؛ بســبب تعقيدات التحول، فإذا لم يكن هناك تحول أصلاً، فهل يحتاج نقل الســلطة لمدنيين إلى ثمانية عشر شهرًا - حســب التقدير الأخير؟ ولماذا الارتباك في تقدير مدة تسليم السلطة: ستة أشهر، ثم عامان، ثم عام ونصف؟

باســتخدام التعريفات الســابقة؛ فإنه لا يمكن بحال وصف ما يمارســه المجلس العســكري بأنه «تحول ديمقراطي»، وســوف نتناول ذلك تفصيلاً في

فصل قادم إن شاء الله، لكن يجب التأكيد على أن التغيير السياسي لو انحصر في إجراءات تصويتية وتعديلات على بعض القوانين أو السماح بالتعددية - وهو ما يوصف سياسيًا بأنه تغيير في مستوى «البنية السياسية العليا»- [1] هذا التغيير لا يوصف أبدًا بأنه «عملية تحول»؛ لأن الهدف الرئيس من التحول: إعادة بناء النظام المجتمعي ككل: سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا؛ لإزالة الآثار السلبية المتراكمة طيلة حكم النظام السابق، وإذا لم يحدث، فهذا ليس «تحولاً» بل «كبح» للتحول.

يساهم في تزايد علامات الاستفهام حول أداء المجلس العسكري: التأمل في نمط الإطاحة بالنظام الذي نفذته الثورة المصرية، ومن المعروف أنه توجد عدة أنماط يؤثر كل منها في مسار عملية التحول بأسلوب مختلف، ومنها:

- التغيير السياسي من أعلى، أي بمبادرة استباقية من النظام القديم في محاولة لتلافي عملية الانهيار.

- التغيير من خلال التفاوض، وذلك بعد ضغوط من قبل المعارضة غير القادرة على بلوغ مستوى الثورة، بالإضافة إلى ضغوط شعبية وخارجية.

- التغيير من أسفل، أي عن طريق الاحتجاجات الشعبية التي يمكن أن تصل إلى مستوى «الثورة» كما حدث في مصر.

في النمط الأخير تتوفر قدرة هائلة على التغيير بفعل الثورة الشعبية - مقارنة بتغييرات جزئية أو بطيئة تكون هي نتيجة النمطين الآخرين غالبًا- هذه القدرة تحوزها القوة المستلمة للحكم، وهي هنا لا تفتقر إلى تفاوض، ولا تواجه عقبات في تنفيذ عملية تغيير واسعة النطاق؛ بسبب توفر التفويض الشعبي، وقد تجلى هذا التفويض في مصر، في شعار «الجيش والشعب إيد واحدة» الذي ظل الثوار والجماهير يرددونه أشهرًا متتالية، والمقصد أن المجلس العسكري كان يمتلك «الشرعية الثورية» و«التفويض الشعبي» لتنفيذ عملية تحول واسعة

(١) انظر: أحمد منيسي، ص ١٤،١٥.

النطاق، لكنه لم يفعل.

وهذا ما سنحاول مناقشته وتفسيره في الفصول القادمة، إن شاء الله.

المراحل الأساسية للتحول:

في بداية عمليـــة التحول يكون النظام مختلطًـــا وفوضويًا إلى حد كبير، ولأن هذه المرحلة هي وسط بين مرحلتين: القديم، الجديد فإنها تكون متلبسة بخصائص مشـــتركة متنازعة، ويظل الأمر كذلك في الأشـــهر الأولى وبحسب وتيرة عملية التحول التدريجية.

في الحالة المصرية تزايد مستوى الارتباك بسبب عاملين؛ الأول: أن التحول نشـــأ عن نظام خليط ما بين الدولة البوليسية، وما بين الديمقراطية المقيدة، فـــكان من الصعب تفكيكه بدون قرارات ثورية. الثاني: أن المجلس العســـكري ظل محتفظًا لفترة طويلة نســـبيًا بنفس تركيبة الجهاز التنفيذي كما ورثها عن مبارك بدون تغييرات حقيقية.

تمر عملية التحول بثلاث مراحل أساســـية، هي: انهيار النظام السلطوي، مرحلة الانتقال، مرحلة الرسوخ..

المرحلة الأولى سبق الحديث عنها، والثانية هي أخطر المراحل وأهمها وهي التي تســـتغرق الفترة الزمنية الأطول، والمرحلة الثالثـــة؛ فيها يبدأ النظام في الاستقرار، وتتسم المؤسســـات والقواعد الحاكمة بالثبات، وهنا يجب التفرقة بين «الرسوخ» بمعنى «الاستقرار» وبين «الاستمرار»، فاستمرار النظام لا يعني استقراره، بل قد يظل النظام في مرحلته الانتقالية سنوات متتالية دون أن يبلغ مستوى الرسوخ.

وتجب الإشارة إلى أن لكل مجتمع خصائصه وصفاته التي تؤثر في الأدوات السياسية المستخدمة في عملية التحول، وبالتالي تتعدد أنماط التحول الممكنة بحسب تركيبة كل مجتمع.

لذلك نجد – كمثال- أن تاريخ إجراء أول انتخابات حرة بعد انهيار النظام القديم، يختلف من دولة إلى أخرى، فقد اســـتغرقت ٤ – ٧ أشـــهر في حدها

الأدنى في اليونان ورومانيا، وبلغاريا وألمانيا الشـــرقية، ووصلت إلى ١٨ شهرًا في البرتغال وإســـبانيا، والمجر وبولندا، لكنها اســـتغرقت في حدها الأقصى سبعين عامًا في المكســـيك، ويختلف ذلك بحسب «مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلد المعني، وعلى الظروف الإقليمية والعالمية الســـائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا التحول، ومن ثَم، يمكن القول: إن خبرة بلدٍ ما في التحول غير قابلة للنقل الميكانيكي والتطبيق في بلد آخر»[١].

مرحلة الانتقال:

تعد هـــذه المرحلة هي الأخطر فـــي عملية التحول؛ بســـبب الاحتمالات المتزايدة للتعرض لانتكاسات سياسية، ناتجة عن التركيبة المختلطة التي يتكون منها النظام السياسي، والتي ينشأ عنها حالة صراع وشد وجذب مستمرة تربك الحياة السياســـية، وقد أثبتت الدراسات فشـــل كثير من الثورات في الالتزام بالتتابع الزمني في عملية التحول[٢].

لذا فحالة «الانتقال» هذه ترد عليها ملاحظتان رئيستان:

الأولى: أن قطاعات المجتمع المختلفة من مؤسســـات وسياسات وجماعات لا تمر بالنقطة نفســـها في المرحلة الانتقالية في الوقت نفســـه، بمعنى أن كلاً منها يوجد على منحنى الانتقال، ولكن في نقطة مستقلة، وذلك تبعًا لاعتبارات مختلفة تتعلق بنوع المؤسســـة وحيويتها، ودرجة التنافس السياســـي المرتبطة بوجودهـــا، وعلاقتها بالمـــوارد المتاحة أو المحتمل توزيعها والنخبة السياســـية المرتبطة بها.

الملاحظة الثانية: أن المجتمع ككل -أو قطاعات معينة منه- معرّض لحالة أو حالات من الارتداد تجاه الثورة، فلو تصورنا الحال بين الثورة والدولة على أنه

(١) المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يونيو ٢٠١١م، ص ٧.

(٢) اتجاهات حديثة في علم السياسة، بحث: دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، د. هدى ميتكيس، المجلس الأعلى للجامعات، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٩م، ص ١٣٦.

منحنـــى بياني، ويمر المجتمع بالمرحلة الانتقالية بين الاثنين، وأن المجتمع المعني يتنقل بشـــكل تدريجي خلال هذه المرحلة من الثـــورة براديكاليتها إلى الدولة باستقرارها، فإنه من المتصور أنه في لحظة ما قد يحدث ارتداد للمجتمع ككل، أو لبعض مؤسساته، أو خطابه، أو تفاعلاته، أو سياساته إلى نقطة سابقة على منحنى الانتقال من الثورة إلى الدولة؛ نتيجة لحالة السيولة والتخبط والتداخل التي ســـبقت الإشارة إليها في نقطة سابقة، وقد عبّرت بعض دراسات التحول الديمقراطي عن ذلك بالقول: «إن التحول لا يكون في شـــكل خطّي، وإنما هو عملية مضطربة»[1].

الأمر الســـيئ هنا أن بعض الدراســـات تؤكد أن عمليات التحول لا تحسم بالضرورة الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي -بحسب الباحثين: فيليب شميتر وجليرمـــو أودونيل- قد تؤدي إلى تحلل النظام الســـلطوي، وإقامة شـــكل من أشـــكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، وقد يظهر شكل آخر من أشكال الحكم، فمن سمات هذه المرحلة عدم تحديد قواعد العملية السياسية، وهذه القواعد لا تكون فقط في تغير مستمر، لكنها تخضع لتحديات قوية؛ حيث تتصارع القوى الفاعلة لتحديد القواعد والإجراءات التي سيتحدد بمقتضاها هوية الرابحين والخاسرين في النهاية[2]، وهذا الصراع قد ينتج عنه تداعيات سلبية على العملية برمتها.

مـــن النقاط الخطرة على خط المرحلة الانتقاليـــة: النقطة التي يبدأ فيها المنحنـــى الثوري ينفصل عن المنحنى السياســـي، فنتيجة لسياســـة «الفوضى المبرمجة» و «الإنهاك الثـــوري» يصل الجمهور إلى قناعة بأن «أي تصور للحل البديـــل قد يكون أفضل من الوضع القائـــم»[3]، يضاف إلى ذلك توظيف مناخ الصراع السياســـي في تلك المرحلة لتخفيـــف «الفعل الثوري» الذي يفتقر إلى

(1) انظر د. أمل حمادة ص ٥٦.
(2) د. أحمد منيسي، ص ٢١.
(3) فريد هاليداي، مستقبل الثورات، ص ٣٤٦.

الإجماع أو التوافق ليحقق آثاره الحاسمة.

فـــي نقطة زمنية معينة علـــى منحنى الانتقال، وعندما تبدأ المؤسســـات الديمقراطية في العمل؛ فإنها تمارس دورًا خطرًا يمكن أن يصنّف على أنه ضد الثورة، وكما يصفها الباحثـــون المتخصصون: «فإن الديمقراطية غير مضيافة للثورات»، وكما يقول آخر: «صندوق الاقتراع مقبرة الثوار»، لماذا؟

« .. لأن الديمقراطية تُهدئ وتُخضع – قانونًا- أشـــكالاً عدة من النزاعات الاجتماعية وتحصرها، ولكنهـــا لا تقضي عليها، بمعنى آخر، هي تعيد توجيه الصراعات القائمة خارج المؤسســـات الديمقراطية، لتعلن عن نفســـها داخل تلك المؤسســـات، فتظهر في التصويت وفي تجمعات الأحـــزاب، وفي المقابل فإن ذلك «الاحتـــواء الديمقراطي» يقمع محاولات الثورة ضد الدولة، حتى مع توفر قناعات لدى كثيرين بالإحباط أو الرفض للقوى المســـيطرة، فعزاؤهم هو أن انتخابات جديدة ســـتحصل بعد بضع سنوات، ومعها ستأتي فرص معاقبة الحكام، ومن العبارات الشـــهيرة عن الثائر اللاتيني تشي جيفارا: «حيث هناك حكومة تســـلمت زمام الحكم من خلال تصويت شعبي سواء كان احتياليًا أم لا، وتحافظ على الأقل بمظهر القانونية الدستورية، فلا يمكن قيام ثورة المتمردين بما أن احتمالات صراع سلمي لم تستنفد بعدُ»[(١)].

الجديـــر بالملاحظة أن «جرعة الديمقراطيـــة» التي تحقق هذا «الاحتواء» ليســـت كما قد يتصورها البعض، لا بد أن تكون جرعة مكثفة، ففي بعض دول العالـــم الثالث؛ حيث تعمد دول قمعية إلى تقديم جرعات مخففة من الحريات السياسية، يمكن ملاحظة التأثير الواضح لهذه الجرعة في طمس أي محاولات ثورية، وكمثال، من أمريـــكا اللاتينية خلال الثمانينيات، اندلعت ثورات عديدة وعنيفة في دول مجاورة لـ «هندوراس»، لكن ظل الهدوء مخيمًا عليها مع ذلك، بالرغم من الفقر والتشـــرد والتبعية... إلخ، وذلك بســـبب بعض الإصلاحات

(١) بحث جيف غودوين «تجديد الاشتراكية وانحطاط الثورة ». . جون فوران، ص ٨٢.

السياســية الشكلية التي اتخذها النظام، وكما ذكر ليون تروتسكي قبل تسعين عامًا: «تندلع الثورة فقط في غياب أي مخرج آخر»[1].

لو نظرنا إلى مصر؛ ســنجد أن الاحتفاء المبالغ فيه بالإنجازات السياسية على صعيد التعدديــة والانتخابات، هي كلها أوراق متفرقة لا تســتمد قوتها الحقيقية إلا عندما تجتمع معًا في إطار واحد متناســق، وفي نظام متماسك، فــكل ذلك من قبيل «الديمقراطية الإجرائية» التي يمكن التخلي عنها في فترة لاحقة، أو إجهاضها، أو تقليص مكاســبها؛ لأنها مجرد قرارات يصدرها «قلب النظام» دون أن تطاله هو نفســه رياح التغيير السياســي، لذلك تبقى الخطوة الأهم هي دفع عملية التحول إلى الأمام نحو مرحلة الرسوخ؛ حيث يصعب على أي قوى سياســية أن تأخذ خطوة ارتدادية، وســنبين إن شاء الله، كيف تُنْجَز عملية التحول على النحو الأكمل..

(١) المصدر السابق.

الفصل الرابع

الطريق إلى الدولة.. المجلس العسكري والتحول السياسي

الفصل الرابع
الطريق إلى الدولة
المجلس العسكري والتحول السياسي

تناقض الهدم والبناء:

هناك أربعة مهام رئيسة للسلطة الإدارية للدولة، وهي: التخطيط، التنفيذ، الرقابة، المحاسبة.

عندما اندلعت الثورة، كان سببها الرئيس هو تدهور منظومة الحكم بدرجة عظّمت من ظواهر «الظلم الاجتماعي» و «التردي السياسي» و «التراجع الاقتصادي»؛ ولأن السلطة أهملت – عمدًا – في أداء مهامها الأربع، تراكمت لدى الشعب الثائر قوائم طويلة من المطالب.

بعد الثورة؛ عاود الشعب تقديم مطالبه بتفاؤل، ولكن الثورة – كأي ثورة – لا بد أولاً أن تنفذ عملية هدم واسعة النطاق لكل ما يمت بصلة للنظام القديم، فانهارت على إثرها مؤسسات رئيسة للحكم أهمها: الدستور، الرئاسة، مجلس الشعب، مجلس الشورى.. إلخ، وأدى انهيارها إلى تأجيل النظر في تنفيذ جزء كبير من مطالب الجماهير ريثما يُعاد ترميمها أو بناؤها من جديد.

ومع تفكك منظومة السلطة القديمة، حدث تذبذب خطير في ممارسات الرقابة والمحاسبة على الأداء الحكومي بدءًا من مستوى الوزير وحتى أصغر موظف، فاتسم الأداء بالضعف وتزامن ذلك مع نفاذ صبر الجماهير واندفاعها لتحصيل مصالحها بشتى السبل مثيرة قدرًا إضافيًا من الفوضى.

هذه الدائرة المفرغة الناتجة عن تعاقب الهدم والبناء، هي في حد ذاتها تطور طبيعي ومتوقع في أعقاب أي ثورة ناجحة، ويصف جون إهرنبرج – أستاذ العلوم السياسية في جامعة لونج آيلند – هذه الحالة بـ «مكنسة الثورة

العملاقة»، ويقول تعليقًا على أحداث ما بعد الثورة الفرنسية: «سار البناء، كما في الثورات كلها، جنبًا إلى جنب مع التدمير، وتطلب انبثاق الفرد تحطيم البنى التراتبية ونقابات الأصناف التي كانت قد شكّلت الحياة الفرنسية طيلة قرون، لم تختفِ المؤسسات الوسيطة كلها، ولكن تلك المؤسسات القائمة على الحسب والنسب لم يكتب لها البقاء طويلاً أمام مكنسة الثورة العملاقة»[1].

المعيـــار الذي يفرّق هنا بين كون هذه المرحلة من التطور الثوري، طبيعية أم محبطة، هو المدة الزمنية التي يستغرقها الحكام الجدد في إعادة البناء وإتمام الهـــدم وتنفيذ التعديل، وأيضًا النطاق الذي تشـــمله هذه العمليات الثلاث من مؤسسات الدولة ومرافقها، وكذا من القواعد والقوانين والثقافات.

وبالنظـــر إلى حجم التغيير الذي تم إنجازه تحت حكم المجلس العســـكري بعد ١١ شـــهرًا من عمر الثورة – حتى وقت إعداد هذه الدراســـة- فإن عملية إعادة البناء أو الهيكلة، وبالتالي تلبية المطالب الشعبية، تسير بمعدلات قاصرة وبطيئـــة غير مرضية للجماهير، وهو ما يطرح تســـاؤلات حـــول ما إذا كانت «مكنسة» المجلس العسكري الثورية، عملاقة فعلاً، وهل لديه واحدة أصلاً؟

قبل إجراء تقويم عادل لأداء المجلس العسكري، نحتاج أن نبني إطارًا نظريًا تحليليًـــا لما يُفتـــرض أن يقوم به المجلس بوصفه القـــوة الحاكمة أثناء المرحلة الانتقالية، أي بوصفه المكلف –شعبيًا- بتنفيذ عملية التحول السياسي وصولاً إلى مرحلة «رسوخ النظام».

واجبات السلطة أثناء المرحلة الانتقالية:

يُعرّف تشارلز أندريان التحول السياسي بأنه «التغير بين النظم»[2]، وهذا يعني حدوث تغير-جزئي أو كلي- في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، وهي: البعد الثقافي، والبعد الهيكلي، والسياســـات، أي قصـــور في تنفيذ التغيرات

(١) المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، تأليف: جون إهرنبرج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠٠٨م ص ٢٣٢.

(٢) أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، سابق.

بأبعادها الثلاثة يعني قصورًا في التحول وبقاء النظام القديم على ما هو عليه، أو خروج نظام مشوّه إلى العلن ممتلئ بالتناقضات. [1]

نتناول فيما يلي هذه الأبعاد الثلاثة، مع الإشارة أولاً إلى دور القيادة السياسية التي تدير عملية التحول، ومصادر شرعيتها.

القيادة والشرعية:

أبدت الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث اهتمامًا خاصًا بدور القيادة في صياغة استراتيجيات التحول الديمقراطي، وأوضح بعض الباحثين – مثل: لينز، بوزان- أن دور القيادة يتمثل في تحديد كل من الأسلوب والتوقيت والمسار المناسب لبدء التحول وإنشاء الإجماع،[2] وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسئولة عن عملية التماسك السياسي، وعن حماية الفرد من تعسف الدولة والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها، للوصول إلى أكثر الصيغ قبولاً في المجتمع.

ومن المعروف أنه مع انهيار النظام القديم، تنهار الشرعية القانونية لأغلب مؤسساته، ويحل محلها مؤقتًا «الشرعية الثورية» وكذا «شرعية الكاريزما» التي يملكها القائد أو القيادات الحاكمة، ومع مرور الوقت تتقلص «الشرعيتان» من جديد ويحل محلهما «الشرعية المؤسسية» و«شرعية الإنجاز»[3].

أولاً: البعد الثقافي:

يحتاج النظام السياسي لتدعيم عملية التحول إلى ترسيخ ثقافة جديدة

---

(١) انظر دراسة صامويل هنتنجتون عن التغيير السياسي، وهو يذكر الأبعاد الثلاثة مضيفًا إليها «الجماعات» ويقصد بها: مختلف التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، والتي تشارك في صنع السياسات وتطرح مطالبها لدى الهيئات الرسمية، ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر ديسمبر ٢٠٠٥م، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ورقة بعنوان: التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، ص ١٢٣.

(٢) اتجاهات حديثة، ص ١٤٣.

(٣) أمل حمادة، ص ٤٧.

تتوزع على أربعة مجالات:

ثقافة تختص بالعلاقة بين الفرد والسلطة، تهدف إلى نقل مشاعر الأفراد داخـــل المجتمع من حالة الخوف من الســـلطة والإذعان لهـــا، إلى حالة الثقة والاطمئنان على كرامته وحقوقه.

وثقافة تختص بالعلاقة بين الســـلطة والقوى السياسية، تنتقل من الحالة القديمة: أن يعتقد كل طرف بأن الآخر يســـعى للقضاء عليه، إلى وضع تسود فيه الثقة بين الطرفين والاطمئنان لقواعد حاكمة لكلا الطرفين.

وثقافة تختص، بعلاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشـــعور القومي، وهنا يتوقع أن يشارك الفرد بفاعلية في الحياة العامة، وفي دول أخرى يتسم الأفراد باللامبالاة.

وثقافة تختص بالعلاقة بين القوى السياسية نفسها، ترسخ الشعور المتبادل بالثقة، والإقرار بمبادئ المنافسة الشريفة والتعددية وتداول السلطة، والتوافق على الآليات المقبولة دستوريًا وقانونيًا للوصول إلى السلطة، وكذا الإقرار بمبدأ حق الأغلبية في الحكم واتخاذ القرارات السياسية. (١)

باختصار يمكن القول: إن الثقافة السياســـية التي تفترضها عملية التحول السياســـي المثالية، هي الثقافة التـــي تحل فيها النزعة النســـبية في الوعي السياسي محل النزعة الشـــمولية، ويحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل، محل التسلط والاحتكار والإلغاء، فيفتح المجال السياسي أمام المشاركة السياسية للقوى السياسية والاجتماعية. (٢)

ثانيا: البعد الهيكلي:

التغيير الهيكلي مقصود به تنفيذ عملية إعادة تصميم وترتيب لمؤسســـات الدولـــة والعلاقات بينها، ونطـــاق صلاحياتها وآلية اتخـــاذ القرارات وكيفية

(١) انظر، د. أحمد منيسي، ص ٢٧، ٢٨ بتصرف.
(٢) السابق، ص ٢٨.

تفويض السلطة داخل المؤسسة، ومستوى المركزية واللامركزية في اتخاذ القرار، على أن يتم كل ذلك بما يتوافق مع الرؤية الجديدة، ويتضاد تمامًا مع الرؤية السابقة التي تقوم على النزعة الشمولية، وتحور مؤسسات الدولة لخدمة شخص الحاكم أو النخبة المحيطة به، لتستهدف هذه المؤسسات بعد الثورة تحقيق مصالح الشعب الذي يملكها، أولاً وآخرًا، بغض النظر عمن يجلس على كرسي الرئاسة أو الوزارة.

هذا التغيير المؤسسي لا بد أن يشمل ثلاثة أنواع من المؤسسات: مؤسسات مستمرة من النظام القديم، ومؤسسات مستحدثة بالكامل، ومؤسسات معدلة.

المؤسسات القديمة عادة ما تكون تلك المرتبطة بالإدارة اليومية لشئون الدولة، وإن تغيرت بعض المضامين أو الأسماء المرتبطة بفلسفة عملها القديمة، مثل المؤسسة التعليمية.

أما المؤسسات المعدلة، فهي مؤسسات موروثة من النظام القديم لكن تتعرض لتعديلات، إما من حيث الوظائف المنوطة بها أو حدودها، وإما من حيث عضويتها أو من حيث انتشارها، مثل مؤسسات الجيش والشرطة والقضاء.

وهناك مؤسسات مستحدثة بالكامل، وهي التي ينشئها النظام الجديد بغرض تثبيت دعائم حكمه، ونشر فلسفته التي يفترض أنها تدعم عملية التحول، فقد يلجأ النظام الجديد لإنشاء نظام عسكري موازٍ أو جهاز دعائي خاص به في مقابل الأجهزة الدعائية التي ارتبطت بالنظام القديم، مثل التنظيمات الحزبية والشبابية التي تلجأ لإحداث حالة من التعبئة الدائمة في صفوف الجماهير، كذلك قد ينشئ النظام الجديد عددًا من الأجهزة الموازية لأجهزة الدولة التقليدية بغرض ضمان ولاء أعضائها في مقابل شكّه في النُّخَب الأخرى التي لا يستطيع الاستغناء عنها لأغراض تسيير دفة السياسات اليومية للنظام..إلخ. (١)

من المعتاد في حالتي «المؤسسات القديمة، والمعدلة» أن تكون هناك

---

(١) أمل حمادة، ص ٤٨.

صعوبات كثيرة في طريق التغيير، فمنظومة القيم التي تطرحها الثورة الباعثة على التحول تتعارض أو تتناقض جزئيًا أو كليًا مع القيم وأساليب العمل التي تبناها النظام القديم، ومع احتمال تعرض قيادات هذه المؤسسات للملاحقة القضائية بسبب الفساد، فإن أدائهم يتسم عادة بالسعي لعرقلة عملية التحول، كما أنه في كثير من الأحيان تكون قدراتهم الثقافية والتعليمية ذات مستوى متواضع نتيجة عدم اعتماد النظام السابق لمبدأ الكفاءة في اختيار شاغلي المناصب العليا في الدولة.

لذا يكون أمام النظام الجديد اتخاذ حزمة قرارات لتنفيذ عملية التغيير داخل تلك المؤسسات، ومن هذه القرارات: اللجوء إلى سياسات التطهير بغرض تفريغ هذه المؤسسات من العاملين الذين ارتبطوا بشكل كبير بالنظام السابق -تجنيد نخب جديدة تعمل بالتوازي أو التعاون أو التنافس مع النخب القديمة في تلك المؤسسات وتتبنى القيم الجديدة- أحيانًا يتم اللجوء إلى سياسة الإغلاق، خاصة في المؤسسات التعليمية بغرض مراجعة الإنتاج الثقافي والتعليمي القادر على تجنيد الجماهير وتعبئتها وراء النظام الجديد وتدعيم شرعيته.[1]

ثالثًا: السياسات:

يعرف هنتنجتون السياسات، بأنها أنماط النشاط الحكومي المهتم بتوزيع المنافع والعقوبات داخل النظام. [2]

لكن هذا التعريف مختصر جدًا، ويمكن شرحه بتعريف آخر، هو أن السياسات العامة هي: «النشاطات التي تقوم بها الحكومة -أو النظام عمومًا-، وتشمل تقديم الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية والطرق والإسكان كما تشمل نشاطات النظام العام وتنظيم النشاطات الفردية والجماعية عن طريق قوات الشرطة، والأمن العام، ومفتشي الأسواق، وتتضمن إدارة ومراقبة

(١) السابق، ص ٤٨، ٤٩.
(٢) أعمال الملتقى الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، سابق.

الأدويـــة والأطعمـــة، بالإضافة إلى التحكم في الأنشـــطة الاجتماعية كتنظيم السير، وغيرها من الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (١)

في المرحلة الانتقالية، تكون الســـلطة الحاكمة مطالبـــة بإصدار قرارات جذرية، واتباع سياســـات جديدة، وتنظيم الحياة العامـــة، بكيفيةٍ تضع نصب عينيها تجاوز السلبيات التي ورثها النظام السابق وإزالة آثارها.

يأتي في المقدمة تبني برامج تنموية قوية وســـريعة الأثر، وإصدار قوانين تعالج وتمنع كافة صور ومظاهر الفســـاد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، ومواءمـــة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية بما يجنِّب النظام التعرض لضغوط تؤدي إلى إعاقـــة عملية التحول، وفتح المجال أمـــام منظمات المجتمع المدني لممارســـة الأدوار الرقابية والاجتماعية والاقتصاديـــة، وإصدار القوانين التي تنظِّم الحياة السياســـية بما يكفل رســـوخ القواعد الحاكمة للعلاقة بين القوى المتنافســـة، تقديم رؤية واضحة حول آلية العمل الحكومـــي، ومنظومة اتخاذ القرارات، تقديم تصور واضح للسياسة الخارجية وثوابتها.. إلخ.

والســـلطة الحاكمة في ســـبيل ذلك كله تتبع آليات متعـــددة لإتمام عملية التحول، منها: إقرار التعددية السياســـية، ترسيخ مبدأ تداول السلطة، تعزيز الانتخاب كوســـيلة للوصول إلى السلطة، تفعيل دور المجتمع المدني، تنمية دور الإعلام الحكومي والخاص لدعم سياســـات التحول، ترسيخ استقلال القضاء، الفصل بين السلطات.

هذا هو الإطار النظري الذي سنستخدمه كأداة تحليلية لتقويم أداء المجلس العسكري في إدارة عملية التحول السياسي بعد الثورة.

مستوى التغيير الذي نفّذه المجلس العسكري:

القيادة والشرعية:

اضطلع المجلس العســـكري بدور القيادة والحكـــم بدءًا من يوم ١١ فبراير

(١) مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ص ٨.

٢٠١١م، في أعقاب تنحي الرئيس المخلوع حسني مبارك، وهنا تبرز قضيتان: منظومة اتخاذ القرار السياسي داخل المجلس، ومصادر شرعيته.

١- منظومة اتخاذ القرار:

يتكون المجلس العسكري من ١٨ عضوًا، ويرأسه المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع، ونائبه الفريق سامي عنان، رئيس الأركان، ويضم قادة الأفرع الرئيسة في القوات المسلحة، بالإضافة إلى مساعدي الوزير، وهو هيئة غير معروفة لأغلب المصريين لأنها لا تجتمع إلا في أوقات الحرب.

وليس معروفًا حتى الآن الآلية التي يتم بها اتخاذ القرار داخل المجلس، هل يتم اتخاذه بالإجماع في كل القرارات، أم أن رئيس المجلس له الحق في الانفراد باتخاذ القرار، بمعنى هل التشاور إلزامي أم اختياري؟

كما ليس معروفًا أيضًا كيفية توزيع الملفات المهمة داخل المجلس، وإن كان بعض الأعضاء يبرزون في مجالات معينة أكثر من غيرها، كما في حالة اللواء ممدوح شاهين مساعد الوزير للشئون القانونية، كذلك ما يتعلق بتفويض السلطات والصلاحيات، وكيفية توزيعها بين المجلس والحكومة.

كذلك ليس متداولاً آلية التجديد والتعيين داخل المجلس، هل يوجد التزام بسن التقاعد الرسمي؟ وما هو مصير العضو الذي يبلغ سن التقاعد؟ وهل تستوي الأصوات عند التصويت، أم يكون لبعضها أفضلية حسب الأقدمية والخبرة مثلاً؟

هذا الغموض في منظومة القرار داخل المجلس، تشكّل عقبة في تواصله مع الجماهير، ومع القوى السياسية، وهذه «العقبة» تضخم أثرها تدريجيًا، خاصة بعد مرور ستة أشهر بعد الثورة دون اتخاذ أي إجراء لنقل السلطة كما سبق أن وعد المجلس فور تسلمه الحكم.

٢- مصادر الشرعية:

كثير من الناس -وكذا من النخبة- كان يعتقد بأن المجلس العسكري استمد شرعيته من الثورة، وأنه يحكم انطلاقًا من الشرعية الثورية التي منحها له

الشعب بعد مواقفه من الثورة في أيامها الأخيرة.

لكن تصريحات اللواء ممدوح شاهين أثارت لغطًا حول مصادر الشرعية، فقد فرَّق بين مصادر الشـــرعية قبل الاستفتاء وبعده، فقال: إن مصادر الشرعية قبل الاســـتفتاء ثلاثة: التكليف الصادر من الرئيس المخلوع - والحالة الفعلية المتمثلة في وجود القوات المســـلحة في الشـــارع طبقًا للمادة ١٨٠ من الدستور ١٩٧١م المجمد والتي تنص على قيام الجيش بحماية الدولة وحدودها- ثم الثورة.

أما بعد الاســـتفتاء، فقال شـــاهين: إن المجلس العسكري يستمد شرعيته من موافقة أكثر من ٧٧٪ من الناخبـــين على الإجراءات التي يتخذها المجلس العسكري، وبالتالي هذا إقرار بالشرعية. [١]

المشكلة في اســـتمداد الشرعية من الاستفتاء، أن تصريحًا لعضو آخر في المجلس العســـكري أسقط حجيتها تمامًا، فقد صرح اللواء مختار الملا مساعد وزير الدفاع في لقاء مع المراســـلين الأجانب أنه «يجب عشـــان أجيب جمعية تأسيسية لوضع الدستور أن تشمل كل فئات المجتمع، ليس بالضرورة أن مجلس الشعب الحالي اللي بيجرى انتخابه دلوقت يشكّل لي كل فئات المجتمع». [٢]

بذلـــك فإن الملا يعد الانتخابات التي شـــارك فيهـــا ٣٠ مليون مصري، لا تمثل كل فئات الشـــعب، وبالتالي لا تصلح لاختيار الجمعية التأسيسية، بينما الاستفتاء الذي شارك فيه ١٨ مليون مصري، يصلح لكي يكون مصدر شرعية للمجلس العسكري! مع العلم أن ٤ ملايين ناخب، صوتوا بـ«لا» في الاستفتاء، وهذا يعني أن المجلس العســـكري نفســـه لا يمثل كل فئات الشـــعب، ولا يقال هنا: إن «الدســـتور» أهم من المجلس؛ لأنه يستمر سنوات طويلة، وبالتالي يلزم التوافق بشأنه أكثر من المجلس، فهذا القول مردود عليه؛ لأن المجلس يجمع كل الصلاحيات التشريعية، ويمتلك حق إصدار إعلانات دستورية كما يشاء، وهذه

(١) في كلمته ضمن المؤتمر الصحفي بمناسبة الإعلان الدستوري بعد الاستفتاء، الجزيرة مباشر مصر، يويتوب ٥ -٤ -٢٠١١م HTTP://WWW.YOUTUBE.COM/WATCH?V=M-UX-EWYW6C.

(٢) التحرير نيوز ١٤-١٢-٢٠١١م.

وضعية بالغة الخطورة وتستدعي توافقًا شعبيًا على المجلس لا يقل عن التوافق المطلوب للدستور.

حصيلة التغير الثقافي:

العالم الشـــهير ألبرت أينشتاين، له عبارة يقول فيها: «لا تستطيع أن تغير وضعًا بنفس المنهج الفكري الذي أوجد هذا الوضع».

الذي يتضح من خلال متابعة ما يتعلق بالتغير الثقافي، أن المجلس العسكري لا يملك استراتيجية تغيير ثقافي واضحة المعالم، وإنما هي استراتيجية إعلامية مشـــابهة لما كان في العهد الســـابق، وهي تقوم على ركنين أساســـين: **الأول:** تســـخير الإعلام الحكومـــي وأجهزة الدولة للدعاية للســـلطة الحاكمة، وبيان صـــواب ما تتخذه من قـــرارات ومواقف. **والثاني:** فســـح المجال أمام الإعلام الخاص الذي يسيطر عليه فعليًا رجال أعمال ارتبطوا بملفات اقتصادية مهمة مع رموز النظام السابق، وتوجيههم بصورة غير مباشرة لإثارة اللغط والارتباك لدى الرأي العام في كل ما يتعلق بالمشهد السياسي المصري.

يقول د. محمد البرادعي -المدير الســـابق لوكالة الطاقة الذرية والمرشـــح للرئاسة- في بيان تراجعه عن الترشح، عن سياسة المجلس العسكري: «أدخلنا هذا الربـــان في متاهات وحـــوارات عقيمة في حين انفـــرد بصنع القرارات وبأسلوب ينم عن تخبط وعشوائية في الرؤية، مما فاقم الانقسامات بين فئات المجتمع في الوقت الذي نحن فيه أحوج ما نكون للتكاتف والوفاق». [1]

اتهام المجلس العســـكري باتباع سياســـة بث «ثقافة الفُرقـــة» بين القوى السياســـية بدلاً من ثقافة الوحدة والتعاون، يتكرر من مصادر عديدة مختلفة الاتجاهات، وتعليقًا على قرارات وسياســـات في مجـــالات مختلفة لا تقتصر فقـــط على الإعلام، على ســـبيل المثال يتهم د. ثروت بدوي -أســـتاذ القانون الدســـتوري المعروف في جامعة القاهرة- المجلس بأن قانون انتخابات مجلس

(١) بوابة الأهرام ١٤-١-٢٠١٢م.

الشـــعب والشورى الذي أصدره سيضع البلاد في حالة معارك انتخابية لمدة ٧ أشـــهر كاملة تعطل فيها الحياة تمامًا، وقال بدوي: «يا ريت المجلس العسكري يقولها بصراحة: إنه عاوز يحكم البلد.. ونسلم أمرنا لله» (١).

وقال أحمد خيري عضو المجلس الاستشاري وأحد قيادات حزب المصريين الأحرار: «إننا إذا عدنا إلى الأيام الأولى لتســلم العسكري السلطة نجده يتخذ القرار تلو الآخر حتى يقوم بتفرقة المصريين إلى شِيَع». (٢)

حتى المحاولات التي أعلن عنها المجلس من أجل التقارب بين القوى الوطنية، فقد أثارت من الشــبهات والشــكوك أكثر مما حققت مــن نتائج على صعيد التقارب، المحاولة الأولى كانت من خلال «لجنة الوفاق الوطني» والتي تشــكلت برئاســة د. يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء وقتها، ثم «لجنة الحوار الوطني»، والتي تشــكلت برئاســة د. عبد العزيز حجازي رئيس الوزراء الأسبق، وكانت تحت متابعة مباشرة من المجلس العسكري، كانت المفاجأة في كلتيهما الحرص المريب على إشــراك رموز عتيدة من النظام السابق كانت تتقدم الصفوف في الجلســات، وهو ما أثار سخط الكثيرين ودفعهم إلى رفض المشاركة، بالإضافة إلى كون رئيســا اللجنتين مثيرين للجدل، ولا يصلح أن يكون أحدهما شخصية جامعة مقربة للشتات السياسي.

هذه الاتهامات الصريحة للمجلس العسكري تعني أن هدف «التغير الثقافي» بما يتلائم مع عملية التحول السياسي، غير حاضرة لدى المجلس.

مثال آخر: مشــكلة وزارة الإعلام، فقد اتخذ المجلس قرارًا بتجميدها بعد الثورة يوم ٢٢ فبراير، واســتمر ذلك حتى ٧-٧-٢٠١١م؛ حيث صدر قرار من المجلس بتعيين أســامة هيكل-رئيس تحرير صحيفــة الوفد- وزيرًا للإعلام؛ الذي اتبع نفس أسلوب الدعاية القديم وسعى لفرض القيود على بعض القنوات الفضائية التي تركز على الشــأن المصري، مثل الجزيرة مباشر مصر، وتعرض

(١) الوفد ١٨-٩-٢٠١١م.

(٢) حوار مع برنامج العاشرة مساء، البشاير أونلاين ١٨-١٢-٢٠١١م.

الأداء الإعلامي في عهده إلى انتقادات عديدة بسبب مشابهة أسلوب التغطية مع ما كان سائدًا في النظام السابق.

عندما تولى د. كمال الجنزوري رئاسة الوزراء، أصدر قرارًا بتعيين اللواء أحمد أنيس وزيرًا جديدًا للإعلام، والرجل كان معروفًا من قبل أثناء رئاسته للشركة المسئولة عن أقمار «نايل سات» باتباعه سياسة تضييق مع الفضائيات الدينية والمعارضة، وقد صرح اللواء فور توليه الوزارة بأن قرار إلغاء وزارة الإعلام عقب تنحي مبارك كان قرارًا متسرعًا. [1]

على صعيد تنمية ثقافة المشاركة السياسية، لعب الإعلام الرسمي «الموجه» دورًا مؤثرًا في تشجيع المواطنين على المشاركة في الاستفتاء، ثم في انتخابات مجلس الشعب، وقد بلغت نسب المشاركة في المرتين مستوى غير مسبوق في تاريخ الحياة السياسية المصرية، ٤٢٪ في الاستفتاء، ٦٠٪ في الانتخابات، وإن كان دور الإعلام الرسمي ذلك يعد دورًا إيجابيًا في بث ثقافة المشاركة، إلا أنه لم يأتِ في سياق دعم عملية التحول، بل في سياق الاستجابة لتكليفات المجلس العسكري، ومن المسلَّم به أنه توجد أسباب أخرى أكثر تأثيرًا دفعت الناس للمشاركة بهذه المعدلات.

في نفس السياق، فإن المشاركة السياسية لها أربعة أنماط، وهي: المشاركة في الانتخابات، المشاركة في الحملات الانتخابية، المشاركة في فعاليات المجتمع المدني، والاتصال بالمسئولين.

المشاركة حسب النمطين الثالث والرابع ضعيفة، مقارنة بالأول والثاني.

ويعد دعم الجمهور لأنشطة منظمات المجتمع المدني، عاملاً مؤثرًا في أدائها لعملها ووظيفتها الرئيسة في موازنة المؤسسات الرسمية وممارسة الضغوط والرقابة والمتابعة لأداء أجهزة الدولة، ولا تكتمل عملية التحول السياسي من دون تنامي دور منظمات المجتمع المدني وتعاظم تأثيرها، وهذا لن يحدث إذا كان تفاعل الجمهور معها ضعيفًا، وهذا التفاعل لا بد من تدعيمه والحث

(١) الدستور الأصلي ١٢-١٢-٢٠١١م.

عليه بواسطة أجهزة الدولة المعنية عن طريق بثّ ثقافة المشاركة في الأوساط الشعبية، وهو ما يحدث عكسه تمامًا، والمثال الأقرب هو تشويه صورة تلك المنظمات باستخدام تورط بعضها في تلقي تمويلات خارجية، بحيث أصبحت السمة العامة لهذه المنظمات لدى شرائح واسعة أنها تعمل وفق أجندات خارجية.

أما النمط الرابع، التواصل مع المسئولين، فهو يحدث بصورة عشوائية من خلال الاحتجاجات والاعتصامات التي تصل أحيانًا مستوى اقتحام مكتب المسئول، وذلك بسبب عدم وجود آلية تحكم هذا التواصل، وبالتالي مع مناخ الحرية السائد، فإن المواطن المعترض لا يملك إلا أن يتخذ أساليب احتجاجية أكثر حدة مما يتطلبه الموقف، بسبب غياب ثقافة التواصل بين المسئول والجمهور.

في مجال العلاقة بين السلطة والشعب، فقد بدأت مرحلة ما بعد الثورة بالهتاف الشهير «الجيش والشعب إيد واحدة»، واستمر تمسك الشعب بهذا الهتاف أشهرًا متوالية، حتى مع ظهور حركات احتجاجية حادة ضد سياسة المجلس استمرت فئات كثيرة على تأييدها للعسكري، لكن في الأشهر الأخيرة تراجع التأييد بصورة ملحوظة، وبات من المعتاد ترداد الهتاف بسقوط المجلس وسقوط المشير نفسه، وهي شعارات تُرفَع في كل مكان، سواء في الشارع أو على الإنترنت، وهذا الانتشار الواسع يدل على إخفاق المجلس في الاحتفاظ بالثقة المتبادلة مع الجماهير التي بدأت تقارن بين سياساته الأمنية مع المعارضين، وبين سياسات مبارك.

ملمح أخير يتعلق بحصيلة التغير الثقافي الذي أحدثه المجلس العسكري، وهو يتعلق بالخطاب الرسمي تجاه الإسلاميين، فهو لم يتغير في بعض مضامينه، نعم تراجع أسلوب التسمية المباشرة لكيانات بعينها واتهامها صراحة، إلا أنه لا يزال يُروج من خلال مؤسسات الدولة لـ «ثقافة الخوف» من الإسلاميين.

فمن الملاحظ إصرار المجلس على تعيين شخصيات لها تاريخ معروف بمواقفها العدائية من التيارات الإسلامية، لتولي مسئولية مناصب تتعلق بصورة مباشرة بنشر الثقافة، سواء الدينية أو السياسية، على سبيل المثال:

لا بد أن يكون وزير الثقافة شـــخصية تخاصم الإسلاميين، حتى أن د. محمد الصاوي - وهو شـــخص يحتفظ بعلاقة طيبة مع التيار الإســـلامي- لم يكد يتســـلم منصب وزير الثقافة في حكومة شرف ٢٢ فبراير، حتى ترك المنصب بعـــد أيام قليلة، وقبله كان «جابر عصفور» هو الوزير، وله تاريخ عريق في نقد الإسلاميين، والوزير الحالي- شـــاكر عبد الحميد- لديه خصومة معروفة مع التيار الإســـلامي، وقال في أحد اللقاءات: «لـــن ننتظر رئيس جمهورية يعلمنا الصلاة والصـــوم.. إحنا عارفين ربنا»، وقال أيضًا: «مصر لن تتحول إلى دولة عســـكرية أو دينية، وكل تجارب الأمم والشعوب التي سيطرت فيها الحكومات عسكريًا أو دينيًا باءت بالفشل؛ لأن الشعب المصري حر، ولا يجوز أن يأتي أي شخص يتحكم فيه دينيًا». [1]

أما وزارة الأوقاف التي تتحكم في منابر الدعوة، وهي تشـــكل جزءًا كبيرًا من ثقافة المصريين، فقد تقلدها في وزارة أحمد شـــفيق -في عهد مبارك- د. عبد الله الحســـيني، ومواقفه ســـلبية من التيار الديني، وكذلك فقد أثار أزمة كبيرة بأســـلوب معالجته لمشكلة مسجد النور مع الشيخ حافظ سلامة، ثـــم خلفه في المنصب د. محمد عبد الفضيـــل القوصي، وهو معروف أيضًا بمواقفه وكتاباته المهاجمة للتيارات السلفية، رغم أنه له دور إيجابي في الرد على منتقدي الإســـلام من العلمانيين[2]، لكنه احتفظ بموقف سلبي من التيار السلفي تحديدًا، وكتب في مقالة له بالأهرام عام ٢٠٠٩م يقول عن السلفيين إنـــه: التيار الذي وفد إلينا من أصقاع مجـــاورة ذات طبيعة مختلفة، وأعني به ذلك التيار الذي تغلب عليه الحرفية والتشـــدد، وظاهرية الفهم، ويســـوده الجفـــاف العقلي والوجداني.. حمل لنا هـــذا التيار الحرفي الضيق مخاطر ماحقة علي المستوى العقدي والفكري والاجتماعي والعلمي.

(١) المصري اليوم ٢٦-١٢-٢٠١١م.

(٢) انظر مقالة د. حلمي القاعود في صحيفة الفتح ٤-٨-٢٠١١م.

حصيلة التغير الهيكلي:

يمكـــن تركيز الكلام على التغير الهيكلي الذي أحدثه المجلس العســـكري، في مجالين اثنين، هما: أولاً: الثقافة المؤسســـية السائدة والمستمدة من النظام السابق، وكذا من منبعها الغربي الأول، وأيضًا المتكيفة مع العولمة الاقتصادية.

ثانيًا: اســـتمرار فلول النظام الســـابق في شـــغل مناصب مهمة في أجهزة الدولة.

الثقافة المؤسسية:

معظم المؤســـســـات الرسمية في المجتمعات العربية هي مؤسسات مستوردة لا تتوافـــق في كثير من الأحيان، إن لم تكن متعارضـــة، مع ثقافة مجتمعاتها، هذه المؤســـســـات المستجلبة نمت على حساب التكوينات التقليدية التي تطورت مع تطور المجتمعات، ولترسيخ الدولة التي ظلت رهينة بإرادة الحكام وضغوط الواقعين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى المشكلات الموروثة. [١]

من ناحيـــة أخرى، ترتبط التحديات الاقتصادية التـــي تواجهها دولة مثل مصر، ارتباطًـــا وثيقًا بالهياكل الاقتصادية الخاضعـــة تمامًا لمتطلبات العولمة الاقتصادية، والتي تجعل النظام الاقتصادي بأسره عُرضة للتأثيرات الخارجية وصولاً إلى مستوى التبعية. [٢]

والتبعية هنا ليست محصلة الضغوط والعوامل الخارجية فحسب، بل هناك قوى اقتصادية وسياسية ترتبط مصالحها باستمرار علاقات التبعية. [٣]

والخطر الأكبـــر الذي تفرضه التبعيـــة أنها تؤثر فـــي ديناميات العملية السياســـية، وأنماط العلاقات والتوازنات الداخلية، فالدولة التابعة لا يمكن أن

---

(١) أمل حمادة ص ٦٧.
(٢) اتجاهات حديثة ص ١٤٦.
(٣) د. حسنين توفيق، ص ٦١.

تكون دولة حريات.[1]

هذه الإشـــكالات كلها يُفترض أن تكون من أولى المهـــام التي تضطلع بها السـلطة الحاكمة بعد الثورة، لكن الغريب أنه لم تصدر عن المجلس العسكري أي محـــاولات جدية لإجراء تغييرات هيكلية في تلك المؤسســـات، بخلاف حل مجلســـي الشعب والشـــورى والمجالس واللجان المنبثقة عن الأخير مثل الأعلى للصحافة، ولجنة الأحزاب، وحل جهاز أمن الدولة.

لكن لا تزال مؤسسات مثل: وزارة المالية، والبنك المركزي، ووزارة الاستثمار، ووزارة السياحة، وجهاز الكسب غير المشروع، والمركزي للمحاسبات.. إلخ كلها تعمل بنفس العقلية القديمة دون تغيير، كما تشـــكل جهاز الأمن الوطني بديلاً عن الجهاز المنحل، واحتفظ بعدد كبير من ضباطه وقياداته.

هذه وضعية تتناقض تمامًا مع متطلبات التحول السياسي، ولو كان مقررًا أن يحكم المجلس العســـكري ستة أشهر فقط، لما طولب بتنفيذ سياسات خارج نطاقه الزمنـــي، أما وقد طالت فترة حكمه إلى عام ونصف العام -وقبلها كان يخطط للبقاء حتى منتصف ٢٠١٣م- فإن قائمة المطالب تزداد.

يضاف إلى ما ســـبق، بعض المؤسسات المرتبطة بنظام الحكم السابق أكثر مـــن غيرها، مثل وزارتي «الإعلام» و«الداخلية»، فالأولى ســـبق الحديث عنها، وأن سياساتها لم يحدث فيها أي تغيير، والداخلية كذلك رغم تقلص ممارساتها الممتهنـــة للكرامة والمعتدية على الحقوق والحريات، فإن ذلك يرجع بالأســـاس إلى الزخم الثوري الذي لا يزال ســـاريًا في الأوساط الجماهيرية وفي الحياة اليومية، لكن المؤشـــرات العامة لا تكشف عن جهد حقيقي لإعادة بناء الوزارة وتشـــكيل ثقافة أمنية جديدة، ما يعني أنها ستظل آلة جاهزة لانتهاك الحريات بحسب رغبة الحاكم الجديد أيًا كان.

كذلك لم تتغير مؤســـســـات التعليم بما يتناسب مع الثورة، بل حتى لم يُعلن عن خطط جدية لتطوير تلك المؤســـســـات تختلف عن الإعلانات الموسمية التي

(١) السابق ص ٦١-٦٢.

كانت تصدر عن النظام السابق، ولم يطل التغيير أيضًا وزارة الخارجية التي لا تزال تعمل بنفس الثقافة القديمة، وقد انبعث الأمل في تطويرها قليلاً عندما تولى د. نبيل العربي مسئوليتها في أعقاب الثورة مباشرة، لكن انتقاله للعمل في الجامعة العربية أوقف تلك الطموحات.

الفلول والعسكرة:

حرص المجلس العسكري على تبني سياسة «تثبيت» بدل «تطهير» المؤسسات من الشخصيات المنتمية للنظام القديم والتي تنتشر في المفاصل الرئيسة في أجهزة الدولة، وذلك بالمخالفة لكل الأعراف الثورية، فمن المعتاد في أعقاب الثورات أن يتنادى العقلاء بضرورة تخفيف حدة عمليات التطهير والانتقام السياسي من رموز النظام القديم، لكن في الحالة المصرية، قدم المجلس العسكري نموذجًا معاكسًا تمامًا؛ إذ لم يتبن أي خطة لتطهير المؤسسات الرسمية من رموز النظام السابق وأعضاء الحزب الوطني المنحل.

حتى حركة التطهير المزعومة في وزارة الداخلية التي أعلنها الوزير السابق منصور العيسوي بعد ستة أشهر من الثورة لترضية الرأي العام، تعرضت لانتقادات كثيرة وأنها مجرد حركة تنقلات سنوية عادية، واتُهِم الوزير بالمبالغة والتلاعب في كشوف الأسماء، مثل إدراجه أسماء ضباط كانوا في رتبة «عميد» ثم رُقوا إلى رتبة «لواء» ثم أحيلوا للتقاعد لزيادة عدد اللواءات المعلن عن إحالتهم للتقاعد، كما تم ترقية ضباط متهمين في قضايا قتل الثوار، وكذا عدد كبير من ضباط جهاز أمن الدولة المنحل.[1]

والشاهد أن «التطهير الثوري» لم يكن سياسة متبعة للمجلس العسكري.

ومن خلال تتبع المناصب المهمة في أجهزة الدولة، نجد أن رموز النظام السابق يحتلون مكانة متقدمة، ويضيق المقام عن الاستطراد في ذكر هؤلاء حصريًا، فيُكتفى بذكر بعض الأمثلة، وصفحات الإنترنت ممتلئة بأسمائهم

(١) صحيفة البديل، ٢٧-٨-٢٠١١م.

ومناصبهم، وما يهمنا إثبات أن الأمر ليس عرضيًا أو محض صدفة، لكنه يعبر عن سياسة ممنهجة مقصودة.

مثــلا، منصب مفتي الجمهورية، د. علــي جمعة، وهو معروف بموقفه من الثورة، وقــد قال في التلفزيون المصري: إن الخــروج على مبارك حرام؛ لأنه خروج على الشــرعية، وهو بطل الحرب والســلام، وأغلبية الشــعب المصري تؤيده، وقال: إن الحزب الوطني هو حــزب الأغلبية، ورفض محاكاة ما حدث في تونس، وتساءل ماذا كسبت تونس؟! [1]

وكذا د. أحمد الطيب شــيخ الأزهر، وهو عضو ســابق بلجنة سياســات الحزب الوطني، ولم يســتقل من الحزب إلا بعــد أن تعرض لضغوط من قبل قيادات الوطني الذين خشــوا من اتهام الحزب بأنه يدخل الدين بالسياســة، وقدم اســتقالته مباشرة إلى الرئيس المخلوع. [2] وكان قد هاجم الثورة والثوار في يناير ٢٠١١م، وطالبهم بمغادرة ميدان التحرير، وقد أعلن كلا الرجلين بعد الثورة عن رغبتهما في الاستقالة إلا أن المجلس أصر أكثر من مرة على بقائهما في منصبيهما، رغم حركة الاحتجاجات الواسعة ضد شيخ الأزهر والتي بلغت حد منعه لأيام من دخول مكتبه في المشيخة. [3]

إن الإصــرار الغريب علــى الإبقاء على رجلــين كان يحرّمان الخروج على مبارك ويصفان فعل الثوار بالحرام، ويؤيدان الحزب الوطني بهذه الحماســة، يثير علامات استفهام كثيرة حول أهداف ونوايا المجلس العسكري.

وقريب منهما، منصب وزير الأوقاف، فقد شــغله د. عبد الله الحســيني رئيس جامعة الأزهر السابق، وذلك بقرار من مبارك ضمن حكومة أحمد شفيق التي تشــكلت في فبراير ٢٠١١م، واســتمر في منصبه أكثر من خمسة أشهر رغم أنه عضو في لجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل، وخليفته د. محمد

(١) انظر المشهد على يوتيوب .http://www.youtube.com/watch?v=m-3RluaIj04
(٢) مصراوي ٢٥-٣-٢٠١٠م.
(٣) الدستور ٢٢-٣-٢٠١١م.

عبد الفضيل القوصي، أيضًا كان عضوًا في الحزب الوطني، وقد رفض الثوار تعيينه في منصبه؛ لكونه أحد المقربين من النظام السابق، وكان ينوب عن شيخ الأزهر في حضور اجتماعات لجنة السياسات. [١]

ورغم أن «الفساد والإفساد» هي أبرز سمات النظام السابق، فإن المجلس العسكري أصر على الاحتفاظ برؤساء أهم ثلاثة مؤسسات معنية بالمراقبة والمحاسبة والاتهام، وهي: جهاز الكسب غير المشروع، والجهاز المركزي للمحاسبات، ومكتب النائب العام، فالذين شغلوا تلك المناصب في عهد مبارك ظلوا في مناصبهم بعد الثورة.

مثال آخر: منصب وزير الإعلام، فأول وزير كان أسامة هيكل، وهو عمل مدة ١٨ عامًا كمراسل عسكري يعمل لصحيفة الوفد من وزارة الدفاع، ثم تقلد وزارة الإعلام، وخلفه في المنصب اللواء أحمد أنيس وهو مدير سابق للشئون المعنوية في القوات المسلحة، كما أنه أحد معاوني أنس الفقي وزير إعلام مبارك والبوق الذي قاد حربًا مستعرة ضد ثوار التحرير، وهو أمين سابق لاتحاد الإذاعة والتلفزيون، وكان مهندس عملية إخماد الأصوات المعارضة بالفضائيات، وكل العاملين بالوسط الإعلامي يعرفون جيدًا أن تعليماته لمسئولي القنوات الفضائية قبل انتخابات مجلس الشعب المزورة عام ٢٠١٠م، وتهديداته بوقف البث كانت وراء إنهاء تعاقد الفضائيات مع مذيعين من المحسوبين على المعارضة، خصوصًا بعد استخدامه حيلة رأس الذئب الطائر مع قنوات «الأوربت»، ووقف بثها من مدينة الإنتاج. [٢]

مثال آخر: اختيار المحافظين؛ حيث جاء أغلبهم منذ الثورة ممن ينتمون إلى الحزب الوطني أو إلى الجيش أو من لواءات الشرطة، وفي الحركة الأخيرة التي صدرت في أغسطس ٢٠١١م وشملت تعيين ١١ محافظًا جديدًا، كان من بينهم خمس من لواءات الجيش، واثنين من المنتمين للحزب الوطني المنحل،

---

(١) المصريون، ٢٠-٧-٢٠١١م.
(٢) الدستور الأصلي، ٧-١٢-٢٠١١م.

ولواء شرطة سابق اتهمه المراقبون بأنه كان يدير مكتب محاماة متخصص في الدفاع عن ضباط الشرطة المتهمين بالفساد أو التعذيب.[1]

هذا فضلاً عن كون رؤساء الوزارة الثلاثة «شفيق، شرف، الجنزوري» من رموز النظام السابق، والأخير تحديدًا الذي تم اختياره تحت شعار «حكومة الإنقاذ الوطني» يتم الترويج له بوصفه من «المغضوب عليهم» من مبارك، رغم أنه عمل معه مدة خمس عشرة سنة في مناصب مختلفة، وقام خلال توليه الحكومة ثلاث سنوات ببيع ١٣٢ شركة من شركات القطاع العام بأثمان بخسة، ووضع الأساس للمشروع الفاشل في توشكى.[2]

كما تباطأ المجلس العسكري بصورة لافتة في إصدار قانون حل المجالس المحلية التي اعتبرها كثيرون «ورش عمل» لأنصار الحزب الوطني المنحل، حتى صدر حكم بحلها من محكمة القضاء الإداري في يوليو ٢٠١١م، كما تكاسل أيضًا في إصدار قانون جديد للجامعات، وأصر على بقاء القيادات المنتمية للنظام المخلوع أطول فترة ممكنة.

يتهم د. البرادعي -في بيان تراجعه عن الترشح للرئاسة- المجلس العسكري بـ «عدم اتخاذ خطوات حازمة لتطهير مؤسسات الدولة - وخاصة القضاء والإعلام - من فساد النظام السابق، أو حتى عزل رموزه ومنعهم من الاستمرار في إفساد الحياة السياسية»[3].

ويتفق معه الإخوان المسلمون، الذين اتهموا المجلس بالتسويف في إبعاد قيادات الحزب الوطني من مباشرة الحقوق السياسية، فقالوا في بيان لهم: إن «الاتفاق على دراسة إصدار تشريع بحرمان بعض قيادات الحزب الوطني المنحل من مباشرة الحقوق السياسية، وهو أمر سبق إطلاق وعود كثيرة به من المجلس العسكري والحكومة، ثم بدأ التسويف، في الوقت الذي يطالب

---

(١) صحيفة البديل ٥-٨-٢٠١١م.

(٢) انظر مقال أحمد منصور، المهام الحقيقية لحكومة الجنزوري، شبكة رصد ٢٠-١٢-٢٠١١م.

(٣) بوابة الأهرام، مرجع سابق.

فيه غالبية الشـــعب بحرمان من أفســـدوا الحياة السياسية، وأضروا بالشعب وخانوا أماناتهم من مباشـــرة حقوقهم السياســـية كلهم وليس بعضهم كما جاء في الاتفاق»[1].

وفي تصريح للدكتور سعد الكتاتني الأمين العام لحزب الحرية والعدالة في ٢٥ ديســـمبر الماضي- أي بعد عشرة أشهر من حكم المجلس العسكري- قال: «إن نظام مبارك لم يسقط، وإنما سقط رأس النظام فقط».[2]

هكذا فإن حصيلة التغير الهيكلي الذي نفذه المجلس العســـكري طيلة ١١ شـــهرًا: أن المؤسسات القديمة باقية تقريبًا كما هي، بدون تطهير إداري، بدون تغير في السياسات، بدون تطوير في الثقافة المؤسسية، واقتصر «التعديل» على المؤسســـتين التشريعيتين، وتقريبًا لم ينشئ المجلس مؤسسات جديدة تعبر عن فكر الثورة، وأبرز حالتين، هما: المجلس المختص بشئون شهداء ومصابي الثورة، وهو مجلس غامض في أهدافه ويسوده التخبط في تعيين المسئولين عنه، وكذا المجلس الاستشـــاري الذي تأسس لمعاونة المجلس العسكري في دراسة مشاريع القـــرارات والقوانين، ولا علاقة له بالفكر الثوري مـــن قريب ولا بعيد، بل إن الاتهامات توجه للعسكري بأنه استهدف إنشاء مؤسسة موازية لمجلس الشعب.

حصيلة التغير في السياسات:

السياســـات العامة يجب النظر إليها على أساس أنها تشمل -ليس فقط- كل ما تود الحكومة عمله، ولكن تشمل أيضًا امتناعها عن أن تقوم بعمل، ويعرف النوع الأخير من السياسات بالسياسات السلبية، والتي تكون لها تأثيرات مهمة وخطيرة أحيانًا[3].

لذلك سوف نُقوّم سياسات المجلس العسكري في خلال ١١ شهرًا من توليه السلطة على محورين؛ الأول: السياسات الصادرة. الثاني: السياسات السلبية.

---

(١) العرب اليوم ٥-١٠-٢٠١١م.
(٢) موقع محيط.
(٣) مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ص ٩.

السياسات الصادرة:

في معظم بلدان العالم يكون التقيد الدقيق بنصوص الدســـاتير في إدارة السياســـات أمرًا نادرًا، فبعض المؤسسات -وهي مصدر السياسات- التي نص عليها الدســـتور قـــد لا توجد مطلقًا، وبعضها ربما لا يمارس الدور المرســـوم له، إما لعيب في ذلك الدور أو في طبيعة التفاعلات السياســـية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به، وبعضها يتجاوز الدور المرسوم له لعوامل شخصية أو مؤسسية تدعم هذا الاتجاه.[1]

المشكلة إذن ليست في الدســـتور أو في القوانين، لكنها في التطبيق الذي تمارسه المؤسسات الرسمية، فلا يمكن تقويم أداء المجلس العسكري من خلال البيانات التي يعلنها أو الإعلانات الدستورية التي يصدرها، فليس معنى وجود وزارة للعدل، أن العدل قائم بالفعل، ولا يعني وجود مجلس للشهداء والمصابين، أن حقوقهم قد استُوفيت فعلاً.

اتسمت فلسفة السياســـات التي اتبعها المجلس العسكري في إدارة عملية التحول السياســـي، بأنه «لا توجد فلسفة»؛ إذ لا يمكن معرفة أو تحديد أسس عامة واضحة يمكن تقويم هذه السياسات على أساسها خلال فترة زمنية معينة، فقد اتبع المجلس أســـلوبًا معقدًا في تقســـيم الصلاحيات بينه وبين الحكومة، ورغم الارتباك الواضح في مواقف المجلس وسياســـاته، فإن أعضائه يصرون على مبدأ الثبات، يقول اللواء مختار الملا في ديسمبر ٢٠١١م: «لم نتغير خطوة عن الخطوات والمبادئ التي أعلناها من بداية هذه الثورة».[2]

يؤكد المجلس العســـكري على أن مجلس الوزراء له صلاحياته الكاملة في اتخاذ القرارات، ولرئيسه الســـلطة المطلقة في اختيار وزرائه بدون تدخل من المجلس، يقـــول الملا: «الدكتور كمال الجنزوري رئيـــس وزراء مصر وله جميع الصلاحيـــات التي تحقـــق وتمنح هذه الوزارة العبور لمصـــر خلال هذه الفترة

(١) أمل حمادة، ص ٢١.

(٢) التحرير نيوز، من لقاء اللواء مختار الملا مع وفد المراسلين الأجانب ١٤-١٢-٢٠١١م.

والهدف بتاعها واضح: الأمن والاقتصاد والانتخابات، وبالتالي كل الصلاحيات ممنوحة له»، وعن اختيار الوزراء يقول: «رئيس الوزراء السابق الدكتور عصام شرف ورئيس الوزراء المكلف الحالي الدكتور كمال الجنزوري له كامل الصلاحية في اختيار من يراه من وزراء؛ لأنه هو المسئول، ولو كنا عايزين نتدخل كانت الوزارة اتشكلت في يومين ثلاثة، لكن تجاوزنا ١١ أو ١٢ يومًا، وما زال يشكل وزارة حتى اللحظة اللي إحنا فيها الآن».[١]

هذه «الإحالة» للمسئولية غير صحيحة؛ لأنه من الثابت أن د. عصام شرف حاول أكثر من مرة أن يجري تعديلات وزارية على حكومته، وكان يجابَه برفض من المجلس العسكري، ومنها محاولاته في شهر يونيو الماضي أن يغير سبعة وزراء بعضهم يشغل وزارات خدمية تتعلق بالشئون اليومية والمعاشية للمواطنين، وكان أداؤهم دون المطلوب، لكن طلبه قوبل بالرفض، كما رُفِض أيضا طلبه إقالة د. يحيى الجمل من منصب نائب رئيس الوزراء.[٢]

كل ذلك يؤكد أن الصلاحيات الممنوحة لرئيس الحكومة كانت غامضة غير مفهومة وليست مطلقة، وقد تردد قبل تعيين حكومة د. كمال الجنزوري أن المجلس سوف يصدر إعلانًا دستوريًا بمنحه صلاحيات رئيس الجمهورية، ثم قيل: إنه سيصدر مرسومًا بقانون بدلاً من ذلك، ثم صدر قرار بتفويض تلك الصلاحيات عدا ما يتعلق بالقضاء والدفاع.

اتسم أسلوب كل من المجلس العسكري ومجلس الوزراء في سياساتهما بطرح مشروعات طويلة الأجل لا تتناسب مع كون المرحلة انتقالية، أو مع قصر مدة الحكومتين «عصام شرف» ثم «الجنزوري» وهو ما لا يسمح لكليهما إلا بإدارة السياسات قصيرة الأجل، فكان عصام شرف يتحدث عن تصورات وسياسات لتطوير سيناء، وتنميتها واستغلالها اقتصاديًا، ثم اندمج فترة من الوقت مع مشروع د. فاروق الباز في إنشاء شريان اقتصادي غرب النيل، وهو

(١) لقاء المراسلين الأجانب، سابق.
(٢) انظر برنامج الحياة اليوم، قناة الحياة ٢٨-٦-٢٠١١م:
HTTP://WWW.YOUTUBE.COM/WATCH?V=3K9MFATYGOQ.

مشروع يحتاج إلى سنوات طويلة واســـتثمارات طويلة الأجل، ثم ظهر مشروع «مدينة أحمد زويل» للعلوم، وهو أيضًا مشـــروع طويل الأجل، كل ذلك في ظل تدهور واضح لمستوى الخدمات المباشرة والمستوى المعيشي للمواطن المصري.

ورغم أن عصام شـــرف صرّح منذ توليه الســـلطة أنه سيعمل على تحقيق أهـــداف الثورة، فإنه لم يفعل، ولم يتخذ من السياســـات ما يدعم هذا القول، رغم أن يصر على تكراره حتى عقب تجديد وزاراته في يوليو ٢٠١١م أعلن أنه ســـيعمل على تحقيق تلك الأهداف، وقال: إنه كلف الوزراء بإعداد ورقة عمل لكل منهم تتعلق بـ«ســـبل تحقيق أهداف الثورة، والحفاظ على مكتســـباتها، وبشكل سريع وواضح».(١)

وأصدرت الصفحة الرســـمية لمجلس الوزراء علـــى الفيس بوك تصريحًا قالت فيه: إن الحكومة في الفترة القادمة ســـتنطلق من عدة مرتكزات أساسية أولها: تحقيق الأمن وتحسين مستوياته، وثانيها: ضمان الحد الأدنى من حاجة المواطنـــين، والمرتكز الثالث: هو تحقيق العدالة الناجـــزة وتحقيق العدالة في المحاكمـــات، ورابعها: إنجـــاز مهام التحول الديمقراطـــي وتهيئة المناخ لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. (٢)

يمكن الاســـتفادة هنا بتقويم أستاذ العلوم السياســـية د. معتز بالله عبد الفتاح لأداء المجلس العسكري، وهو عمل عدة أشهر بوصفه مستشارًا سياسيًا للدكتور عصام شرف وكان قريبًا من دائرة اتخاذ القرار ورسم السياسات، يقول د. معتز ملخصًا الوضع الحالي: «ســـوء الأوضاع = سوء نية + سوء تخطيط + سوء فهم + سوء ظن».(٣)

هذه «الســـوءات الأربعة» لا يمكن أبدًا أن تدعم عملية التحول السياســـي، بل هي تعرقلها وتثير الفوضى السياســـية التي تؤثر ســـلبًا على شكل النظام السياسي الجديد.

(١) إيلاف ٢٢-٧-٢٠١١م.
(٢) الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء، ٢١-٧-٢٠١١م.
(٣) برنامج في الميدان، قناة التحرير ١٨-١٢-٢٠١١م.

الخطورة هنا فيما يتعلق بسـوء النية، تتضح عند اسـتخدام مقاربة -أو مقارنة- مع الوضع التونسي، فقد تولى الباجي قايد السبسي رئاسة الحكومة مدة عشرة أشـهر، قام خلالها بتنفيذ باقة من السياسات الملتوية التي تهدف إلى عرقلة أداء أي حكومة قادمة منتخبة تحت قيادة الإسلاميين.

ومما قام به السبسي في تونس: زيادة رواتب نصف مليون موظف وإرهاق الميزانية بما لا تتحمله- ترقية معظم موظفي الدولة حتى الضباط المتهمين بقتل الثوار- إجراء تغييرات واسعة النطاق في السلك الدبلوماسي لقطع الطريق على الحكومة المقبلة- وظَّف عددًا كبيرًا من رموز النظام السـابق في مناصب مهمة بصورة يصعب تتبعها وحصرها أو التعامل معها إلا من خلال أزمات مستمرة.

ثم صرح السبسي وهو يتجهز لتسليم الحكومة المنتخبة: «حكومتنا أعدت برنامجًا اقتصاديًّـا يقطع مـع أي مرجعية أيديولوجية، ولهذا أعتقـد أن المجموعة الوزارية الجديدة ستواصل تنفيذ هذا المخطط الذي أعدته شبكة من الخبراء التونسيين».[١]

هـذا ما يبدو أن حكومـة الجنزوري جاءت لتنفيـذه، فالرجل: «يتصرف ويتحدث وكأنه جاء ليبقى إلى الأبد، وأنه سـيضع السياسات لسنوات قادمة، ويتعاقد من أجل الاستثمارات القادمة في الوقت الذي من المفترض أن حكومته التي ستبقى ستة أشهر فقط جاءت لتسيير الأعمال»[٢].

ومن الملاحظات المهمة بشأن مهمة تلك الحكومة، إصرار د. كمال الجنزوري على إبراز الحالة المترديـة للاقتصاد، فقال: «الوضع الاقتصادي أخطر بكثير مما يظن أحد».[٣]

فإذا كان الوضع بهذا السـوء، فماذا كانت تفعل حكومة شرف طيلة ثمانية أشـهر، وهل هذا التردي نتيجة مباشـرة لانهيار النظام السـابق؟ أم لتخبط سياسات الحكومة السابقة، والتي كانت تعمل تحت إشراف المجلس العسكري؟

---

(١) مقال المهمة الحقيقية لحكومة الجنزروي، سابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) فرانس٢٤ ١٢-١٢-٢٠١١م.

السياسات السلبية:

ليس من السهل حصر السياسات السلبية؛ لأنها من قبيل «المتروك»، والترك قد يكون عمدًا أو عجزًا، والمحاسبة على كل منهما تختلف تمامًا، لكن يكفى ذكر أمثلة على أبرز أنماط هذه السياسات.

فمنها: عدم اتخاذ قرارات واضحة لتحسين شئون الحياة اليومية للمواطنين، فلا تزال الحالة المعيشية كما هي دون تحسن إن لم تكن تدهورت في كثير من المناطق، ولدى كثير من شرائح المجتمع بعد الثورة، فقد ارتفعت الأسعار، وتوقفت أو تقلصت أنشطة تجارية كثيرة، وتعطل كثير من العاملين المؤقتين، وأصبحت كلمة «كساد» هي الأكثر شيوعًا لوصف الحالة الاقتصادية في أغلب القطاعات.

ولم تطرح الحكومة برامج تنموية شاملة رغم إسرافها في الحديث عن المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل، كما لم تتغير السياسات التعليمية أو برامج الرعاية الصحية، وحتى قضية الحد الأقصى للأجور، لم يصدر بها قانون إلا نهاية ديسمبر الماضي. (1)

وكان يمكن أن توفر على خزينة الدولة عشرات الملايين لو صدرت قبل ذلك بأشهر.

لم تتخذ حكومة المجلس العسكري أي سياسات جدية للحد من الفوضى الأمنية، واكتفى المسئولون بإطلاق التصريحات المطمئنة، وعندما أُجريت الانتخابات كان الجميع يتوقع أن تسيل الدماء وتكثر الاشتباكات بسبب الانفلات الأمني، لكن كانت المفاجأة هي الهدوء التام الذي يطرح تساؤلين مختلفين:

الأول: هل يعني التوقف الفوري للفوضى أثناء الانتخابات أن الحكومة هي التي تتحكم فيه، وبالتالي عندما أرادت توقف من فوره؟

الثاني: إن كان المجلس العسكري قادرًا على وقف الانفلات الأمني بهذه القوة، فلماذا غض الطرف عنه طيلة الأشهر الماضية؟

---

(1) المصري اليوم ، ١٠-١-٢٠١٢م.

أيضًا، قضية الأموال المهربة للخارج التي انتهبها رموز النظام السابق، لا توجد أي محاولات جدية لاستردادها، والكلام عنها «موسمي» مثل الكلام عن الحالة الصحية للرئيس المخلوع، ينشط فجأة ثم يختفي فجأة، وعندما يتكلم المسئولون يؤكدون ويشيدون بالجهود الحثيثة والوعود التي أطلقتها الحكومات الغربية بحل هذه القضية، ثم يُنشر تقرير بعد فترة بأن هذه الحكومة أو تلك لم تتلق طلبات جدية باسترداد الأموال.

ويذكر د. محمد محسوب رئيس لجنة استرداد الأموال- وهي لجنة غير رسمية- أن: «وزراء حكومة عصام شرف كانوا يتحدثون في الموضوع بدون أي تحرك، ولكن حكومة الجنزوري لا يتكلمون في الموضوع من الأساس، والغريب أنهم يفكرون في الاستدانة والقروض من الخارج»، وعن قيمة الأموال المهربة قال: «الإحصاء لم يتم حتى الآن، ولكن هناك دراسات تم نشرها في مجلات متخصصة عالمية تفيد بأن هناك من ٢٢٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار خرجت من الحافظة المالية المصرية في خلال ٢٠ سنة».[١]

من السياسات السلبية المهمة، ما يتعلق بمكافحة الفساد، الذي كان تفشّيه أحد أسباب اندلاع الثورة، فمن الغريب أنه حتى الآن لم تنشئ الحكومة أو المجلس العسكري أي جهاز إداري لمكافحة الفساد ومحاصرته، رغم الإعلان أكثر من مرة عن قرب تأسيسه، وكان شرف قد أكد في يوليو ٢٠١١م أن الحكومة بصدد إنشاء «الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد»[٢]، لكن ذلك لم يحدث، وبالتالي -عكس ما يحدث في أغلب الثورات- لم تظهر حركة محاربة ومحاكمة واسعة وشاملة للفساد، فلا يزال كثير من رموز النظام السابقين- سياسيين واقتصاديين- ممن يتيقن الشعب فسادهم وإفسادهم، أحرارًا طلقاء يمارسون أعمالهم وبعضهم متهم بالتخطيط لأعمال الثورة المضادة.

(١) بوابة الشباب، الأهرام ١٧-١-٢٠١٢م.
(٢) إيلاف ٢٢-٧-٢٠١١م.

آليات التحول:

على صعيد آليات التحول، فقد سعى المجلس العسكري لإقرار قوانين تسمح بتأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار؛ لتسهيل مناخ التعدد السياسي، لكن لم يصدر حتى الآن قانون للجمعيات الأهلية يسمح بحرية تأسيسها دون شروط وقيود معوقة، وبالتالي فإن المجتمع المدني لم يلعب دوره المؤثر حتى الآن، وسبق الحديث عن استقلالية الإعلام وعن الدور السلبي الذي يلعبه الإعلام الحكومي.

على صعيد الفصل بين السلطات، فحتى يناير ٢٠١٢م كان المجلس العسكري لا يزال يحتفظ بكافة السلطات والصلاحيات التنفيذية والتشريعية، وبحسب نص المادة ٥٦ من الإعلان الدستوري الصادر بعد الاستفتاء في مارس ٢٠١١م فإنها تنص على أن يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد، وله في سبيل ذلك مباشرة سلطات التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها، وتعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشعب ودعوة مجلسي الشعب والشورى لانعقاد دورته العادية وفضها، والدعوة لاجتماع غير عادي وفضّه، وحق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها، والسلطات والاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس الجمهورية بمقتضى القوانين واللوائح، ويكون للمجلس السلطة في إصدار القوانين والتشريعات خلال إدارته للفترة الانتقالية، ولحين انتخاب رئيس وبرلمان جديد يتسلم منه هذه الاختصاصات.[1]

وفيما يتعلق بالقضاء، فلا يزال قانون القضاء الجديد معطلاً حتى الآن، رغم أن المطالبة باستقلال القضاء أحد البنود الرئيسة التي طرحها الثوار والقوى السياسية منذ فبراير ٢٠١١م، ولا تزال الانتقادات توجه إلى كثير من المحاكمات المتعلقة برموز النظام السابق والضباط المتهمين بقتل الثوار، ويرى كثيرون أنها تتعرض لتدخلات من السلطة، وتتحدث تقارير إعلامية كثيرة عن اتهامات بتحويل قضايا النظام السابق إلى قضاة بعينهم لضمان صدور أحكام مخففة أو بالبراءة.

(١) مصراوي، ٢٧-١٠-٢٠١١م.

على صعيد ترسيخ الانتخابات كوسيلة للوصول إلى السلطة، فلم يحدث تقدم حقيقي في هذا المجال إلا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ولا تزال مناصب رئيسة في الجهاز التنفيذي غير خاضعة للانتخاب رغم المطالبات العديدة من قبل القوى السياسية، مثل «منصب المحافظ» ورئاسة الجامعة.[1]

إشارات مهمة على طريق التحول السياسي:

هذه ملاحظات مهمة تتعلق بإدارة عملية التغيير السياسي وتعقيداتها:

١- من أكثر الأنماط المتكررة في الثورات هو تراجع مشروع إعادة الهيكلة الشاملة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وذلك مع انغماس القوى السياسية -في مرحلة ما بعد الثورة- في المشاركات السياسية الجزئية، وتبني سياسات ترميم وبرامج برجماتية تبحث عن منافع سياسية انتخابية قصيرة الأجل.

٢- يقول أحد القيادات الثورية في حركة زاباتيستا الثورية اليسارية في المكسيك: «علينا تطبيق السياسات بطريقة جديدة، لا يمكن قبول ما هو ممكن فقط؛ لأنه سيوصلنا إلى أيدي النظام، هذا نضال صعب للغاية، إنه صعب جدًا جدًا»[2].

مركز الصعوبة في هذا التوصيف، أن من يرسم حدود الممكن وغير الممكن، ليس بالضرورة الظروف الثورية أو غير الثورية، بل القوة الحاكمة المسيطرة في المرحلة الانتقالية، وهذا يعني أن الاستسلام لـ«ممكنهم» سوف يعيد البلاد من جديد إلى «قديمهم».

٣- عمليات إعادة الهيكلة البعيدة المدى والتعبئة الثقافية والاجتماعية تحتاج إلى مجموعة من التحالفات والموارد، والقدرات والتدابير تختلف عن تلك التي صاحبت الثورة منذ بدايتها، فليس بالضرورة أن كل القوى تكون قابلة لتفهم واجب المرحلة أو تكون قادرة على التعامل معها، أو -وهذا الأهم- تكون

(١) أجريت انتخابات لاختيار رؤساء الجامعات في عدة محافظات، لكنها انتخابات غير محصنة بالقانون وليس لها صفة إلزامية.

(٢) جون فوران، مستقبل الثورات، ص ٣١٦.

لها الثقة الجماهيرية في إدارة هذه المرحلة، حتى لو وثقت فيها الجماهير في مرحلة بداية الثورة.

٤- ليس من الحكمة أن تتبع القوى السياسية -صاحبة الأغلبية- سياسة «تسمين العدو»؛ وذلك بإقصائها القوى والأحزاب العلمانية -أو غير الإسلاميين- خارج الأطر المؤسسية مطلقًا أو داخلها بعقد تحالفات وتوافقات تستبعدهم، فهذا المسلك يفسح المجال لتنامي الدوافع العدائية وتحفيزها، فالأولى استيعابهم داخل «اللعبة السياسية» بدلاً من إبقائهم خارجها يقذفونها بالحجارة.

٥- عملية التحول السياسي ليست سهلة، بل تتسم بتعقد مساراتها واحتمالاتها في كافة البلدان، وتلعب البيئة الخاصة بكل بلد دورًا كبيرًا في مستوى التعقيد، بالإضافة إلى الظروف الخارجية، وبصفة عامة يمكن ملاحظة ثلاث سمات مهمة لهذه العملية. [1]

الأولى: انعدام اليقين، فلا يكاد يوجد شيء مؤكد، لا الآليات ولا التوقيتات ولا المجالات، فالأطراف متشابكة وعلاقاتها متداخلة، والنظام في حالة سيولة كبيرة والتوازنات قصيرة الأجل جدًا، والضغط الخارجي مجهول في مسالكه وأساليبه وتأثيره.

الثانية: المدة الطويلة الغامضة، فبسبب كثرة العوامل المتحكمة والمؤثرة في مسار عملية التحول، يصعب جدًا توقع متى تنتهي أو تقترب من الانتهاء، ومعدل التسارع في وقت من الأوقات لا يصلح كمعيار لقياس ما تستغرقه بقية المهام من وقت، فالظروف قد تتغير ويتغير معها زمن الإنجاز.

الثالثة: أن عملية التحول تحتاج إلى استمرار -وتنامي- التواصل بين النخبة السياسية الجديدة وبين الجماهير، فلا يكفي أن يقتصر التواصل على فترة الثورة، ثم على المواسم الانتخابية، بل يجب توفير وسائل متعددة لتبادل التأثير بين الطرفين لإنعاش عملية التحول السياسي.

---

(١) انظر: تقرير حول التجارب الدولية، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يونيو ٢٠١١م، القاهرة، ص ٧.

الفصل الخامس

معوقات التحول السياسي

الفصل الخامس
معوقات التحول السياسي

علـى طريق التحول يتناثر كـمٌّ هائل من المعوقـات والصعوبات في كافة المجالات، ومن جهات لا حصر لهـا داخليًا وخارجيًا، فالتحول يعني تغيرًا في النظام السياسـي وفي شـكل الدولة وأهدافها وتوازناتها، وكلما كانت الدولة ذات ثقـل إقليمي، كلما كان تأثير ذلك التحول كبيرًا، وبالتالي تتضاعف جهود إعاقته وتتكاثر الصعوبات في طريقه، وهذه المعوقات تتشـكل منذ اليوم الأول بعد الثورة، بغض النظر عن كون السلطة بيد المجلس العسكري، أم بيد أحزاب ورئيس منتخبين.

وعلى ذلك فإن تسـليم السلطة من العسـكري إلى المدني لا يعني انتهاء تلك المعوقات، بل قد تظهر نماذج أخرى جديدة، فالمرحلة الانتقالية من عملية التحول السياسي لا تنتهي بتسليم السلطة إلى المدنيين.

يذكـر جون فوران عددًا من معوقات الداخـل والخارج، فيقول معلقًا على مسـار عمليات التحول في عدد من الثورات: إن القوى الثورية بعد استلامها السلطة، برزت أمامها سلسلة من الصعوبات، منها:

١- كان من الصعب إنشـاء البنى الديمقراطية الحقيقية إثر الثورات ضد الأنظمة الديكتاتورية، فيما الثورات الديمقراطية كانت ضعيفة أمام المناهضين غير الديمقراطيين، على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٢- تتمتع التنمية المعتمدة على الخارج بجذور تاريخية عميقة يصعب عكسها، مهما كان من الممكن تحسين الوضع المادي للغالبية على المدى القصير والمتوسط.

٣- غالبًا ما أخفق بسـرعة تحدي إنشاء ثقافة سياسية ثورية لبناء مجتمع

جديد بســـبب تعدد التيارات الفرعية التي ساهمت في النصر الأولي، إضافة إلى العراقيل البنيوية التي واجهتها الثورة كلها.

٣- كانت ثورات قليلة قادرة على تحمل النشـــاط المعارض للقوى الخارجية المسيطرة وحلفائها الإقليميين.

٤- نظـــرًا إلى ما ذُكر أعلاه، فإن الائتلافات الواســـعة النطاق التي كانت شـــديدة الفاعلية في صنع الثورات، لم يعد بالإمكان الحفاظ على تماســـكها؛ بســـبب الآراء المختلفة حيال كيفية إعادة صنع المجتمع وقدراتها غير المتكافئة على بسط تصوراتها. (١)

من المشكلات كذلك: حاجة القيادات السياسية إلى اتخاذ قرارات حاسمة فـــي مواجهة كمّ هائل من المشـــكلات، بينما تلقى معارضـــة ذات طابع ثوري جماهيري، بحيـــث إن أغلب القرارات تعارضها بعض فئات الشـــعب، وهؤلاء يســـتخدمون أســـاليب احتجاجية، مثل الاعتصام والتظاهر، فـــإن واجهتهم الســـلطات بقوة اتُهمت الأحزاب الحاكمـــة بالانقلاب على الثورة، وإن تركتهم، تعثر الأداء الحكومي.

ومنهـــا، أن الأنظمـــة التي تحكم بعد الثورات تميل إلـــى تقديم منح مالية لقطاعات كبيرة من الشـــعب تتمثل في زيادة الأجـــور، أو إعانات البطالة، أو تحسين بعض الخدمات، وهي تُحمّل الحكومة أعباء مالية توقعها في مشكلات أعظم بعد فترة، مثل: التضخم واضطراب سوق العمل. (٢)

على مدار القرن الماضي، تعرضت ثورات كثيرة لانتكاســـات، أو تقلصٍ في مكاسبها؛ بسبب هذه المعوقات، ففي روســـيا، الصين، كوبا، برزت الاشتراكية المستبدة الفقيرة نســـبيًا، وفي جواتيمالا، تشيلي، غرينادا، أُطيح بالثوار، وفي المكســـيك وبوليفيا ونيكاراجوا أدى التغيير البطيء إلـــى عدة انقلابات، وفي الفلبين وزائير تقلصت الثورات الاجتماعية إلى ثورات سياسية محدودة. (٣)

---

(١) جون فوران، مقالة بعنوان: كيف سيكون لثورات المستقبل نتائج أفضل؟، ص ٣١٣، بتصرف.

(٢) انظر جون فوران، السابق.

(٣) انظر جون فوران، السابق.

على أنه لا يسعنا تغطية كل المعوقات المحتملة في الحالة المصرية، لذا سنكتفي بذكر اثنين منها؛ لما لها من أهمية خاصة، وهي: الفوضى الطبيعية، والفوضى المخططة أو الثورة المضادة، وواقع الأمر أن كلاً منهما ليس معوقًا واحدًا، وإنما مجموعة من المعوقات المنتظمة في سياق واحد.

الفوضى الطبيعية:

الخوف يُنتج الفوضى، والفقر يُنتج الفوضى، والظلم يُنتج الفوضى.. والحرية أيضًا تُنتج الفوضى..

تحت حكم مبارك تحولت فوضى الحالات الثلاث الأولى من مجرد انعكاسات تلقائية لظواهر اجتماعية إلى وضع -أو نظام- يتسم بالثبات وقابلية الاستمرار والنمو، بينما في حالة الحرية؛ فإن الفوضى تحدث بسبب انهيار الأسوار، وتفكك القيود، واستنشاق الهواء الطلق للمرة الأولى، وهذا وضع أشبه بالانفجار الذي يتخذ شكلاً دائريًا ممتدًا، ثم يتقلص إلى مركزه، فلا تلبث الجماهير أن تسكن عندما تدرك ألا شيء سيفوتها، وأن حريتها باقية، وأن حقها لن يُغتصب وإن تباطأت في تحصيله.

إنها فوضى لا تتحول إلى نظام حياة، لكنها تتلاشى ليحل محلها النظام.

يشير البروفيسور المتخصص في الفكر الثوري -جين شارب- إلى مفهوم «فوضى الحرية» وكونه طبيعيًا لا داعي أن يفرز إحباطًا ويأسًا، يقول: «لا يجب أن يعتقد أحدٌ أن مجتمعًا مثاليًا سيظهر فور سقوط نظام الحكم الديكتاتوري، فسقوط الحكم الديكتاتوري هو بمثابة نقطة البدء.. ستستمر المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لسنوات طويلة، مما يتطلب تعاون الكثير من الناس والجماعات لإيجاد حل لها، فعلى النظام السياسي الجديد أن يوفّر فرصًا أمام الناس، رغم اختلاف آرائهم، لكي يكملوا العمل والبناء والتطوير السياسي لمعالجة المشاكل في المستقبل»[1].

---

(١) كتاب: من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، إطار تصور للتحرر، تأليف: جين شارب، بروفيسور العلوم السياسية في جامعتي ماساتشوستس، وهارفارد، إصدار: مؤسسة ألبرت أينشتاين، ص ٥٧.

عندما تنجح الثورة الجماهيرية يعقبها انتقالٌ فوريٌّ مفاجئ من مناخ القمع واغتصاب الحريات السياسـية والثقافية إلى مناخ الحرية والانفتاح، مع غياب رأس النظـام الديكتاتوري وعجز النخبة السـابقة عـن ترميم النظام القديم وإنعاشـه، فاقم من حـدة الانتقال – في مصر- قِصرُ المدة التي اسـتغرقتها الثورة، فالأجواء تغيرت بنسبة مائة وثمانين درجة في ١٨ يومًا فقط.

نتـج عن هذا الانتقال حالة من الفوضى الشـاملة – المتوقعة – عمت كل أركان النظام والحياة السياسـية واليومية للمواطنين، وأخطأ البعض بنسـبة هذه الفوضى إلى الثـورة كمصدر أصيل، بينما مصدرها الحقيقي هو النظام السابق، الذي بعث الفوضى والعشـوائية في المجالات كافة: في عقول الناس وتفكيرهم، في حياتهم ومواردهم ومعايشـهم، في التعليم والإعلام والسياسة والصناعة والصحة.

ثلاثون عامًا من الفوضى العارمة شـملت مناحـي الحياة كافة، لا يمكن لهـا أن تزول في أيـام قليلة، كما لا يمكن للثورة أن تتسـبب فيها أيضًا بأيام قليلة، يقول د. عمرو الشـوبكي الخبير في مركز الأهرام للدراسات: «إن زيادة شـكوى الناس من الفوضى والبلطجة، وغياب الأمن، وزيادة حدة الاستقطاب السياسي، وانتشـار خطابات التخوين والتكفير، والاحتقان الطائفي، وتحميل الثورة مسـئولية هذه المصائب، أمرٌ فيه كثير من التجني وعدم الإنصاف؛ لأنه يتناسـى أن كل هذه الأشياء هي من تركة «مبارك» التي تركها للشعب المصري نتيجة طريقته في الحكم»[1].

يسـتخدم المحللون والصحفيون الناقدون للثورات الإحصاءات التي تكشف عن ارتفاع نسب القتل والسـرقة والاغتصاب والتعدي... إلخ في سياق سلبي يرتبـط بالثورة، وكأن المجتمع المصري قبلهـا كان «المدينة الفاضلة»؛ حيث لا جرائم ولا تجاوزات ولا مخالفات، «من يقل لي: إن مصر كانت بلا بلطجة وبلا فوضى وبلا عشـوائية فسأقول له: أنت كاذب، ومن ينكر أن الحكم بالمواءمات

(١) المصري اليوم، مقال: تركة مبارك، د. عمرو الشوبكي، ٢٥-٨-٢٠١١م.

وبجلسات الصلح العرفية كان هو المعتمد في عهد مبارك بديلاً عن القانون، فسأقول له: إن الكذب حرام في رمضان و(غير رمضان)؛ لأن «مبارك» هو الذي أسس هذه الطريقة»[1].

ويمكن توضيح التداخل «الفوضوي» بين النظام السابق والثورة بمثال بسيط:

إذا افترضنا جدلاً أن نسبة الفوضى في أداء النظام السابق هي ٦٠٪ - كمثال - فإنه عندما يسقط النظام وتنهار أركانه ومؤسساته، يتلاشى ٣٠٪ على الأقل من الأداء المنتظم، وتصبح نسبة الفوضى ٩٠٪، لذلك يشعر البعض وكأن الثورة هي التي أنتجت هذه الـ٩٠٪ من الفوضى، بينما حصتها لا تتعدى الـ٣٠٪.

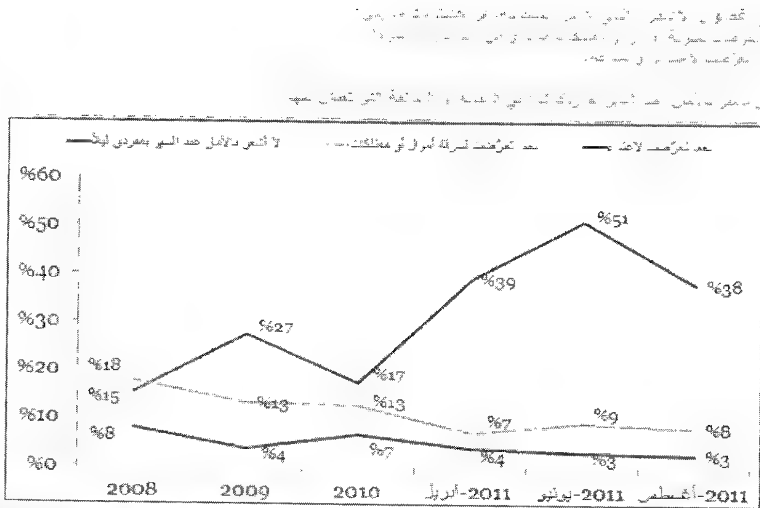
وسواء كان الانفلات الأمني طبيعيًا أو لأسباب أخرى كما سيأتي، إلا أن الخوف يدفع الناس إلى اتخاذ احتياطات مبالغ فيها أو تصوير الأمر بما يفوق حقيقته على الأرض.

وكشف استطلاع للرأي أجراه مركز جالوب- أبو ظبي- عن ارتفاع مستوى الخوف لدى المصريين مقارنة بثبات معدلات الجرائم في الأشهر الأخيرة، وتستند النتائج إلى عينة تقارب ١٠٠٠ شخص مصري بالغ، في الفترة من عام ٢٠٠٨م وحتى أغسطس عام ٢٠١١م، وسئل المستطلع آراؤهم ثلاثة أسئلة: هل تعرضتَ أو أحد أفراد أسرتك إلى سرقة أموال أو ممتلكات؟ هل تعرضت لاعتداء أو سرقة؟ هل تشعر بالأمان عند السير بمفردك ليلاً في المنطقة التي تعيش فيها؟[2]

وكانت المفاجأة أن الشعور الغامض بعدم الأمان قد ارتفع مقارنة بثبات - تقريبي- لنسبة التعرض لاعتداءات فعلية ما بين ٢٠١٠-٢٠١١م- انظر الرسم البياني- وهذا يوضح أن في دولة مثل مصر يبلغ تعدادها ٨١ مليون مواطن، فإن الزيادة في معدلات الجرائم بنسبة ٢٠٠٪ مثلاً، قد تمثل قفزة إحصائية

(١) انظر الاستطلاع على موقع مركز جالوب -أبو ظبي- بتاريخ ١٥-١٠-٢٠١١م، تقرير: مصر من التحرير إلى التحول.
(٢) المصري اليوم، مقال: تركة مبارك، د. عمرو الشوبكي، ٢٥-٨-٢٠١١م.

كبيرة، لكنها على أرض الواقـــع تُحدث أثرًا من الخوف أكثر من الأثر العملي، كما أنه أيضًا -من وجهة نظر إحصائية كذلك- إذا كان ظهور هذا التغير على منحنى الجرائم يبدو واضحًـــا للغاية، فإنه على منحنى تأثر المواطن-عمليًا لا شعوريًا- لا يكاد يُلاحظ.



الانفلات الأمني:

قال اللواء منصور العيسوي وزير الداخلية في حكومة د. عصام شرف: إن الوزارة «ماتت» يوم ٢٨ يناير، يوم الغضب، وبحســـب تصريحات الوزير لم يعد هناك أي ضابط في ميدان العمل في مصر كلها، وأن حوالي ٩٠ منشأة للوزارة تم تدميرها وأحرقت ٤ آلاف سيارة[1].

وبافتـــراض صحة البيانات التي أدلى بهـــا الوزير، وبغض النظر عن المهام

(١) حوار مع برنامج العاشرة مساء، ٢٩ يونيو ٢٠١١م، وتصريحات أدلى بها في مؤتمر صحفي من مبنى الوزارة يوم ١٣-٧-٢٠١١م، المصري اليوم.

الأخرى التي اتُهم بعض رجال الشـرطة بممارسـتها أثناء الثورة، وفي سياق محـاولات إجهاضها، فإن نجاح الثورة يوم ١١ فبراير وإعلان تنحي مبارك عن الحكم، كان إيذانًـا بدخول وزارة الداخلية إلى عهد جديد تمامًا، فقد انهارت القبضة الأمنية للنظام؛ لأن النظام نفسه قد انهار.

فتلاشت أساليب استعراض القوة واستخدامها المفرط في قسوته، وتفكك جهاز أمن الدولة نفسـه، ولم يعد رجال الشـرطة قادرين على اتباع الأساليب القديمة في «إهانة المواطن»، وأصبح «البلطجية» عاطلين عن العمل.

لكن مع ذلك فإن المؤشـرات حول وجود تنظيمات أمنية سرية يتم تحريكها في الخفاء تتزايد باضطراد حتى بلغت مسـتوى التهكم من قبل القوى الثورية بتصريحات المجلس العسكري عن وجود «طرف ثالث» يعبث في الأمن الداخلي ويثير الفتن، واصطلح الناشطون على تسميته «اللهو الخفي» على سبيل السخرية؛ حيث اعتاد المجلس أن ينسب إليه التسبب في حوادث الاعتداء الغامضة.

وقد برز دور هذا التنظيم الأمني السـري أثنـاء الثورة بتجنيده للبلطجية وتوظيفهم سياسـيًا كما كان يحدث في مواسـم تزوير الانتخابات، وكشف د. صفـوت حجازي - الأمين العام لمجلس أمناء الثورة في مصر - في شـهادته على أحداث الثورة، بعض التفاصيل حول دور البلطجية، فقال: «إن الثوار كانوا يمسـكون بالمئات من هؤلاء يوميًا في المرحلـة الأولى من الثورة، وأن الداخلية لكي تموّه دورهم أصدرت بطاقات رقم قومي جديدة للمئات منهم بتاريخ ثابت هو «يناير ٢٠١١م»، وبأرقام متسلسـلة متقاربة، وبـدون مهنة مثبتة، حتى لا يمكن التعرف عليهم بسـهولة من قبل الثوار عندما يدخلون إلى الميدان، وقال د. حجازي: إن «بلطجية الداخلية» كانوا يتعاطون المخدرات أو المسـكرات قبل مجيئهم إلى ميـدان التحرير حتى يفقدوا أي إحسـاس بالألم حال تعرضهم للضرب أو الهجوم، وقال: «أنا متخيلتش إن في بشر بالشكل ده .. ما فيش أي نوع من أنواع البشرية موجود غير الهيكل»[1].

(١) برنامج شاهد على الثورة، ج٧، الجزيرة نت ٤-٩-٢٠١١م.

لا شـــك أن انهيار القبضة الأمنية للدولة التســلطية يعــد إنجازًا عظيمًا للثـــورة، إلا أنه جاء مصحوبًا بســلبيات متوقعة -بعضهـــا متعمد- تمثلت في افتقاد المجتمع لمنظومة أمنية بديلة تحل مكان القديمة، وتســد الخلل الناجم عن غياب الأجهزة الأمنية.

باختصار؛ دخل المجتمع في فوضى أمنية اســتمرت أشهرًا متتالية قبل أن تتراجع ببطء.

ومن خلال تحليل عشرات من حالات الفوضى الأمنية في مجالات الحياة المجتمعية كافة؛ يمكن تحديد الخطوط العامة التالية:

١- تتلخص مواقف رجال الأمن في مرحلة ما بعد الثورة فيما يلي: الامتناع العمد عن مباشـــرة مهام العمل (فقدان الهيبة، النفوذ - الانتقام من الشعب) - المباشـــرة الانتقائية لمهام العمل (أسلوب: إثبات الحالة) - العجز عن تطبيق القانون (الفوضـــى الارتجاعية، بمعنى: ضعف التواجـــد الأمني أنتج فوضى أمنية، وتنامي الفوضى يعرقل محاولات إعادة التواجد الأمني، فتزداد الفوضى أكثر، وهكذا).

٢- غياب جهاز الشـــرطة عن ضبط تجاوزات العلاقات المجتمعية أدى إلى فوضى عارمة، ســـواء في توالد النزاعات لأسباب تافهة، أو في السعي لحلها عن طريق العنف الذي يصل أحيانًا إلى اســـتخدام الأسلحة النارية، ربما لأيام متتالية.

٣- تمددت الفوضى لتصيب الهيكل الإداري لوزارة الداخلية نفســـها، فمن المعروف سابقًا تعدد شـــكاوى التمييز «الوظيفي» داخل أجهزة الأمن، فحدثت مواجهات وتظاهرات واعتصامات متكررة داخل أقسام الوزارة، تميزت بطابعها الثنائي: فئة صغار الضباط في مواجهـــة الضباط ذوي المناصب العليا، أمناء الشرطة وصفّ الضباط في مواجهة الضباط، الجنود في مواجهة الجميع.

٤- بعـــد الثورة تنامت ظاهـــرة «البلطجة» بصورة مخيفة، فقد اكتســـب «البلطجية» بتأثير علاقتهم الوثيقة مع أمن النظام السابق ورموزه، خبرة كبيرة

في تجاوز أجهزة الأمن في حال قوتها، فكيف بوضعها الحالي، كما استمرت بعض شبكات التعامل السري في العمل دون توقف -سيأتي ذكر ذلك في مواضع قادمة-، وقد ذكر وزير العدل محمد عبد العزيز الجندي أن عدد البلطجية حاليًا ربما يصل إلى نصف مليون شخص[1].

٥- على صعيد البلطجة أيضًا، يُلاحظ تغيرات سلوكية مهمة: أولها: أن هذه «المهنة» أصبحت جاذبة لعدد متزايد من العاطلين غير المتعلمين، المنتمين إلى الطبقات ذات الفقر المدقع، وهذا ينذر بخطر بالغ؛ لأن تعداد هذه الطبقات بالملايين وهم منتشرون في أنحاء مصر، ثانيها: أن كثيرًا من المنتمين - سابقًا - إلى ميلشيات الداخلية والحزب الوطني، أصبحوا في حالة بطالة مزدوجة مع فقد مصدر مهم للدخل، وهو ما دفعهم لمحاولة تعويضه بتوسيع نطاق العمل الإجرامي.. ثالثها: بروز ظاهرة «العصابات المسلحة» الجديدة على المجتمع المصري، رابعها: اكتسبت «البلطجة» نوعًا من الشرعية المجتمعية؛ إذ أصبح استخدام البلطجية واردًا في حل بعض المشكلات، خاصة مع مجموعات أخرى من البلطجية، فمن تعرض لسرقة أو اغتصاب بعض ممتلكاته، يوظّف بلطجية أكثر قوة لاستعادة حقه المغتصب.

٦- انتشار ظاهرة اقتناء الأسلحة وحملها، سواء كانت مرخصة أو غير مرخصة، من أجل ممارسة «البلطجة» أو للحماية منها، فعلى صعيد السلاح المرخص، تذكر بيانات نادي الصيد المصري أن ساحة التدريب على الرماية كانت شبه مهجورة قبل الثورة، ولكنها بعد الثورة وفي خلال خمسة أشهر فقط استقبلت ٥٠٠ متدرب يسعون لترخيص سلاح[2]... وعلى صعيد تجارة الأسلحة، تزايدت كميات الأسلحة المهربة إلى مصر من مناطق مجاورة مضطربة- مع تزايد الطلب عليها وارتفاع أسعارها- سواء من غزة أو ليبيا أو السودان، واللافت هنا هو تطور نوعية الأسلحة المهربة، فقد ضبطت أجهزة الأمن في

(١) المصريون ١١-٦-٢٠١١م.
(٢) العربية نت ٢٢-٧-٢٠١١م.

إحدى حملاتها على مدينة ٦ أكتوبر ٤٤ قاذفًا صاروخيًا «آر بي جي» بينها اثنان مزودان بتليسكوب بالإضافة إلى ٣٢ عبوة دافعة خاصة بقذيفة «آر بي جي» وأربع مجموعات قاذف صاروخي[١].

الفوضى التصحيحية:

قبل الثورة بنحو أسبوعين، خاطب حسني مبارك قضاة مصر متحدثًا عن العدالة، فقال: «نسعى لتحقيق العدالة الناجزة، مقتنعين بأن العدالة البطيئة تورث الإحساس بالمرارة لدى المواطنين، ومتطلعين للمزيد من جهود قضاتنا للتعجيل بالفصل في القضايا؛ كي ينال كل ذي حق حقه، ولكي لا يطول انتظار المتقاضين أو تطول معاناتهم»[٢].

لم يكن مبارك معنيًا بتحقيق العدالة للمصريين، أو بإزالة إحساسهم بالمرارة والظلم، وقد اشتهرت عباراته التي ألقاها أثناء المؤتمر السنوي السادس للحزب الوطني عام ٢٠١٠م، عندما خاطب أحد الحضور قائلاً: «إنت فاكر يعني حاقعد افر كل حاجة في البلد يعني.. يا راجل كبر مخك»[٣].

كان شعار مبارك إذن تجاه مظالم المصريين هو «كبر مخك»، وهو أسوأ شعار يمكن أن يتخذه رئيس دولة يبلغ تعداد سكانها أكثر من ثمانين مليون نسمة، سيُسأل عنهم أمام الله يوم القيامة، وتزداد المرارة عندما نقارن هذا الشعار بكلمات حاكم مثل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، التي عبر فيها عن خشيته من أن يُسأل عن بغلة عثرت على طريق العراق لأنه لم يمهّد لها الطريق.

بمجرد الإعلان عن تنحي مبارك، وتفكك منظومة حكمه، حدث اندفاع تلقائي من الجماهير لأجل رفع الظلم، وتحصيل المصالح الضائعة، واستعادة الحقوق المغتصَبة، إنها عملية «تصحيح» كبرى خاضها المصريون بكل جوارحهم

(١) الوفد ٢٠-٨-٢٠١١م.

(٢) مجلة روز اليوسف ١٢-١-٢٠١١م.

(3)http://www.youtube.com/watch?v=5kHyT4T0jFI

وطاقاتهم، وهي عملية أخذت شـكلاً فوضويًا ومسارات فردية وجماعية، ولم تتقيـد بقانون أو نظام، فقد اختفى الخيـط الرفيع بين ما هو قانوني وما هو غير قانوني، وأصبح الشـعار الوحيد هو «رفع الظلم»، فالشخص الذي يرى أن النظام ظلمه سـنوات طويلة، يحدد بنفسه الطريقة التي يرفع بها الظلم، دون نظـر إلى مدى قانونيتها، فتعددت المخالفـات الإدارية والقانونية في مجالات عدة مثل: البناء بدون ترخيص، البناء على الأراضي الزراعية، إقامة أكشاك أو أبنية في أماكن مملوكة للدولة - عدم الالتزام بالأنظمة المرورية - عدم الالتزام بدفع الفواتير الشهرية- ... إلخ.

كمـا برزت ظاهرة «المطالب الفئويـة» المتمثلة في تجمع أصحاب المصالح المشتركة للمطالبة بتصحيح أو تعديل أوضاع يرونها ظالمة لهم.

بهـذه الوضعية لم تعـد نظرية «النخبـة» أو «الصفـوة» ملائمة لتحليل السياسـات العامة في مصر، فقد انحلت النخبة وبـدأت «نخبة جديدة» في التشكل ببطء، ويمكن استخدام نظرية «الجماعات» لتحليل السياسات في هذه المرحلة، وبحسب هذه النظرية فإن السياسات هي نتاج للتنافس بين المجموعات المختلفة، وهو ما تجلى بوضوح على الساحة السياسية المصرية بعد الثورة.

والمجموعة عبارة عن تنظيم يضم أفرادًا على أساس من المصلحة المشتركة، وتصبح هذه المجموعة «جماعة مصلحة» حينما تقدم مطالب لأي من مؤسسات الحكومة، على أسـاس هذه النظرية؛ فإن أهمية الفرد في صنع السياسـات تكمن في مشـاركته في مجموعة، ومن المفاهيم التي تستخدمها هذه النظرية لتحليل السياسات:

١- جميع شـرائح المجتمع قادرة على التأثير في سياسة الحكومة بفاعلية أكبر إذا ما نظَّمت نفسها.

٢- سياسة الحكومة هي نتيجة للمساومة والحلول الوسطى بين الجماعات.

٣- تتداخل عضوية الجماعات وتميل إلى أن تكون متشابكة[1].

---

(١) د. أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات

قد تكون الجماعات المتكونة في هذه المرحلة «بدائية» نوعًا ما، ولكنها مؤقتة حتى تستعيد القوالب التنظيمية الجماعية الأخرى قوتها وتصحح أوضاعها، مثل: النقابات، والجمعيات.. إلخ، ولا شك أن هذه الجماعات التي رفعت مطالبها الفئوية قد نجحت إلى حد كبير في تحقيق العديد من المكاسب، وهذا النجاح في حد ذاته يمثل دافعًا لآخرين لمحاكاتهم حتى وإن كانت مطالبهم غير ملحة أو لا علاقة لها بتعنت النظام السابق أو سياساته، فالمواطن العادي أدرك بسليقته مع الوقت أنه أصبح قادرًا على ممارسة الضغط على الحكومة، وأنها تستجيب لذلك الضغط، وقد أكسبته «ثقافة الثورة» خبرة جديدة في تنظيم التظاهرات والاعتصامات وصياغة الشعارات والمطالب.

ما يجعل عملية التصحيح تأخذ شكلاً فوضويًا، هو حالة الاندفاع الجماهيري غير المنظم، والانتقال المفاجئ من مناخ القهر والقمع إلى مناخ الحرية والآفاق المفتوحة مع اختفاء القبضة الأمنية، هذا الانتقال ألقى بآلاف الحالات والمشكلات والأزمات إلى السطح مرة واحدة، وبتدفق يُعجز أي حكومة عن استيعابه في زمن يرضي الجماهير.

فبعد سبعة أشهر على تنحي مبارك، كان مشهد التظاهرات أمام مجلس الوزراء في يوم واحد كالتالي: تظاهر العشرات من أصحاب العقارات للمطالبة بتعديل قانون الإيجارات القديمة، وتظاهر المئات من العاملين بشركة السد العالي للمشروعات الكهربائية والصناعية، وشركة «إيجيليكت» أمام وزارة الكهرباء؛ للمطالبة بدمج الشركتين مع الوزارة، وعلى الرصيف نفسه، تظاهر العشرات من العاملين في المجلس الأعلى للآثار للمطالبة بالقضاء على الفساد والمحسوبية، وعلى الجانب الآخر من رصيف المجلس، استمر اعتصام عمال شركات البترول للأسبوع الثاني على التوالي، كما أقامت ثلاث أُسَر من مدينة السلام خيمة أمام مجلس الوزراء للمطالبة بحصولهم على شقق من المحافظة،

السياسية، جامعة اليرموك الأردن، ٢٠٠٢م، ص ١١٠-١١١.

بعد تعرضهم للطرد من جانب ملاك الشقق بعد قيام الثورة. [1]

ومع تأخر الاستجابة تتزايد الفوضى، ومع تحقق الاستجابة يتشجع آخرون للتقدم بمطالبهم، فهي دائرة مفرغة ستظل قائمة لفترة من الوقت كأثر طبيعي للثورة، ويذكر جون إهرنبرج وضعًا مشـــابهًا نتج في إثر الثورة الفرنسية، التي يقول إنها: «هيأت الفضاء الذي ســـتجري فيـــه الصراعات الديمقراطية، لقد شرعت المساواة أمام القانون الباب واسعًا أمام المشكلات الاجتماعية الحديثة المميزة، وهي مشـــكلات مـــا كان لها أن تظهر مادامـــت مخفية خلف حجاب العلاقات الاجتماعية والسياسة الإقطاعية»[2].

على الرغم مما تحمله «الفوضى التصحيحية» من ســـلبيات، فهي لا تخلو مـــن إيجابيات مهمة، فعملية التصحيح، وما يرافقها مـــن إعادة إنتاج للثقافة الثوريـــة، تعيد صياغة «المواطن المصري»، وتخرجه مـــن حالة اللامبالاة التي تميز بها عقودًا متتالية، وهي حالة نموذجية للحكام الطواغيت الذين ينشدون البقاء في ســـدة الحكم حتى الممات، أما نموذج «المواطن الثوري» الذي لا يكفّ عن المطالبة بحقه، والذي تتخذ مطالباته شـــكلاً جماعيًا منظمًا، فهو الخطر الأكبر على هذا النموذج من الحكام.

ومن الأمثلة الموحية بمدى التغير في الثقافة المصرية، خصوصًا في ناحية تعاملها مـــع النخبة، قصة المواطن عزت عبد العليم مـــع رجل الأعمال البارز محمد فريد خميس - المقرب من النظام السابق وعضو مجلس الشورى المنحل - فقد اتهم المواطنُ رجلَ الأعمال بصفعه وســـبّه أمام الناس أثناء زيارة رئيس الوزراء عصام شرف لمدينة العاشر من رمضان، ثم قام على الفور بتقديم بلاغ ضده في قسم الشـــرطة، وأعلن الاعتصام والإضراب عن الطعام، فتصاعدت القضية وتدخل فيها وســـطاء علـــى درجة كبيرة من الأهميـــة، مثل محافظ

(١) المصري اليوم ١٢-٩-٢٠١١م.
(٢) المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، تأليف: جون إهرنبرج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠٠٨م ص ٢٣٧.

الشـــرقية وقيادات أمنية، لكن المواطن ثبت على موقفه حتى تم الصلح بينهما مقابل أن يهدي رجل الأعمال أبناء المدينة ٥ ســـيارات إسعاف، و ١٠ تأشيرات للحج. [١] وهذا السيناريو لم يكن ليحدث في زمن مبارك، ولم يكن ليُحل بهذه الطريقة أيضًا.

الثورة المضادة

هل يستطيع النظام القديم – المنهار - إعادة بناء نفسه من جديد؟

نعم.. يبدو أن ذلك ممكنًا..

يقول د. جين شـــارب: « لقد حذرنا أرسطو منذ زمن بعيد قائلاً: فالحكم الاســـتبدادي يمكن أيضًا أن يتحول إلى حكم اســـتبدادي... والتاريخ يوفر لنا أمثلة على ذلك مثل اليعاقبة ونابليون في فرنســـا، والبلشفيين في روسيا وآية الله الخميني في إيران، ومجلس الدولة العســـكري لاستعادة القانون والنظام في بورما، وفي مناطق أخرى؛ حيث يرى بعض الأفراد والجماعات في سقوط النظام القمعي فرصة ليصبحوا هم الأسياد الجدد.

وقـــد تختلف دوافع هؤلاء الأفراد والجماعات ولكن غالبًا ما تكون النتائج متشـــابهة، بحيث يصبح نظام الحكم الديكتاتوري الجديد أشد بطشًا وتحكمًا مـــن نظام الحكم الديكتاتوري القديم»[٢].. ولكـــي تنجح أي قوة في إعادة بناء نظام ديكتاتوري، لا بد لها مـــن «أفيون الحكام» الذي هو «الفوضى المصنعة»، فإثارة الفوضى جزئيًا أو كليًا، هي المســـوغ لارتكاب وتمرير كل ما يمكن تخيله من السياسات والقوانين والقرارات.

من أبـــرز المفاهيم المتداولـــة والمتوارثة لإدارة الحكم فـــي العالم العربي، المفهـــوم الـــذي يقـــول نصـــه: «لا بـــد من توفـــر المســـوغات قبـــل اتخاذ

(١) موقع مصراوي ١٢-٨-٢٠١١م.

(٢) كتاب: من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، إطار تصور للتحرر، تأليف: جين شارب، بروفيسور العلوم السياسية في جامعتي ماساتشوستس، وهارفارد، إصدار: مؤسسة ألبرت أينشتاين، ص ٥٧.

القرارات، فإن تعذرت يمكن اختراعها وتصنيعها، وإقناع الرأي العام بوجودها، ثم اتخاذ القرار المناسب».

تطبيقًا لهذا المفهوم يمكن القول: إن «الانفلات» – أو القناعة التامة بوجوده – هو كلمة السر لبناء نظام ديكتاتوري – أو شبه ديكتاتوري – جديد، وهو الوسيلة الأفضل لتوفير الأركان الثلاثة المطلوبة لإتمام بنائه.

فلفرض القبضة الحديدية، يلزم: انفلات أمني..

ولتكميم الأفواه، يلزم: انفلات إعلامي..

ولتقييد العمل السياسي: يلزم: انفلات سياسي..

إذن «الانفلات» أو «الفوضى» مصدر الخطر الأكبر الذي تتعرض له الثورة في المرحلة الانتقالية، وهو ما دفع جين شارب لتحذير الثوار: «فحتى بعد النجاح في تفكيك نظام الحكم الديكتاتوري.. لابد من اتخاذ إجراءات وقائية حذرة، وذلك لمنع ظهور نظام قمع جديد تولده حالة الفوضى التي تلي مرحلة القضاء على نظام القمع القديم»[1].

بالعودة إلى حقيقة أن بعض ملامح «الفوضى» عرَضٌ طبيعي في مرحلة ما بعد الثورة، فإن «الفلول» لن يكون عليهم البدء من «الصفر»، بل يكفيهم: تمديد نطاق الفوضى أفقيًا – أي نوعيًا وكميًا – وتمديدها رأسيًا – أي زمنيًا – يجب أن تكون: فوضى شاملة، مستمرة.

المشكلة التي تواجه القوى الوطنية المعنية بحماية الثورة، وإتمام عملية التحول السياسي، أنها تواجه قوى ظلامية فاسدة تكونت عبر عقود طويلة، فهذه النخب التي تراكمت حول مركز القرار السياسي في مصر طيلة عقود، عندما انهارت وتفككت أجزاؤها بعد الثورة فإنها لم تتحول إلى فئات صالحة تائبة أو عناصر خاملة، فأكثرهم لا يزال متمسكًا بنهجه القديم من الفساد والإفساد، وقد انضمت إليهم فئات أخرى؛ حيث توافقت مصالح الجميع على ضرورة كبح الثورة، وإعادتها إلى الخلف، أو ما يطلق عليه مصطلح «الثورة المضادة».

---

(١) جين شارب، مرجع سابق ص ٥٧.

ويمكن تلخيص دوائر الثورة المضادة -بحسب الدوافع- فيما يلي:

- الذين سلبتهم الثورة كل مكاسبهم ونفوذهم وأودعتهم السجون.
- الذين سلبتهم الثورة قدرًا كبيرًا من نفوذهم دون أن يسجنوا.
- الذيــن يضر الزخم الثوري بفُرَصهــم وطموحهم، رغم أن الثورة مصدر تلك الفرص.
- الذين فتحت لهم الثورة آفاقًا وطموحات تســتلزم ركوبها وتغيير موجتها وتشكيل نظام جديد.
- المنافقون الجدد أو القدامى المتحولون.

هــذه الدوائــر متداخلة، أي أن بعضها يصب في بعــض، وبعضها يتحكم في عمل الآخرين، وبعضها يتحــول إلى أوعية لتلقي الدعم والتأثير والتوجيه الخارجي من أجل تحويل مسار الثورة.

وبعضها له أهداف كلية تصل إلى مستوى بناء نظام سياسي جديد، وبعضها أهدافه جزئية تنحصر في تحصيل مكاسب فردية، وتتناسب الأهداف عادة مع القدرة السياسية المتوفرة للمنتمين إلى كل دائرة.

ما هي الثورة المضادة؟

مــن غرائب المصطلحات أن كلمة ثورة -فــي تصريفها الإنجليزي- كانت بالأصــل مصطلحًا فلكيًا اكتســب أهميته المتزايدة من خــلال العالم الفلكي كوبرنيكوس في كتابه DE REVOLUTIONIBUS COELESTIUM

وقد استُخدِمت وفق معناها اللاتيني الذي يصف الحركة الاعتيادية الدائرية للنجوم، وهي حركة لا تتصف بالجدة ولا بالعنف، بل تشير الكلمة بوضوح إلى حركة دائرية متكررة، وعندما برزت -الثورة- للمرة الأولى كمصطلح سياســي في القرن السابع عشــر، فإن المحتوى المجازي لها كان أقرب للمعنى الأصلي، ذلك أنها استُخدِمت لوصف حركة تعود إلى نقطة محددة مسبقًا، أي ترتد إلى نظام مسبق التكوين.

ويتضح ذلك من الحدث الذي أُطلِقت لوصفه، ففي منتصف القرن السابع عشر إبان الحرب الأهلية في إنجلترا، تمكن اللورد أوليفر كروموبل من تحقيق الانتصار لصالح البرلمانيين على أنصار الملكية، لكن في عام ١٦٦٠م نجح خصومه في الإطاحة به وإعادة الملكية، فاستُخدِم مصطلح «الثورة» لوصف الحدث الثاني وليس الأول، وهكذا فإن الحدث الذي عن طريقه وجد المصطلح مكانه الأكيد في اللغة السياسية والتاريخية، لم يكن في حقيقته «ثورة» على الإطلاق، وإنما إعادة للسلطة الملكية إلى مجدها القديم.

إن الاطلاع على مسار الثورتين الفرنسية والأمريكية يكشف أن الذين خاضوا غمارهما كانوا يحملون قناعة قوية بأن مهمتهم هي «إعادة النظام القديم»، أي الاستدارة إلى الوراء، وعندما أدرك الثائرون -الفرنسيون والأمريكيون- أنه من المستحيل استعادة القديم، وأن ثمة حاجة للإقدام على مشروع جديد بالكامل، عندها بدأ معنى الثورة في التحول لما هو متداول حاليًا، لكن كان ذلك الطرح وقتها غريبًا، حتى إن المفكر الثوري الأمريكي الشهير «توماس بين» اقترح بحماس أن تُدعى الثورتان الفرنسية والأمريكية باسم «الثورة المضادة».[1]

«الثورة المضادة» إذن مصطلح نسبي، يمكن استخدامه في الاتجاهين، فهو بحسب معناه التاريخي يعني الثورة بمعناها الحالي، وبمعناه الحالي يعني الثورة بمعناها التاريخي.

ولو استخدمنا المعنى التاريخي لكلمة ثورة، فإن ذلك يدفع للتساؤل حول النقطة الزمنية على منحنى التاريخ التي يمكن أن يسعى الثوار للعودة إليها كمرجعية، لكن لا يبدو ذلك صعبًا في التاريخ العربي المعاصر، فكثير من الدول العربية في بداية مرحلة استقلالها، مرت بفترة يسيرة من الحرية السياسية لم تستغرق في بعض الأحيان أكثر من عامين- مصر كمثال من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤م- قبل أن تنقلب النخب العسكرية والعلمانية بثورة مضادة، وهذا يعني أن هذه الدول العربية تعيش تحت حكم أطول ثورة مضادة في التاريخ المعاصر؛

(١) انظر كتاب في الثورة، حنا أرندت، ص ٧٥ إلى ٦٠.

حيث استغرقت في مصر وحدها ٥٧ عامًا.

خلاصة المعنى إذن: أن المدبرين للثورة المضادة في مصر يسعون لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء جزئيًا أو كليًا، والاحتمال الأقرب هو سعيهم لتحقيق انتكاسات جزئية على منحنى الثورة، سواء نتج عن ذلك عودة القديم، أو إعادة إنتاجه بثوب جديد.

تعريف آخر للثورة المضادة يناسب الحالة المصرية، وهو «الثورة المضادة هي كل فعل سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي يتعارض مع قيم الثورة وأهدافها، ويؤدي بصورة مباشرة -أو غير مباشرة- إلى تعويق عملية التحول السياسي، أو إعادة توجيهها إلى مسار مختلف جزئيًا أو كليًا».

خطة الثورة المضادة:

يمكن تصنيف المكونات التي ساهمت في ثورة ٢٥ يناير إلى ما يلي: قوى سياسية- نخبة مثقفة- مجموعات شبابية ثورية- ١٧٪ من الشعب المصري.[1] الهدف الثوري.

تتلخص خطة الثورة المضادة في جملتين: تفكيك هذه المكونات عن بعضها، ثم دفع كل منها للانحراف عن المسار الثوري لعرقلة اجتماعها مرة أخرى.

الثورة المضادة تكبح الزخم الثوري أولاً، ثم تعيد -ثانيًا- توجيه عملية التحول إلى مسار مختلف، قد يعود إلى القديم أو يكون مشابهًا له في بعض ملامحه العامة.

يمكن عرض الأسلوب المتبع مع كل مكون من مكونات الثورة كالآتي:

١- القوى السياسية:

تسعى الثورة المضادة إلى تفريقها وتشتيتها؛ عن طريق طرح خطوات تختلف فيها مصالحهم أيديولوجيًا «إسلاميين- علمانيين» - الاستفتاء

(١) حسبما أكدت ذلك دراسة لمركز المعلومات في مجلس الوزراء، الوفد ٢١-١-٢٠١٢.

والمـــادة الثانية (ترجمـــة لبدء الصراع بين الطرفين)، الدســـتور أولاً (ترجمة لتخوفات الإســـلاميين من العلمانيين مع دعم الجيش للإســـلاميين)، المبادئ فوق الدســـتورية (ترجمة لتخوفات العلمانيين من الإسلاميين مع دعم الجيش للعلمانيين)، بالإضافة إلى إظهار القوى السياســـية في صورة المتصارعين على السلطة المتغافلين عن مصلحة الوطن.

٢- النخب المثقفة:

تدفعهم إلى حلبة التنافس على جمع المغانم، وإعادة الاصطفاف والاستقطاب، فالبعض تغيرت مواقفهم وتبدلت؛ نتيجة الترقب لما يمكن أن يحصلوا عليه من مكاسب سياسية، حتى إن بعض السياسيين الحزبيين وجد أن البقاء في الإطار الحزبي سوف يقيده ويمنعه من حصد المكاسب، فترك الحزب ليصبح متفرغًا لأي تعيينـــات جديدة، ومن ثَم أطلق تصريحـــات المداهنة، تزامن ذلك مع كثرة اللجان والمجالس التي يؤسسها أو ينظمها المجلس العسكري.

٣- المجموعات الشبابية:

تســـعى لتفريقهم، ثم اتهامهم بالعمالة أو بالتطرف الثوري؛ لتشتيت القوة الضاربة للثورة وتحويلها إلى فئة متعصبة متهورة مدفوعة، وليس بالضرورة من منطلق «استنكار» تلقيهم معونات خارجية.

٤- الشعب الثوري:

دفع الجماهير إلى إعادة ترتيب أولوياتهم وصولاً إلى الانشـــغال بإشـــباع الحاجات الأساســـية: الأمن- الغـــذاء، وتتراجع المطالب الثورية إلى أســـفل القائمـــة، وربما تُحذف تمامًا لدى كثيرين، وربما تنقلب الأولويات لدى البعض إلـــى المطالبة بتهدئة الحراك «الحماس» الثوري، فيصبح هدف «إطفاء الثورة» مطلبًا جماهيريًا، وكل ذلك على خلفية الفوضى والانفلات الأمني.

٥- الهدف الثوري:

اختزال الهدف في إســـقاط مبارك وأعوانه، والترويج لنهاية الثورة والحث على العودة للعمل ودوران «عجلة الإنتاج».

بحسب هذه المكونات، وبحسب التعريف السابق للثورة المضادة، فإن دائرة الأفعال التي يمكن نسبتها إليها تتسع لدرجة كبيرة، بحيث يبرز تساؤل مهم حول ما إذا كان مجمل الفعل السياسي الصادر عن السلطة الحاكمة -المجلس العسكري- هو من صميم الثورة المضادة؟!

الثورة المضادة ومثلث الخطر:

لا يمكن حصر كافة الأفعال التي يصح نسبتها إلى الثورة المضادة؛ بسبب كثرتها وتشعب مجالاتها، لكن أغلب الاتهامات في هذا الصدد تتوجه إلى ثلاث جهات: المجلس العسكري، الفلول، القوى الخارجية.

وبالرجوع إلى الفصل الرابع الذي يتحدث عن مستوى التغير الذي أحدثه المجلس العسكري في: الثقافة، البناء الهيكلي، السياسات، يمكن تفسير أغلب جوانب القصور أو التباطؤ على أنها «ثورة مضادة»، خاصة فيما يتعلق بـ«السياسات السلبية» أي ما لم يتخذه المجلس العسكري رغم ضرورته ورغم توفر الدعم -والطلب- الشعبي له.

أما «الفلول» ويلحق بهم أيضًا «الطرف الثالث» **فيتلخص موقفهم في عدة نقاط:**

١- لم يتخذ المجلس العسكري أي إجراءات، أو يُصدر أي قوانين من شأنها محاصرة أو محاسبة أو محاكمة رموز النظام السابق، أو التضييق على أنشطتهم وممارساتهم السياسية والاقتصادية والإعلامية، بل إن كثيرًا ممن فُرضت عليهم الحراسة، رُفعت عنهم في مرحلة لاحقة بعد أن هدأت المتابعة الإعلامية عنهم.

٢- بعد الانتخابات برز بوضوح أن الحجم السياسي للفلول على الأرض ليس كما كان متخيلاً، وأن كثيرًا ممن كان يُتوقع دخولهم في صراعات سياسية مع الأحزاب تراجعوا، فهل كان السبب فقدانهم الأمل في تحقيق الفوز، أم أنه يوجد من يحرك ويأمر ويخطط تحركاتهم بحسب تطورات الأوضاع؟

٣- ظاهرة الحوادث التي تثور فجأة وتقفز إلى السطح، ثم تختفي دون أن يعرف أحد من وراءها أو لماذا ثارت، ولماذا اختفت فجأة؟ (الحوادث الطائفية، السلفيون والمقابر والآذان، حوادث القتل في العريش بالتزامن مع مليونية الإرادة)، تشير بوضوح إلى جهة قادرة ونافذة في أوساط الدولة، وهذه الجهة لا يمكن أن تجهلها السلطة الحاكمة، وبعد عام تقريبًا على الثورة، لا يمكن قبول استمرار التجاهل؛ لأنه يتحول إلى شراكة وليس تجاهلاً.

٤- هيكلة وزارة الداخلية مطلب يتم تجاهله بإصرار، رغم أهميته القصوى لنجاح التحول السياسي، خاصة بعد الأحداث الدموية التي أعقبت مليونية ١٨ نوفمبر ٢٠١١م، وهذه الهيكلة تشمل المؤسسة والأفراد أيضًا، وقد ذكرت دراسات كثيرة أن عملية التغيير لا تتم إلا بعد تغيير القيادات السياسية والبيروقراطية المرتبطة بالتغيير[1].

ونبهت دراسات أخرى إلى أن المؤسسات القمعية التي خضعت للتطهير لا تختلف من حيث طريقة التشكيل أو أساليب العمل أو العضوية عن العهد القديم؛ حيث إن كثيرين من رجال المؤسسة السابقين، وبخاصة من ذوي الرتب الدنيا، سرعان ما ينخرطون في المؤسسة الجديدة، ويعيدون إنتاجها شكلاً وموضوعًا؛ وذلك لاحتياج المؤسسة الجديدة إلى خبراتهم وشبكة معلوماتهم وعلاقاتهم التي تغطي الدولة. [2]

٥- كثير من المعلومات المهمة والتصريحات والحوارات التي يدلي بها بعض رموز النظام السابق كاشفين خبايا وخفايا على درجة كبيرة من الخطورة لا تلقى أي اعتناء قانوني أو سياسي من قبل المسئولين رغم أهميتها، مثل ما كشفه مصطفى الفقي -وهو كان في قلب النظام القديم- عن مؤامرة كان يتم إعدادها مسبقًا لتولي جمال مبارك رئاسة مصر فيما لو توفي والده فجأة، فقال «الفقي»: إن «سيناريو الانفلات الأمني كان معدًّا له بعد وفاة مبارك

---

(١) الاتجاهات الحديثة، ص ١٤٣.

(٢) أمل حمادة ص ٥٢.

لكي يأتي جمـــال ويعود معه الأمن والأمان للمواطنـــين»، وأكد أن هذه الخطة تم تنفيذها في غير وقتها عندما شـــعر النظام الســـابق بأن الثورة في طريقها للنجاح. [1]

٦- فضيحة «اللجنة الإلكترونية» التي كشفتها صحيفة المصري اليوم منسوبة إلى أشـــخاص على علاقة بـ «عمر ســـليمان» رئيس جهاز المخابرات السابق، ودورها في التلاعب في نتائج الاســـتطلاع الإلكتروني حول مرشحي الرئاسة الذي أجراه المجلس العســـكري على صفحته الرسمية على الفيس بوك[2] هي مجرد مثال على قمة جبل الجليد العائم، فهناك خفايا كثيرة ومخططات يجري تنفيذها سرًّا وعلنًا دون أن تدري عنها أغلب القوى السياسية إلا النذر اليسير، والدليـــل على ذلك أن مواقـــف هذه الأحزاب مرتبكة، والشـــاهد القريب هو اجتماع رؤساء الأحزاب مع الفريق سامي عنان لبحث مطالبهم حول الانتخابات والطوارئ، وتمخض هذا الاجتماع عن بيان موقع من طرف الأحزاب فقط، وقد نتـــج عنه ردود أفعال قوية داخل أغلب الأحزاب؛ حتى تبرأ بعضها من موافقة الرؤساء الحاضرين على البيان. [3]

٧- أخطاء الوزراء والمســـئولين العلنية لا يحاسبون عليها، رغم أن بعضها قد يصل إلى مســـتوى يستوجب المســـائلة القانونية، مثل التأكيدات التي ظل اللواء منصور العيســـوي وزير الداخلية السابق يطلقها حول عدم وجود قناصة لدى الوزارة، وأنه لم يتم إطلاق النار على المتظاهرين، ثم تغير تصريحه لاحقًا ليصبح «لا توجد في الوزارة إدارة خاصة بالقنص، إنما هناك ضباط يحصلون على فرقة القناصة بجميع قطاعـــات الوزارة» [4]، وإصراره على نفي أي صلة لضبـــاط الداخلية بقتل المتظاهرين، وأن من قُتِل أمام الأقســـام هم بلطجية.. إلـــخ كل هذه التصريحات الاســـتفزازية والغريبة جدًّا في أعقاب ثورة اندلعت

(١) الجريدة ١٤-١-٢٠١٢م، والحوار مع راديو الأهرام.
(٢) المصري اليوم، تقرير: ميلشيات إلكترونية للتصويت لصالح عمر سليمان، ١٦-٨-٢٠١١م.
(٣) اليوم السابع ١-١٠-٢٠١١م.
(٤) المصري اليوم ١٩-٩-٢٠١١م.

بالأســـاس ضد ممارســـات الداخلية، وقد تكررت تصريحات الوزير نفسه في أحـــداث نوفمبر الدامية؛ حيث قتل أكثر مـــن ٢٥ متظاهرًا بطلقات نارية في الرأس والصدر، وفقد المئات أعينهم، واســـتخدمت قنابل مسيلة للدموع تؤدي إلى حالات تشـــنج، وذكر أكثر من مصدر طبي أنها تحتوي على غاز قاتل، لكن رغـــم ذلك كله خرج الوزير مصرحًا أن قواته لم تســـتخدم إلا القنابل العادية المسيلة للدموع. [١]

٨- قضايـــا قتل المتظاهرين لم يصدر فيها أي أحكام بعد مرور عام كامل، وهـــذا أيضًا حدث منافٍ للمعهود في الثورات؛ حيث يكون القصاص من القتلة فـــي مقدمة القرارات المتخـــذة حتى لو تطلب ذلك إجراءات اســـتثنائية، لكن أن يظـــل الجدل القانوني حتى الآن يدور حول «من قتل الثوار؟» بحيث يشـــعر المراقب أن هناك جريمة قتل غامضة، والفاعل مجهول، وأن كافة أجهزة الدولة الأمنية: جهاز الأمن الوطني، المخابرات العامة، الأمن القومي، لا تمتلك أي أدلة قطعيـــة تثبت جريمة قتل أكثر من ٨٠٠ متظاهر وإصابة آلاف آخرين، بل حتى ولا معلومـــات عن هوية القتلة والمحرضين، كيـــف يطمئن المواطن العادي على نفســـه وأهله وهو مطلوب منه أن يصدق أن هذه الأجهزة التي تستهلك أرقامًا خيالية من الميزانية ســـنويًا لا تعرف من قتل ٨٠٠ شـــخص في أكبر ميادين العاصمة في رابعة النهار؟ فضلاً عمن قتل المتظاهرين أو أصابهم عند مسرح البالون، أو السفارة الإسرائيلية، أو العباسية، أو ميدان محمد محمود، أو عند مجلس الوزراء؟!

٩- ظاهرة «المندســـين» من البلطجية والعناصر المثيرة للشـــغب، وعناصر الداخلية، الذين يتواجدون بصورة تلقائية في أي تجمع ثوري، سواء في ميدان التحرير أو غيره من أماكن التظاهر في أنحاء مصر، فهؤلاء يقومون بالاحتكاك المباشـــر مع الثوار، وبعضهم يندس ثم يوجه المســـار توجهًـــا متطرفًا لتوريط الثوار، وبعضهم يمارس أعمالاً عدوانية تنسب للآخرين، كأن يشارك بنفسه في

(١) انظر مقال أحمد منصور: كواليس المشهد في ميدان التحرير، صحيفة التحرير ٣٠-١١-٢٠١١م.

ضرب وقذف جنود الأمن والجيش، هذه العناصر يتعرض كثير منها للاعتقال وبعضهم يُحقق معهم لكن بدون إعلان من يقف وراءهم أو يحركهم أو يدفع لهم، وغالبًا ينسب الأمر إلى «أجندة خارجية»، وهذه الفئة أصبحت مشاهدة ومعروفة تقريبًا في كل التجمعات الاحتجاجية، فهم أشبه بـ«جنود الخدمة» يتحركون فور تجمع الثوار، ويعرفون جيدا دورهم، وبعد ١١ شهر من انتصار الثورة، لم تعد هذه مجرد تخيلات أو اتهامات، بل تحولت إلى يقينيات، والأمثلة أكثر من أن تُحصر.

ومنها ما نشرته «الأهرام» في ٢٦ نوفمبر عن ضبط الثوار لمرشد أمن يدعى محمود علي شحاتة اعترف بأنه كُلف من قِبَل قيادته في وزارة الداخلية بالتوجه إلى ميدان التحرير يوم السبت ١٩ نوفمبر لإحداث حالة من الذعر بين المتظاهرين، كما اعترف -بحسب الثوار- أنه ألقى زجاجات مولوتوف على قوات الأمن المركزي في شارع محمد محمود، وتلقى تعليمات بإلقائها أيضًا على قوات الشرطة العسكرية ورجال الجيش إذا وُجدوا في الميدان لإشعال الوضع، وأنه كان يتقاضى يوميًّا مبلغ مائة جنيه غير راتبه مقابل هذا العمل الإجرامي، وأنه يعرف أن هناك ثلاثة مرشدين من مجموعته كانوا يقومون بنفس العمل، ولا يعرف إن كانت هناك مجموعات أخرى أم لا!!!

الفصل السادس

طريق الإسلاميين إلى السلطة

الفصل السادس
طريق الإسلاميين إلى السلطة

قوة الإسلاميين في مصر:

ليلة ٢٥ يناير ٢٠١١م في لقـــاء مفيد فوزي مع حبيب العادلي، تطرقا في جزء منه عن الإخوان والسلفيين.. وهذا نصه تقريبًا:

مفيد فوزي: كان في يا فندم مرشد الإخوان قال وعدد من أبرز القادة بعد ما خرجوا من مجلس الشعب: إننا سوف نتعامل مع الشارع ومع الناس.. حبيت أعرف -وما زال بيقبض حتى الآن على عناصر من هؤلاء- حبيت أعرف كيف سيكون التعامل معهم إذا أعلنوا أنهم سيتواصلوا مع الناس في الشارع؟

حبيب العادلي: قد يكون إنهم ســـيتواصلوا مع الناس في نشر دعوة الدين الإسلامي، أهلاً وسهلا، ولكن إذا كان المقصود بها إنهم حينزلوا الشارع لمباشرة أي نشاط خارج عن الشـــرعية.. هما عارفين إن الموضوع لن يُسمح به، الأمن بيتابـــع وإذا كان المقصود بســـؤالك إن الإخوان حينزلوا للشـــارع بمعنى إنهم حينزلوا للعمل كتنظيم ســـري، هما أصلاً تنظيم سري، وهما مش هيعيشوا إلا في تنظيم ســـري؛ لأن هما للأسف الشديد بدون التنظيم السري مش هيكون لهم وجود، واحنا لما بنظبط ولما بنتابع، احنا بنتابع نشـــاط غير مســـموح به، جماعة غير مسموح بها..

مفيد فوزي: عايز أقول لحضرتك يا فندم: إن في شيء في مصر حضرتك عارفه جيدًا اســـمه التيار السلفي، أتساءل هل هو في نطاق السيطرة الأمنية والسياســـية؟ وخصوصًا إن لهم فضائيات تروّج لهم أحيانًا، وربما لهم جوامع كتيـــرة، يمكن أرجو أن أكون مخطئًا، الجامـــع اللي في الزيتون، لعله أحد هذه

الجوامـــع، وأتذكر إنه في أهرام ٢١ ينايـــر وصف الدكتور محمد عمارة هؤلاء السـلفيين بأنهم قنابل موقوتة، وقال بالحرف الواحد مـــن خلال ندوة: إنهم ينحرفون بالمفاهيم، هؤلاء يا فندم تحت السمع والبصر؟

حبيب العادلي: شوف هو النشاط السلفي نشاط متشدد، والنشاط السلفي زيه زي أي نشاط إذا خرج عن الإطار المعتدل، وإذا وصل إلى التطرف فبيتابع ويتخذ معاه إجراء زيه زي أي نشاط آخر، ما حدث في الخروج من تظاهر من مســاجد.. بيظبط من يظبط ويتخذ الإجراء القانوني معاه.. أول ما المســألة بتوصل إنها حتبقى فوضى بنتخذ الإجراء وبنظبط..(1)

بعد عام واحد من هذا الحوار، اكتســح الإخوان -حزب الحرية والعدالة- والســلفيون -حزب النور- انتخابات مجلس الشــعب وحققوا نسبة ٧٠٪ من إجمالي المقاعد، وبلغت نســبة المشــاركين في التصويــت ٦٠٪ ممن يحق لهم التصويت، وهي أعلى نسبة حقيقية في تاريخ مصر المعاصر.

بحسب البيانات الرســمية فإن عدد من يحق لهم التصويت بلغ ٥٠ مليون مصري فـــي بداية الانتخابات(2)، أي أن عدد المشــاركين بلغ ٣٠ مليون ناخب تقريبًا، ويكون عدد من انتخبوا الإسلاميين حوالي ٢١ مليون ناخب.

تميل بعض الدراســات إلى تصنيف رغبات الناخبين الذين لم يشاركوا في الانتخابات- ٤٠٪ أو ٢٠ مليون ناخب - بنفس نسبة توزيع الفائزين في تلك الانتخابات، على اعتبار أن النســبة المشــاركة ٦٠٪ تعد بمثابة عينة استطلاع رأي كبيــرة جدًا، وبالتالي يكون لها مصداقيــة عالية في تقدير رغبات الذين لم يشــاركوا، أي الـ٤٠٪، بذلك يرتفع عدد الذين يؤيدون الإسلاميين إلى ٣٥ مليون ناخب.

بنفس الطريقة يمكن أن نقول: -مجازًا- : إن ٦٠٪ من الـ٨١ مليون مصري

(١) حوار مفيد فوزي مع حبيب العادلي في التلفزيون المصري يوم ٢٤ يناير ٢٠١١م، موقع أخبار مصر.

(٢) مصراوي، تصريح للدكتور أبو بكر الجندي رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ١١-١-٢٠١٢م.

يؤيدون الإسلاميين، أي: ٥٦،٧ مليون مصري.

هذه النسبة الكاسحة أكسبت الإسلاميين قوة سياسية هائلة لم تتوفر لأي فصيل سياسي في انتخابات نزيهة منذ عقود طويلة، **ومن أهم دلالات هذا الفوز:**

- أن إطلاق صفة «الاعتدال» أو «التشـــدد» وغيرها من الصفات السلبية على التيارات الإســـلامية، لم يعد ذا قيمة، طالما أن ٧٠٪ من الشـــعب يؤيدهم -ليس دينيًا فقط- وإنما سياسيًا أيضًا.

- من خلال هذه النســبة يمتلك الإسلاميون القدرة على إحداث أي تغيير قانوني أو دستوري بأغلبية تتجاوز الثلثين.

- لا بــد أن تنعكس هذه النســبة بصورة تلقائية -تدريجية- على تشــكيل الحكومة القادمة، وكذا على المفاضلة بين مرشــحي الرئاســة، ولعل الانسحاب المبكر للدكتور محمد البرادعي يعطي مثالاً على ذلك، فالذي يتيقن أن الإخوان أو السلفيين لن يدعموه في الانتخابات سيدرك أن فرصته في الفوز تضاءلت للغاية.

- هذه النســبة لو ترافقت مع تســليم كامل للســلطة مــن قبل المجلس العسكري، فهذا يعني أن أمام الإســـلاميين فرصة تاريخية لإعادة بناء الدولة من جديد لإزالة ركام ما بعد الاســـتقلال والأنظمة القمعية والعســكرية، وهم يملكون تفويضًا من أغلبية الشعب بذلك.

- السيطرة المطلقة للإسلاميين على مفاصل الدولة -سواء بصورة مباشرة أو عن طريق حلفائهم- ســيقلل إلى درجة كبيرة مظاهر الفساد، ويدفع عجلة التنمية بقوة إلى الأمام.

- نجاح الإســـلاميين في تحقيق إنجازات تمــس الحياة اليومية للمواطن، سيمنحهم فرصًا أكبر للاســـتمرار في سُدة الحكم لدورات متتالية، وقد نجح حزب العدالة والتنمية التركي في الاســـتمرار أكثر من عشر سنوات متواصلة حتى الآن رغم المعارضة القوية من العســكر والأحزاب العلمانية، وذلك بسبب قائمة إنجازاته الكبيرة.

- النسبة الكبيرة للإسلاميين، مع التسليم الكامل للسلطة من قِبل المجلس،

سـيعطي الإسـلاميين القدرة على إعـادة صياغة العقلية الأمنيـة والثقافة العسـكرية ليعيدها مـرة أخرى إلى حماية الوطن والمواطـن دون التمدد إلى أهداف أخرى تتعلق بحماية شخص الحاكم وحاشيته.

- نجاح الإسـلاميين في مصر في تقديم نموذج سياسـي إيجابي للحكم، سوف يدفع الشعوب في دول المنطقة إلى المطالبة بالتغيير، وإلى اختيار القوى الإسـلامية طلبًا لتكرار النتيجة، أي أن الإسـلاميين يملكون أن يغيروا طبيعة المنطقة السياسية تمامًا.

- هذه النسـبة الكبيـرة تضع القوى الخارجية أمام الأمـر الواقع، وتقلل المسـاحة المتاحة أمامهم للتآمر والاختراق، بسبب التأييد الشعبي الكبير الذي يسد عليهم ثغرات كثيرة.

- أغلب هـذه الدلالات والإنجـازات المأمولة يرتبط تحققها باسـتقرار العلاقة بين الإخوان والسـلفيين في مستوى مقبول من التنسيق والتعاون، لكن إذا انزلقت العلاقة إلى مستوى صفري، أي عندما يصبح المكسب الذي يحققه أحدهما، خصمًا من رصيد الآخر، فربما نستبدل هذه القائمة بأخرى تتضمن الآثار السلبية المتوقعة.

ظاهرة التعدد في العمل الإسلامي:

لم يعرف العمل الإسـلامي - في مصر- منذ نشأته المعاصرة بعد سقوط الخلافة العثمانية ظاهرة التوحد، بل كان الأصل هو التعدد المصحوب باختلاف فـي الرؤى والتصـورات غالب الأحيان، أقول ذلك حتـى لا نغرق في التفاؤل أو نسـتغرق في طرح تصورات مضادة لحركة التاريـخ وتوجهات الواقع، في اعتقادي أن حل الإشكاليات المعلقة بين الإخوان والسلفيين يكمن في «الواقعية» بعد «الإخلاص» لله تعالى.

يتفـاوت النظر إلى ظاهرة تعدد التيارات والجماعات الإسـلامية، ما بين مدافع عنها ومعارض لها، ويمكن ملاحظة هذه الاتجاهات الرئيسة فيما يلي:

أولها: ينظر إلى التعدد على أنه سـلبي بالمطلق، لم ينتج منه إلا المفاسـد،

ويكفي أن خصوم الإسلاميين يستغلون هذا التعدد فيتبعون سياسة «الإجهاض التبادلي»؛ حيث يركزون الهجوم على أحدها، بينما يتم تسكين العلاقة مع الآخرين، ثم يتحولون إلى تيار آخر بنفس الطريقة، وهكذا، وبالتالي فإن الأصلح للأمة أن يكون هناك تيار إسلامي واحد.

ثانيها: التعدد إيجابي مطلقًا، وقد أفاد العمل الإسلامي كثيرًا في تجنب جهود التصفية، أما الخلافات البينية فهي خسائر مقبولة في معركة إعادة الإسلام.

ثالثها: التعدد يتضمن جوانب إيجابية وأخرى سلبية، ويجب التعامل معه كـ «أمر واقع»، مع وجوب العمل على تلافي آثاره السلبية، وبذل الجهد لمنع وصول تلك العلاقة إلى المستوى الصفري.

أسباب الخلاف بين الإخوان والسلفيين:

من خلال النظر في واقع العلاقة والتجارب المباشرة والأدبيات المنشورة، فإنه يمكن تقسيم عوامل التباعد والخلاف إلى خمس مجموعات متجانسة نعرضها فيما يلي:

١- المخالفات الشرعية:

يتركز انتقاد السلفيين لجماعة الإخوان المسلمين في الجانب العلمي أكثر من غيره، ويمكن حصر المآخذ الشرعية للسلفيين **في هذه «العناوين»**:

التحزب وتكوين الجماعات التي تفرّق المسلمين - البيعة - التلبس بنزعات صوفية بدءًا بالمؤسس الشيخ حسن البنا رحمه الله - قلة الاعتناء بالعلوم الشرعية- ترك الدعوة إلى نبذ الشرك ومظاهره في المجتمع- ضعف الولاء والبراء خاصة تجاه الأقليات مثل النصارى والشيعة- الاستهانة بالسنن- التميع في الفتوى وإقرار الأحكام الشرعية على غير وجهها الصحيح.

ليست كل الانتقادات الشرعية للإخوان مجمعًا عليها من قبل جميع التيارات السلفية، وبالتالي يختلف موقف كل منها من الإخوان قربًا وبعدًا بحسب قائمة انتقاداته لهم، وتتفاوت هذه المواقف بشدة؛ بحيث إن البعض يغلو فيكفر الإخوان، والبعض يصفهم بأنهم من الفرق الضالة -أي من الاثنتين

وسبعين فرقة التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه- كما قال بعض العلماء: إنهم ليســـوا من أهل الســـنة؛ لأنهم يحاربون السنة، لكن هؤلاء المغالين في نقـــد الإخوان وتصنيفهم هم أقلية لا تعبّـــر عن الموقف الحقيقي للتيارات السلفية من الإخوان.

من جهة أخرى، يختلف السلفيون المنتقدون للإخوان فيما بينهم حول طرق التعبير عن هذا النقد، فمنهم من يعلنها عداوة وخصومة بلا هوادة، ومنهم من يعرضها في سياقها العلمي العام، ومنهم من يتحرج من الحديث عنها على الملأ ووسائل الإعلام.

بعد الثورة لم يتغير الوضع كثيرًا بالنســـبة للخلافات الشـــرعية، لكن قفز بعضها على الســـطح بحسب تطورات الســـاحة السياسية، مثل قضية تطبيق الشـــريعة، وموقعها في قائمة الأولويات، فالسلفيون يضعون هذه القضية في الأولويـــات، وإن كان بصـــورة متدرجة، لكنهم يتحرجون مـــن التأكيد على أن الشـــعب هو من بيده قرار التطبيق بالموافقة أو الرفض، كما أن صورة التطبيق كما يقدمها الإخوان هي في الرؤية السلفية مهتزة ومتميعة.

فعلى سبيل المثال، قال د. عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة في حوار مع بي بي ســـي الفارســـية: «نحن في حزب الحرية والعدالة نرى أن الشريعة الإسلامية لا تشـــكل خطرًا على مصر، ونؤمن بأن الطريقة السليمة لتنفيذ أحكام الشـــريعة بشكل معتدل ووســـطي ومتسامح هو إجراء انتخابات تحدد إرادة الشعب، فلو أراد الشـــعب تنفيذ أحكام الشرع فالحل لديهم، وهو أن يختاروا أشخاصًا لديهم القدرة على سن القوانين على أساس أحكام الشرع بشكل يمنح المسيحيين حقوقهم كاملة.. إن النظام الديمقراطي هو الذي يحدد القوانين السليمة التي توضع كي تكون مطابقة للزمان ولشرع الإسلام، والنظام القضائي والمحكمة العليا هي التي تضمن تنفيذ أحكام الشـــرع بشكل متوازن .. وهناك أحكام في الشريعة تنفيذها صعب كالرجم والحجاب والقصاص، لو قلنا: إننا لا نحب هذه الأحكام ولن ننفذها فهو مخالف للشـــرع، ولو قلنا: إننا

سننفذها سنواجه المشكلات التي واجهتها الحكومات الإسلامية الأخرى»[1].

مثال آخر، يتعلق بتهنئة الأقباط بأعيادهم الدينية، فالسلفيون لهم موقف واضح بأن التهنئة في مناسبات دينية هي إقرار لهم على بطلان عقائدهم، بينما لا يرون حرجًا في التهنئة بالمناسبات الحياتية العادية، أما الإخوان، فحسب دراسة أعدها قسم النشر بالجماعة في موضوع تهنئة النصارى وبالاستناد إلى فتوى د. يوسف القرضاوي، فقد تحدد موقفهم على أنه يجوز التهنئة بالعيد لكن دون حضور الطقوس والشعائر.[2]

ومما أثار انتقادات واسعة في أوساط السلفيين التصريح الذي أدلى به د. محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة لإحدى الفضائيات، وقال فيه: «بين المصريين مفيش خلاف عقائدي أصلاً المصريين كلهم.. مسلمين أو مسيحيين.. ومفيش خلاف بين العقيدة الإسلامية والعقيدة المسيحية كل يعتقد بما يشاء.. الخلاف ديناميكي خلاف آليات ووسائل... ميكانيزمات».[3]

خلاصة الموقف السلفي أن منحنى الانضباط الشرعي للإخوان يتجه إلى أسفل، يقول د. ياسر برهامي – نائب رئيس الدعوة السلفية بالإسكندرية– عن تطور منهج الإخوان: «كان المنهج فيه قرب كبير أو فيه روافد كثيرة من المنهج السلفي، ولم يكن منهج الإخوان في ذلك الوقت به هذا القدر الكبير من التميع الحالي، لقد كان داخل الإخوان توجهات سلفية قوية متأثرة بجهود الشيخ محمد رشيد رضا الذي كان أستاذًا للشيخ حسن البنا، وكذا جهود الشيخ حامد الفقي، والشيخ محب الدين الخطيب اللذين يعدان من قرناء الشيخ البنا، رحمهم الله جميعًا».[4]

---

(١) صحيفة الوسط الإلكترونية ٥-١٢-٢٠١١م.

(٢) الدستور الأصلي، ٩-١-٢٠١٢م.

(٣) د. محمد مرسي، برنامج ٩٠ دقيقة، قناة المحور ٢٨-١٢-٢٠١١م. لكن في حوار مع قناة الناس– برنامج مصر الجديدة– بعد ذلك بأيام قليلة، صرح د. محمد عبد المقصود– العالم السلفي المعروف– بأن د.محمد مرسي اعتذر عن ذلك وقال أنه لا يُتصور أنه يقصد ما فهمه البعض من هذا التصريح.

(٤) حوار موقع الجماعة الإسلامية مع الشيخ ياسر برهامي، على الرابط التالي:
http://www.salafvoice.com/article.php?a=2489

٢- إشكالات النشأة:

تثير النشأة ثلاث إشكالات بين الإخوان المسلمين والسلفيين:

الإشكالية الأولى: ينطلق الإخوان في حراكهم الإسلامي بوصفهم الجماعة الأم، التي انبثقت منها غالبية الجماعات الإسلامية لاحقًا؛ كونها تأسست في مصر في العام ١٩٢٨م عقب سقوط الخلافة مباشرة، وهي في نظر الكثيرين أول ردة فعل قوية من الأمة على سقوط الخلافة.

لكن من وجهة النظر السلفية أن غالبية التيارات السلفية ترتبط في نشأتها -وإن معنويًا- بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية التي سبقت دعوة الإخوان بعدة قرون، وتمكنت من إقامة دولة إسلامية على الكتاب والسنة وهو ذروة ما تهدف إلى تحقيقه كافة الحركات الإسلامية المعاصرة، وهي بذلك قدمت تجربة ثرية للأمة بأسرها استفادت منها حركة الإخوان المسلمين نفسها، كما أصبحت منبرًا يقتبس منه السلفيون، يقول د. ياسر برهامي -من رموز الدعوة السلفية بمصر-: «كان لقاء المشايخ ابن باز وابن عثيمين وابن قاعود والجزائري وعبد الرزاق عفيفي من أكثر المؤثرات في توضيح معالم المنهج بعد شيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله تعالى».[1]

وقد ألف الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم -وهو من علماء التيار السلفي البارزين- كتابًا بعنوان «خواطر حول الوهابية»، يكشف حجم تأثر الحركة الإسلامية في مصر بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى-.

وبالتالي فإن الدعوة السلفية لها قدم السبق وشرف المبادرة إلى تغيير واقع الأمة الإسلامية، كما أن تأثيرها الشرعي والفكري امتد ليشمل دولاً عديدة في أنحاء العالم منذ نشأتها وحتى الآن، وتأسيسًا على ذلك فلا يحق للإخوان أن يقدموا أنفسهم بوصفهم الجماعة الأم للحركات الإسلامية.

الإشكالية الثانية: للنشأة تعود إلى مرحلة السبعينيات من القرن العشرين

(١) الدكتور ياسر برهامي في شهادته عن نشأة الدعوة السلفية في الإسكندرية ج٣، حوار علي عبد العال.

الميلادي، عندما انبعثت الحركة الإسـلامية من جديد بعد أُفول نجم القومية العربية، وفيما عرف لاحقًا بـ«الصحوة الإسلامية».

في بداية تلـك الحقبة بمصر، كانت الجامعات تموج بالنشـاط الدعوي للجماعة الإسـلامية التي كانت ذات طابع سلفي عام، وكان القادة التاريخيون للإخوان يخرجون من المعتقلات تباعًا؛ حيث اكتشـفوا أن الجماعة لم يعد لها قاعدة جماهيرية وسـط التجمعات الطلابية؛ بتأثير سنوات الاعتقال الطويلة لقادة الحركة ونشـطائها، ولم يكن أمامهم والحال هكذا سوى خيارين لا ثالث لهما: إما اللجوء إلى الطريق الطويل والشـاق بتكوين قاعدة مستقلة للجماعة من شـرائح المجتمع المختلفة، وإما اختراق الجماعة الإسلامية القائمة بالفعل وتحويـل أتباعها إلى اعتناق منهج الإخوان، وإمـا أن يتبعوا كلا الخيارين في مسارين متوازيين طويل الأجل- قصير الأجل، وهذا ما حدث.

يقدم د. ياسـر برهامي الرواية السـلفية لما جرى في هذه الحقبة: «خرج الإخوان المسلمون من السجون والجماعة الإسلامية موجودة على أرض الواقع بمنهجها السـلفي النقي، وفي بداية الأمر لم يحاول الإخوان إظهار كبير فرق، وكانوا مثلاً يحافظون على الهدي الظاهر، ولم يتعرضوا للكتب السـلفية التي ندرسـها، وظل الأمر على ما هو عليه من دعوة الجماعة الإسـلامية المتميزة بمنهج سلفي واضح جدًا، مع الاستفادة بالطاقة الحركية الموجودة عند الإخوان، وتمت معسـكرات صيفية سـنة ٧٧، ٧٨، ٧٩ كلها كانت ذات منهج سلفي، كان يوزع فيها كتاب الأصول العلمية للدعوة السلفية، وكان يدرس فيها كتاب تطهير الجنان والأركان عن درن الشـرك والكفران، كلها كانت صبغة سلفية في جميع الأشـياء... بدأ النزاع يظهر بعدما قويت شـوكة الإخوان، ومع محاولة فرض منهجهم على الجماعة الإسـلامية، فبعض الشباب اختار المحافظة على المنهج ولو على حسـاب الجماعة، والبعض الآخر اختار المحافظة على الجماعة ولو على حساب المنهج... ظهر التمايز بينهما على السطح في أوائل سنة ١٣٩٩هـ.. ولما حضرت إلى معسكر الجماعة الإسلامية كالمعتاد وجدت تغيرًا كما يقولون

مائة وثمانين درجة إلى منهج الإخوان، فلم أستطع أن أكمل المعسكر وانسحبت، وانسحب معي مجموعة كبيرة من الإخوة، وهنا ظهر أن هناك عملاً إخوانيًا صرفًا».[1]

وفي موضع آخر، قال: «عصام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح وإبراهيم الزعفراني كلهم كانوا سلفيين في الحقيقة- وهم لا ينكرون ذلك، ومواقفهم كانت متشددة جدًا في كثير من المسائل».[2]

الإشكالية الثالثة: بعد النشأة الثانية للإخوان المسلمين في النصف الثاني من السبعينيات تزايدت ساحات العمل الدعوي المشتركة بينهم وبين السلفيين، وهو ما أسفر عن اتساع رقعة الخلاف ومواطن النزاع دون ظهور محاولات جدية لرأب الصدع.

٣- تفسير الواقع ومنهج التعامل معه:

كان تشخيص الواقع وتحديد مواطن الخلل، وكيفية معالجتها من أبرز مواطن الخلاف بين التيارين السلفي والإخواني قبل الثورة، وهو ما عرقل تلاقي التيارين، وتقاربهما حتى مع تراجع التعصب وخفوت مستويات المواجهة.

فالسلفيون ينظرون إلى المجتمع بعين الباحث عن الانحرافات لتقويمها مباشرة، وخاصة الانحرافات العقدية، أما الإخوان فينظرون إلى المجتمع بعين الباحث عن أدوات ووسائل السيطرة والتحكم في إدارة هذا المجتمع بهدف إصلاحه، وكنتيجة مباشرة لهذين النهجين المختلفين، فإن السلفيين يرتفع عندهم الخطاب النقدي التعليمي الوعظي للمجتمع، بينما يؤثر الإخوان الخطاب التصالحي الاحتوائي الذي يميل إلى غضّ الطرف عن كثير من الانحرافات الشرعية أو تأجيل البحث فيها إلى أجل غير مسمى.

وبتعبير أحد الإعلاميين المنتمين للإخوان، فإن السلفيين يركزون على:

---

(١) حوار مع الشيخ ياسر برهامي، على الرابط التالي: http://www.salafvoice.com/article.php?a=156

(٢) د. ياسر برهامي، في حوار خاص مع الكاتب، بتاريخ ديسمبر ٢٠٠٩م.

«أمور الآخرة وينشـــغلون عن إصلاح الدنيا، لكن مهمــــة الإخوان هي إصلاح الدنيا والعمل للآخرة، فلو تأثر بعض الإخوان بهذا المنهج فسيحدث خلل».

قضية التأصيل الشرعي للتعامل مع الواقع تثير خلافًا إضافيًّا، فالسلفيون يطرحون الأمر بهـــذه الصورة: هل هذا التصرف جائز شـــرعًا؟ أما الإخوان فيطرحون الأمر بصورة مختلفة: لماذا يجوز هذا التصرف؟

وبعبارة أخرى، فإن الســـلفيين يتوقفون كثيرًا قبل الإقدام على أمر أو فكر أو وسيلة جديدة في الدعوة -أحيانًا أكثر من اللازم- حتى يستوفوها حقها من البحث والدراسة، بينما الإخوان يضعون أنفسهم في وضعية التأهب والاضطرار وتضييق الخيارات، حتى لا يجدوا أمامهم إلا البحث عن مسوغات للفعل الذي لا يملكون -حسب رؤيتهم- سبيلاً للعدول عنه، ولذلك تأتي تأويلاتهم في كثير من الأحيان مشـــابهة لمســـألة «أكل الميتة» للمضطر؛ حيث إن أغلب الظروف «اضطرارية».

ممـــا يقلل من تأثير هذا العامل- نســـبيًّا- في اتســـاع الهوة بين الإخوان والســـلفيين، هو الاختلاف الداخلي بين الســـلفيين أنفسهم حول هذه المسألة تحديدًا -تفسير الواقع والتعامل معه-.

فأغلب التيارات السلفية تعتمد في مواجهة الانحرافات أسلوب التعليم أو الدعوة المباشـــرة، وقليل منها من يوسع دائرة الوسائل والأساليب، كما تتفاوت الجماعات الســـلفية في ترتيب أولويات الانحرافات، حتى وإن كانت تتفق في غالبيتها على كون تصحيح العقيدة هو الهدف الأسمى، فقضية تحكيم الشريعة هـــي من الأولويات عند البعض، بينما يؤخرها آخرون يجعلون محاربة المظاهر الشركية والقبورية على رأس القائمة.

مـــن مواطن الخلاف -قبل الثورة- ما يتعلق بالمشـــاركة السياســـية، فقد كان أغلب الســـلفيين يرون أنها لا فائدة منها وأنها تضييع للجهود والطاقات، وانشغال عن واجبات أكثر أهمية.

يدخل ضمن قضية التأصيل الشرعي للواقع عند السلفيين: قضية أخرى،

هي أسلوب التعامل مع بعض مقررات الدين التي ليس بالإمكان تطبيقها حاليًا، بل إن مجرد إثارتها إعلاميًّا تثير الزوابع، مثل موضوع «الجزية».. السلفيون هنا لهم رؤية ترفض تأويل هذه «المقررات» الشرعية أو تغيير أحكامها الثابتة، وبدلاً من ذلك يقولون: هي واجبة أو مفروضة أو لازمة، لكن لا قدرة عليها اليوم، فنحفظ حكمها للأجيال السابقة ولا نغير فيه، يقول د. ياسر برهامي: «مثلاً قضية الجزية، نتيجة الانهزام الشديد على أرض الواقع العسكري للمسلمين واحتلال بلادهم، البعض قال: الجزية في ذمة التاريخ... لا يسعنا كذلك أن نترك أن الله عز وجل أمر المؤمنين قال: ﴿ قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] هذه القضية ننقلها للأجيال القادمة حتى ولو لا نطبقها نحن».[1]

بعد الثورة، اختلفت الأوضاع كثيرًا، فلم يعد السلفيون محصورين في مجالات محدودة من الدعوة ومنابرها، فقد فُتحت أمامهم آفاق رحبة في كافة المجالات، فتأسس الحزب السياسي، وتشعبت الأعمال الإدارية والتنظيمية، وتعددت وتنوعت منابر التواصل والاتصال مع الجماهير ومع وسائل الإعلام، وتغيرت لغة الخطاب، واكتسبت مرونة واضحة، وتميز التيار بقدرته على التكيف والتأقلم والانطلاق في فترات زمنية قصيرة نسبيًّا؛ ولأن المشاركة السياسية أصبحت شعار المرحلة لأغلب الإسلاميين، فقد تقلصت إلى حد كبير الفوارق في النظر إلى الواقع، وأُعيد ترتيب الأولويات وزادت مساحة المتفق عليه في الرؤية الواقعية، وإن ظل الخلاف في القضايا الشرعية على ما كان عليه.

٤- القيادة والتأثير:

لدى الإخوان المسلمين قناعة قوية بأن حركتهم هي الجديرة بقيادة الأمة نحو الإصلاح والتغيير المنشود، وأن غيرهم من الجماعات الإسلامية هم مجرد

(١) د. ياسر برهامي، في حوار خاص مع الكاتب، بتاريخ ٢٠٠٩م.

عقبات في الطريق؛ لأنهم لا يملكون أي خطط أو مشـــروعات واضحة للتغيير، ولذلك يجب إزاحتهم أو احتواؤهم، **ومبعث هذه القناعة ثلاثة أمور:**

أولها: الكيان الواحد القوي:

ينظر الإخوان إلى أنفســهم بوصفهم الجماعة الوحيدة التي اســتطاعت أن تحافظ على تماســكها وقوتها منذ نشــأتها الأولى قبل ثمانين عامًا، كما أنهــا الجماعة الوحيدة التي تنتشــر في كافة الدول العربيــة مع تبنيها لمنهج واحــد، فضلاً عن تمتعها بالكثافة العددية والإمكانات المادية، وفي المقابل فإن منافسيها من التيار الســلفي لا تجمعهم جماعة واحدة ولا قيادة واحدة، وهم مختلفون فيمــا بينهم؛ بحيث إن بعض هذه التيــارات أقرب إلى الإخوان من تيارات سلفية أخرى.

قد يكون ذلك واقعًا بالفعل في مرحلة ما قبل الثورة، لكن للسلفيين تفسير لهذا الانكماش التنظيمي، يذكره د. برهامي: «فكرة العمل المنظم السلفي حولها تباين أيضًا.. هناك من يرى أن العمل المنظّم غير مشــروع، وهناك من يرى أنه مشروع ولا يسعى إلى تطبيقه، وهناك من يرى أنه مشروع ويسعى إلى تطبيقه وقد يصطدم بواقع أليم، الإخوان نشأوا في جو من الحرية، الأستاذ حسن البنا أسس الجماعة سنة ١٩٢٨م، أول ضربة تعرضت لها الجماعة بعد عشرين سنة ١٩٤٨م، استطاع فعلاً تكوين جيل كامل عمره عشرين سنة من المقتنعين بالفكرة وبمعطياتها كلها، بل وأسس مؤسسات للجماعة، الجماعة لها هيكل إداري ولها مراكز عملية وتمويل مالي ونشــاطات مختلفة، كلها هيئات ومؤسسات، وهذا الجيل هو الذي استمر في العمل بعد ذلك حتى بعد الضربات المتتابعة»، وقال أيضًا: «بعد أحداث ٢٠٠١م ووضع الســلفيين في بــؤرة الاهتمام الأمريكي.. كثير جدًا من المؤسســات السلفية في أماكن كثيرة تعرضت لمخاطر عدة ولهزّة شــديدة، وبلا شــك أنه أصبح الآن هناك مخاطر من العمل المؤسســي؛ لأنه موضوع تحت المجهر.. بحيث إنه لو وُجد كما وجد العمل المنظم للإخوان سابقًا فســيتعرض لخطر إضاعة الدعوة نفســها، وهذا أحد العوائق الأساسية لدى

المقتنعين بفكرة العمل المنظم..».[1]

بعد الثورة، تغير الحال وأصبح «الكيان القوي تنظيميًا وإداريًا» من أهداف كثير من التيارات السلفية استغلالاً لأجواء الانفتاح والحرية، وربما بعد أعوام قليلة نجد كيانًا سلفيًا يضارع كيان الإخوان من حيث قوة التنظيم وتماسكه، ولا شك أن في ذلك مكسب إضافي للعمل الإسلامي.

ثانيها: الكيان الوعائي الجامع:

تأسس الإخوان بوصفهم حركة جامعة لأشتات العاملين للإسلام، ووفق هذا المفهوم جاء منهج الجماعة مرنًا بما يكفي لجمع هذا الشتات تحت راية واحدة، ومع تغير أوضاع العمل الإسلامي وظهور تيارات أخرى بخلاف الإخوان، ظلت الجماعة محتفظة بنفس المنهج ونفس التصور العام للعمل الإسلامي (الإخوان= الجماعة الأم)، ولذلك افتقد أتباع الإخوان القدرة على تكوين أُطر فعّالة للتواصل مع الجماعات الأخرى، وغلب على أطروحات الجماعة في هذا الصدد ترسيخ أسبقية الحركة وإمامتها على الآخرين، وهو ما نتج عنه إشكالات معقدة في واقع العمل الإسلامي، تزايدت مع عجز منظري الإخوان وكوادرهم عن وضع آليات مؤثرة للتنسيق أو التقارب مع الجماعات المغايرة، بحيث يمكن القول: إن أدبيات الوحدة لا تحظى باهتمام داخل الأوساط التربوية العلمية في الجماعة، وبالتالي يصعب تقبل أتباعها لهذه الفكرة أو التعامل معها بجدية.

من ناحية أخرى، فرغم وُلُوج السلفيين إلى الساحة السياسية بقوة، فلا تزال لديهم ثوابتهم المتعلقة بالاحتواء والتقارب والتحالف مع كيانات وشخصيات على قدر متفاوت من المخالفة للإسلام، على ذلك ستظل الجماعة تنظر إلى نفسها بوصفها كيانًا جامعًا، وللسلفيين على أنهم كيان مُفرَّق، وإن اختلف موضوع التجميع والتفريق عما كان سابقًا.

(١) د. ياسر برهامي، في حوار خاص مع الكاتب، بتاريخ ٢٠٠٩م.

ثالثها: المشروع التغييري المتكامل:

يمتلك الإخوان تأصيلاً فكريًا قويًا ومتكاملاً فيما يتعلق بالمشروع التغييري، بل إن أدبياتهم في هذا المجال تُعد تراثًا فائق القيمة، ينهل منه كافة التيارات الإسلامية، وعلى المستوى التطبيقي، فإنهم منذ سنوات طويلة يمتلكون مشروعًا للعمل داخل مصر وفق رؤية متكاملة متعددة الأبعاد والمجالات والوسائل، وهو ما كشفت عنه قضية «سلسبيل» في مصر، والتي بينت وثائقها أن الإخوان لديهم مشروع أطلق عليه اسم «التمكين» يعيد تنظيم الجماعة إداريًا، ويرتب هياكلها ومؤسساتها المختلفة بطريقة بالغة الدقة، ويرسم لها خطوات محددة وممنهجة للسيطرة وتولي السلطة سلميًا، وهو المشروع الذي اكتشفت وثائقه عام ١٩٩٢م على ديسكات كمبيوتر في شركة سلسبيل التي كان يمتلكها خيرت الشاطر عضو مكتب الإرشاد.[1]

هذا المشروع القوي جعل قيادات الإخوان ينظرون بعدم رضا للأجندة السلفية، وما تحويه من أنشطة وأهداف وطموحات، كما يقول د. عصام العريان إن: «السلفيين يهتمون بالقضايا الجزئية الفرعية التي تحيطها الخلافات الفقهية والاهتمام بالتدين الظاهر، أما الإخوان فيهتمون بمسائل أوسع من ذلك بكثير وأكثر تنوعًا».

ويؤكد العريان -بمفهوم كلامه- توفر القناعة لدى قيادات الإخوان بأن السلفيين هم عقبة في طريق التغيير؛ حيث يعتبر أن انتشار الخطاب السلفي عبر الفضائيات هو من تخطيط عناصر داخل النظام، فيقول: «في داخل النظام من يجيد لعبة التوازنات، أو يحاول أن يوظّف كل الاتجاهات في صالح بقاء النظام وصالح عدم معارضته، ولضرب التيارات بعضها ببعض»[2]، ولذلك يعتقد العريان أن هذا «الانتشار السلفي» ستكون له آثار سيئة جدًا؛

(١) تحولات الإخوان المسلمين، تأليف حسام تمام، ص ٩.

(٢) مقال: الفضائيات السلفية والإخوان، تغلغل يثير قلقًا، صلاح الدين حسن، موقع إسلام أونلاين ٨-٦-٢٠٠٩م.

لأنه يشـــيع -بزعمه- «مناخًا متشددًا جدًا في العلاقة بين المسلمين وبعضهم، لا يحترم الخلافات الفقهية، ويشيع أيضًا مناخًا من التشدد والتوتر تجاه غير المسلمين».

الغريب أن هذه التهمة ذاتها وُجهت إلى الإخوان والحركة الإســـلامية كلها في مصر مطلع الســـبعينيات، بالقول: إن السلطات سمحت لهم بالعمل داخل الجامعـــات لضرب الاتجاه اليســـاري[1]، ورغم أن هذا القـــول على درجة من الصحة، فلم يتهم أحد من الإسلاميين الإخوان بأنهم صنيعة النظام أو ينتقص من قدرهم لهذا السبب.

بعد الثورة، فقد المشـــروع التغييري للإخوان جزءًا كبيرًا من قيمته؛ لأنه كان يتركز بالأســـاس على كيفية اختراق نظام مبارك والوصول إلى السلطة بطريقة متدرجة انتقائية، بعد الثورة لم يعد لكل ذلك فائدة، فقد ســـقط النظام ولم يعد له وجود، ووصل الإســـلاميون إلى السلطة بدءًا باكتســـاح مجلس الشعب، إذن يمكن أن نقول: إن الإخوان فقدوا مزية السبق في هذا المجال، وأصبحت الحاجة في الظرف الحالي إلى مشروع بديل لإدارة السلطة وليس للوصول إليها.

لا نقول طبعًا: إن الكفتين متســـاويتان، فالإخوان يملكون خبرات وقدرات تنظيريـــة وعملية هائلة، لكن على الأقل اختفى مؤقتًا أحد أســـباب الخلاف، وهو «المشـــروع التغييري للوصول إلى السلطة»، وبقي ما يمكن أن يطرحه كلا التياريـــن على صعيد «إدارة الســـلطة»، بدءًا من تحديد الأهداف الأساســـية والمرحلية والوسائل والأساليب، وهو مجال رحب للاجتهاد وكذا للخلاف، لكن ربما يكون طرح هذه القضايا فـــي آفاق مفتوحة أدعى للتفاؤل بحدوث توافق أكثر مما كان في السابق.

٥- التنافس الميداني:

نتج عن الترافق في النشـــأة -الذي ســـبق الإشـــارة إليـــه- بين الإخوان

(١) انظر تفصيل هذه القضية في كتاب «الجماعة الإسلامية المسلحة في مصر ١٩٧٤-٢٠٠٤م» تأليف د. سلوى العوا، دار الشروق، ص ٧٢-٧٥.

والسـلفيين، حدوث تداخلات كثيرة في ميادين العمل بـين التيارين، ومع كل الاختلافات السـابقة كان لا بد من حدوث احتكاكات في كل مكان يجتمع فيه السلفيون مع الإخوان حتى في المعتقلات.

ويبدو هذا العامل عسـيرًا في تجاوزه نحو تحقيق التقارب المنشـود، لكن برزت بعض التجارب القابلة للنظر إليها كـ«نموذج» لتجاوز الخلافات الميدانية، وإن كانت متفرقة وغير مؤثرة في الشـكل العام، وتتحدد ميادين التنافس عادة بحسب المجالات التي تخوضها التيارات السلفية، في مصر -على سبيل المثال- تنشأ الصراعات في ميادين الدعوة الطلابية وفي المساجد، وفي بعض ساحات العمل الخيري.

بعد الثورة، اتسـعت ميادين التنافس بصورة هائلة، لتشـمل كافة مجالات الأنشـطة السياسـية والدعوية والاجتماعية، وبالتالي زادت حالات وحوادث الاحتـكاك، لكن خلاف ما يعتقده كثيرون، عند المقارنة بين مسـتوى ونسـبة التنازع الميداني بين التيارين قبل الثورة بمثيله بعد الثورة، مع الأخذ في الاعتبار اتسـاع نطاق العمل الميداني، فإنه يمكن القول-بثقة-: إن معدل الاشتباك قد تراجع إلى ما دون المتوقع، فمع هذا التوسع الهائل في النشاط، كان المتوقع أن تمتلئ وسـائل الإعلام بحوادث الاحتكاك والاشتباك، خاصة مع حرصها على تشـويه صورة الإسـلاميين، لكن لم تصل الخلافات إلى هذه الدرجة رغم أن مواطن التنافس الانتخابي شـملت كافة محافظات مصر، لكن انشغل كثيرون بتتبع عدد الحالات فاستخلص نتيجة تشاؤمية، بينما القياس الدقيق يكون عن طريق حساب النسبة والمقارنة.

من الميادين المهمة التي يتوقع أن تكون مجالاً للاحتكاك في الفترة القادمة، مجلس الشعب؛ حيث المؤشرات والشواهد حتى الآن توحي بتذبذب في التنسيق بين التيارين داخله، بل ربما تكون هناك حالات للمناورة والممارسـات التكتيكية التي تبعث القلق حول الرؤية والأهداف التي يضعها كل حزب عن الآخر، وكيف يصنّفه؟ هل يضع كل منهما نظيره الآخر في مقام الخصم أم المنافس؟ قد يكون

الوضع التنافسي متحملاً نسبيًا، لكن أن يتطور الأمر إلى مستوى الخصومة، فإن ذلك سيكون حدثًا تصادميًا مع كثير من الثوابت والمفاهيم الإسلامية التي يتبناها ويدعو إليها كلا التيارين في أدبياته.

أخشى ما يُتوقع أن تصل العلاقة بين الطرفين إلى مستوى «الصراع الصفري»؛ حيث تكون مكاسب كل فريق خصمًا من رصيد الطرف الآخر.

كيف تعمل هذه الأسباب في إدارة العلاقة بين التيارين؟

- أولاً فإن هذه الأسباب تعمل مجتمعة مع تفاوت تأثير كل منها بحسب اختلاف الظروف، وفي بعض الأحيان قد يتراجع تأثير بعضها إلى الحد الأدنى.

- هذه الأسباب ليست حاضرة بنفس الدرجة مع كل من التيارين، فالأسباب العلمية تصوغ القدر الأكبر من التصور السلفي عن الإخوان، بينما عامل تفسير الواقع والتعامل معه يصوغ القدر الأكبر من التصور الإخواني عن السلفيين، وبينهما عوامل تحمل نفس القدر من التأثر مثل: التنافس الميداني.

- الانتقادات العلمية الموجهة إلى الإخوان بصفة عامة لا يمكن إسقاطها عينًا على كافة المنتمين للإخوان؛ إذ يوجد في صفوفهم من هو غير راضٍ عن توجهات القيادات والرموز واختياراتهم الفقهية والسياسية، ومثال ذلك: الموقف من الشيعة وإيران، فعلى الرغم من التأييد العلني لإيران على لسان المرشد السابق محمد مهدي عاكف، إلا أنه يوجد بين صفوف الجماعة من يرفض هذا التوجه وينكره.

وقد كتب د.عصام العريان القيادي البارز في الإخوان مقالاً بعنوان «إيران إلى أين.. ولاية الفقيه أم ولاية الأمة؟»، ينتقد فيه النظام الإيراني في محاولة لموازنة موقف المرشد، كما تبنى الدكتور يوسف القرضاوي موقفًا قويًا في كشف المخططات الشيعية في دول عربية، وفي قضية أخرى شنَّ الداعية الإخواني المعروف وجدي غنيم هجومًا حادًا على د. طارق السويدان بسبب استفتاء نُشِرَ على موقع قناة الرسالة عن تحكيم الشريعة، وهو ما عدَّه الشيخ غنيم وسطية

مزعومة ومرفوضــــة؛ كونه يحول قضية عقدية إلى مســــألة اختيارية، ونصح السويدان بالتوبة عن هذا التوجه.

- النقطة الســـابقة تلفت إلى أهمية اســـتحضار وصف «الفكر الوعائي» عند نقد الإخوان، بمعنى أنهـــم لا يتبنون بالضرورة موقفًا واضحًا محددًا في كافة الإشـــكالات الشـــرعية التي يُتهمون بها، ولكنهم بمثابة الوعاء الذي يقبل بأن يضم اتجاهات مختلفة تتبنى رؤى واختيارات متعارضة أحيانًا حول قضايا مهمـــة، وأذكر مثالاً على ذلـــك من خارج مصر لبيان «التصـــاق» هذه الصفة بالجماعة بكافة مدارســـها وفروعها، والمثال من العراق وهو: اختلاف موقف قيادات الإخوان العراقيين من الاحتلال والاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، فعلى الرغم من تأييد الحزب الإسلامي رسميًا للاتفاقية، وقبل ذلك مشاركته لمؤسسات الحكم التي أنشأها الاحتلال، فإن قيادات بارزة في جماعة الإخوان- العراق- أفتوا بخلاف ذلك، فقال الدكتـــور عبد الكريم زيدان- المراقب العام للإخوان المســـلمين ســـابقًا- : «إن المقرر في الفقه الإسلامي والمتفق عليه بين الفقهاء أنه إذا احتُل بلد مســـلم وجب شرعًا على أهل هذا البلد وذي السلطة إخراج المعتدي المحتل، وهذا واجب شـــرعي لا يســـقط بالتقـــادم، ولا تجوز المساومة عليه».[1]

وقال الشـــيخ محمد أحمد الراشد: «ليست الاتفاقية في مصلحة العراق، وهي تطعن خاصرة الإسلام وتستمر في ظلم المجاهدين ولا يمكن تأويلها بخير وهـــي منكر وحرام في عقيدة التوحيد وأحكام الشـــرع ولا مجال للإفتاء بغير حرمة التوقيع عليها وإســـقاطها واجب الوقت»، وكان الراشد قد أصدر كتابًا بعنوان «نقض المنطق السلمي» أنكر فيه أي مصلحة مزعومة للخيار السياسي من خلال التعاون مع سلطات الاحتلال.

- يجب ألا ننكر الدور السلبي الذي كانت تلعبه شخصيات وتيارات محدودة العدد والانتشـــار تنتمي ظاهريًا إلى السلفيين، فقد ساهمت في توتير العلاقة

(١) برنامج المشهد العراقي قناة الجزيرة ٢-١١-٢٠٠٨م.

بين الإخوان والسـلفيين، وليس كل الإخوان على دراية بالتموجات داخل التيار السـلفي، ولم يكن النظام المخلوع يسـمح -عن طريق جهاز أمنه- بأي جهود للتقـارب بين التيارات الإسـلامية، بل كان يحـرّض كل جماعة على الأخرى بأساليب تصل إلى التهديد والاعتقال.

سيناريوهات التقارب بين الإخوان والسلفيين:

تجب ملاحظة أن القواعد التي تحكم التقارب بين التيارين على المسـتوى الجماعي لا تنطبق بالضرورة على التقارب الفردي، فالتقارب الفردي له ظروفه الخاصة التي تتعدد وتتشعب بما لا يمكن قياسها أو تكرارها.

السـيناريوهات المذكورة أولاً -الذوبان- الاندماج- رغم صعوبة تخيلها في الواقع، فقد ذكرت من باب «التدرج الموضوعي» مع الإقرار باسـتبعادها عمليًا، لكنها على الأقل لا تزال مندوبة من الناحية الشرعية.

أولاً: سيناريو الذوبان:

يتضمن هذا السـيناريو تحول أحد تيارين -سلفي أو إخوان- عن منهجه الفكري إلـى المنهج الآخر بصورة تامة، بحيث يتنـازل عن مقتضيات وثوابت منهجه القديمة ولوازم الانتماء السابقة بما فيها المسمى العام.

وهذا يعني أن السـلفي تتكون لديه قناعـة بتحوله إلى عضو في جماعة الإخوان، أو العكس بالنسبة للإخواني.

ومـن الصعب تخيل حـدوث تحولات جذرية بهذه الحـدة في الماضي أو المسـتقبل، نعم يحدث ذلك بمعدلات متزايدة على المستويات الفردية، ولكن أن تتنازل جماعة عن منهجها واسمها بهذه الكيفية فذلك أمر مستبعد.

لكـن هذا القول ليس على إطلاقه، فقـد رُصدت حالات قديمة في بعض الدول -مثل سوريا- حدث فيها ذوبان كامل لقطاعات كانت تنتمي إلى السلفية، وأصبحت منتمية لاحقًا إلى جماعة الإخوان المسلمين في بداية تأسيس فرعها السوري عام ١٩٤٥م، كما سبقت الإشارة إلى تحول قطاعات واسعة من الجماعة

الإسلامية السلفية في مصر أواخر السبعينيات إلى جماعة الإخوان، ولكن تجب الملاحظة أن ذلك كان فقط في بداية التأسيس والنشأة، وقبل أن تظهر التيارات السلفية بصورتها المعروفة حاليًا، وتتطور تصوراتها ومناهجها وأساليبها.

ثانيًا: سيناريو الاندماج:

وفق هذا السيناريو تقوم جماعتان -سلفية وإخوانية- بالاتحاد وتكوين جماعة جديدة لها منهج مستقل عن المنهجين القديمين، بحيث إن المنهج الجديد يتضمن ثوابت وأفكار سلفية وإخوانية يتم التوافق عليها بين المؤسسين للتيار الجديد مع التنازل أو التغاضي عن ثوابت أخرى، وكذلك التنازل عن الاسم القديم للتيار واستبداله بتسمية جديدة.

ورغم صعوبة حدوث مثل هذه التقاربات الحادة؛ كونها تتضمن التنازل عن الانتماءات الأصلية، إلا أنها حدثت بدرجة ما في بعض الدول العربية، مثل الجزائر؛ حيث توحدت شرائح كانت تنتمي سابقًا إلى كل من التيارين -الإخوان والسلفيين- إضافة إلى آخرين، وتكونت جماعة جديدة هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي بدأت قوية مكتسحة.

إذن هذا السيناريو ممكن فقط في حالة ما يمكن تسميته «التيار الثالث»؛ حيث يجتمع أشخاص ينتمون إلى التيارين، لكنهم انفصلوا عنهما لأسباب مختلفة، فيعمدوا إلى تأسيس كيان جديد يجمع ما يرونه مميزًا في كليهما.

ثالثا: سيناريو التحالف:

في هذا السيناريو لا يحدث أي تداخل منهجي، لكن يقدم كل تيار تنازلات تكتيكية من أجل التوافق على تحقيق هدف مرحلي مشترك، وقد يكون تحالفهما كليًا مستمرًا، كأن يكون توافقًا على إنشاء حزب سياسي مشترك، أو الدخول تحت اسم واحد وكتلة واحدة في الانتخابات بصورة دائمة.

وقد يكون التحالف جزئيًا مؤقتًا، كالتوافق على مرشح للرئاسة أو يكون تنسيقًا في الممارسات السياسية داخل البرلمان، أو تشكيل الحكومة..إلخ، وقد

يكون جزئيًّا دائمًا، مثل التحالف لتفعيل القوانين المتعلقة بالمادة الثانية من الدستور، وإعطائها أولوية.

أما التحالف بصورة دائمة كلية، فهو مستبعد في المرحلة الحالية للأسباب السابقة، وإن كانت العقبات في طريقه ليس مستحيلاً تجاوزها، خاصة أن التحالف الجزئي له حالات عديدة خارج مصر، في الكويت مثلاً، تحالف الإخوان والسلفيون في انتخابات الاتحاد الطلابي الوطني تحت مسمى «الكتلة الإسلامية»، وكانت النتيجة تحقيق فوز كاسح بلغت نسبته ٤٧٪، على الرغم من أن التيارين دخلوا الانتخابات النيابية قبل ذلك بأشهر كمتنافسين، وهو ما أسفر عن تحقيقهما نتيجة متداعية، فهذا يعطي تفاؤلاً حول أن وقوع تنافس حاد بينهما في بعض المواطن، لا يعني عدم إمكانية التنسيق في مواطن أخرى، فالقطعي والمطلق ليس واردًا في مسار العلاقة بينهما.

ورغم صعوبة التحالف الدائم بين حزبي «النور» و«الحرية والعدالة» داخل أروقة البرلمان، فإن الباب لم يُغلق مطلقًا، يقول د. محمد مرسي في حوار متلفز: «لغاية دلوقتي الأمر ده مش وارد، ليه مش وارد لإنه احنا فيه تحالف انتخابي.. احنا عندنا عشر أحزاب.. وهذه العشر أحزاب لها مرشحين، وإحنا داخلين مع بعض على أسس، فالأولى بالتحالف البرلماني هو التحالف الانتخابي فلا بد أن يؤخذ رأي كل هؤلاء في الموضوع..

المذيع: يعني لن تتحالفوا مع حزب النور ..

كلمة لن بالقطع إحنا لسه ما زلنا في الانتخابات، ولكن لم يحدث منا حتى الآن أي خطوة في هذا الاتجاه وفي الأفق القريب لا يبدو أن هذه الخطوة ستتخذ.. لأسباب كثيرة يعني مش لسبب واحد، مع احترامنا وتقديرنا لكل الاتجاهات.. التحالف معناه أسس ومبادئ واضحة وإطار عام للحركة وتوافق على آليات العمل واتفاق في كيفية طرح الموضوعات وكيفية التواصل داخل البرلمان ولجانه، وكيفية التعاطي مع الموضوع مجتمعيًا بعد ذلك.. فهناك بعض الاختلافات ليست في الأصول الكلية.[1]

---

(١) د. محمد مرسي، برنامج ٩٠ دقيقة، قناة المحور ٢٨-١٢-٢٠١١م.

رابعًا: سيناريو الشراكة:

لا توجد وفق هذا السـيناريو أي تداخلات منهجية أو ارتباطات دائمة على مسـتوى الجماعة، ولكن يتم التوافق على تنفيذ -أو تأسيس- مشاريع مشتركة تخدم أجندة كل من التيارين، وقد تكون مشـاريع مسـتمرة كإنشـاء مؤسسة إعلامية أو خيرية أو دعوية مشتركة، وقد تكون مؤقتة، مثل عقد مؤتمر أو ندوة.

هذه التداخلات العملية من شأنها أن تخفّف درجة الاحتقان، كما أنها تفيد في تلاقح الأفكار، ونقل الخبرات، وإثراء العمل الإسـلامي، وأيضًا فإنها تفتح مجالاً واسعًا لتبادل النصح وتصحيح المفاهيم.

ولا يشـترط أن تنطلق هذه المشـروعات المشـتركة من اتفاق رسمي بين التيارين، ولكن يكفي أن يحصل الأتبـاع على الضوء الأخضر، وعادة ما تكون المبادرات الفردية لتحقيق تقارب جماعي أكثر فاعلية وتأثيرًا.

خامسًا: سيناريو التأييد:

تتقلص العلاقة في هذه الحالة لتصل إلى مستوى الاكتفاء بالتأييد والنصرة في مواطن خاصة، وتتنوع أساليب ووسائل التأييد ما بين تقديم الدعم المادي أو المعنوي، وقد يتضمن ذلك التوافق على ألا يتحالف أحدهما مع خصم للآخر.

سادسًا: سيناريو كفّ الأذى:

تُختزل العلاقة بين الإخوان والسـلفيين حسب هذا السيناريو وصولاً إلى الحد الأدنى من التقارب، وهو «كف الأذى»، وهو المسـتوى المطلوب من المسلم العادي، كما جاء في سـؤال أبي ذر-رضـي الله عنه- عن أي الأعمال أفضل؟ حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهاية الحديث: « تدع الناس من الشر، فإنها صدقة تصدق بها على نفسك».[1]

انطلاقًا من هذا المستوى ينبغي أن تتوقف كافة الحملات الدعائية والإعلامية المهاجمة للتيار الآخر، وأن يتم استبدالها بوسائل وقنوات راشدة لتبادل النصح

(١) أخرجه البخاري ٢٥١٨ .

والتوجيهـــات والمعلومات، يقول د. ياســـر برهامي:» لا بـــد من المحافظة على الرابطة الإيمانية بين أبناء العمل الإســـلامي حية، الشـــعور بالجسد الواحد، السعي إلى تقوية الروابط: روابط الأخوة الإيمانية، هذا يهيئ الأرض لبذر طيب إن شاء الله من العمل الإسلامي القادر على تغيير الواقع». [1]

سابعًا: سيناريو احتواء النزاعات:

حسب هذا السيناريو، يكون هناك إقرار ضمني بالعجز عن منع الاشتباكات السياســـية أو الدعوية أو الإعلامية، لكنه يسعى لوضع آلية احتواء واستيعاب لها قبل أن تســـتفحل، وربما يشـــارك في هذا السيناريو شخصيات رمزية من خـــارج الإطار التنظيمي للتياريـــن، كما يلزم وضع آليـــات لاحتواء الخلافات الميدانية وتأســـيس لجان متخصصة لمتابعتها، وحل الإشـــكالات الناجمة عنها بصورة فورية، مع الاتفاق على مرجعية تحكيم للفصل في النزاعات المشـــتركة تضم علماء ودعاة من الطرفين مشهود لهم بالاعتدال وعدم التعصب.

ملامح عامة حول استراتيجية التقارب المنشودة:

- ما سبق ذكره من سيناريوهات للتقارب بين الإخوان والسلفيين لن يكتسب أي قيمـــة إذا لم تتوفر دوافع قوية لدى التيارين لتحقيقها، وبدون هذه الدوافع يصبح الكلام عن إزالة الخلافات ورأب الصدع، تحصيل حاصل، والمشكلة في هذه الدوافع أن بعض الشـــخصيات ربما تعتقد بـــأن المصلحة في بقاء الهوة واستمرار الخلافات؛ حفاظًا على الهوية، أو لعدم القناعة بوجود أي فائدة تعود على الجماعة من هذا التقارب.

- تتوفر إمكانية كبيرة لتبادل التأثير الإيجابي بين التيارين بعيدًا عن تبادل العلاقات والتواصل بصورة رســـمية، وهناك أمثلة ودلائل واضحة على التأثير القوي المتبادل بين الإخوان والســـلفيين، من حيث تأثـــر كل تيار بمنهج وأفكار التيار الآخر، فقد اســـتفادت تيارات سلفية كثيرة من خبرات الإخوان وتجاربهم

(١) د. ياسر برهامي، في حوار خاص مع الكاتب، بتاريخ ٢٠٠٩م.

الدعوية والتنظيمية والتربوية، وعدد لا بأس به من نشطاء الدعوة السلفية بدأوا مسـيرتهم الدعوية في صفوف الإخوان، ومن ناحية أخرى فإن الوجود السلفي بزخمه وتأثيره وخطابه وثقله العلمي يمارس دورًا رقابيًا بالغ الأهمية في «كبح» منحنى التنازلات لدى الإخوان -نسـبيًا-، وخاصة مع انتشار هذا الخطاب من خلال وسـائل الإعلام في السنوات الأخيرة؛ إذ كان الإخوان يراهنون دومًا على صعوبة تقبل الناس لهذا الخطاب، وهو ما ثبت عكسه تمامًا.

- يوجد بين السـلفيين من يقترب بفكره وأطروحاته التغييرية من الإخوان المسلمين دون الإشكالات العلمية، كما يوجد في المقابل بين صفوف الإخوان من يقترب بخطابه وخياراته الشـرعية من السلفيين، وتلك النقطة تصلح أن تكون ملتقى للنصح وتبادل التأثير.

- على الصعيـد الإعلامي؛ فإن المنابر التي تتبنى الخطاب السـلفي في مجملها أكثر انتشارًا وأسرع وصولاً إلى الجماهير، خاصة فيما يتعلق بالخطاب الدينـي، وذلك مقارنة بمنابر الإخوان المسـلمين، هذا النجاح في التأثير على الرأي العام أحدث تغيرات -جذرية أحيانًا- لدى القاعدة العامة للإخوان، هذه الطفرة في الوضعية السـلفية أجبرت قيادات ومنظـري الإخوان على إعادة النظـر في تقويمهم لإمكانات التيارات السـلفية، وقدراتهـا على التأثير في المجتمعات الإسـلامية، ولا شك أن شعور الإخوان بأنهم أمام طرف لا يُستهان بقوته ولا بإمكاناته سـيجعل من غير الممكن التعامـل مع هذا الطرف بنفس الأفكار القديمة التي تحتقر الوجود السـلفي، وتنتقص من قدره.. بمعنى آخر، فإن تزايد قوة السـلفيين وتنامي تأثيرهم وقوة حضورهم السياسـي، وحسن أدائهـم، ووفرة كفاءاتهم وإنجازاتهم يصبّ فـي اتجاه التقارب وليس التباعد، كمـا قد يظن البعض، فعادة ما يكون التنافس بين طرفين متعادلين في جوانب متفرقة، حاميًا في مراحله الأولى، لكنه يصل في مرحلة متقدمة إلى مسـتوى متوازن يتم فيه صياغة قواعد عامة تحكم العلاقة بين الطرفين على الأقل في المواطن الخطرة.

- أفـــادت تجارب عديدة أن التواصل الفردي مـــع رموز وقيادات الإخوان يعطي نتائج أفضل مـــن التواصل الجماعي العام، وربما يأتي ذلك نتيجة تأثر الإخوان بالقاعدة المعمول بها في ثقافتهم التنظيمية «يســـع الفرد ما لا يســـع الجماعة».

- على الجانب الســـلفي فإنه نتيجة تصنيـــف منهج الإخوان عند كثير من التيارات السلفية بوصفه منهجًا مخالفًا لأحكام الشرع ومتجاوزًا لثوابت دينية، فقد أصبحت مجرد فكرة التقارب مع الإخوان «تهمة» يجب المســـارعة بنفيها، وهذه عقبة يجب تجاوزها.

- يلزم وضع حد لحالة التراشـــق بين أتبـــاع التيارين على مواقع التواصل الاجتماعـــي، ورغم صعوبة ذلك، إلا أنـــه يجب على الأقل وضع ضوابط عامة وخطوط حمراء لا يمكن تجاوزها، وتمريرها عن طريق المجموعات التربوية.

- أهميـــة تعميـــق ثقافة التقـــارب والتي يمكن تضمينهـــا بعض المفاهيم الواقعية، وذلك في محاولـــة لتجاوز عقبة عدم توفر الدوافع لتحقيق التقارب على الجانبين، ومن أمثلة ذلك:

- معلومات إحصائية عن القوة المجتمعة للإخوان والسلفيين في المجتمعات الإسلامية، وعن جهود خصومهم في تعميق الهوة بينهم.

- توفـــر التكامل بين التيارين وحاجتهما ســـويًا لتفعيل هذا التكامل على أرض الواقع، والذي يتمثل في جوانب كثيرة منها: قدرة الســـلفيين البالغة على الوصول إلى الـــرأي العام؛ من خلال خطابهم ورموزهم الدينية، مقارنة بقدرة الإخوان على الوصول المباشر إلى آحاد الناس وتجمعاتهم ميدانيًا- قوة الجانب العلمي للســـلفيين مقارنة بقوة الجانب الحركي لدى الإخوان- إبراز إيجابيات التنسيق والتحالف داخل مؤسســـات الدولة المنتخبة، وتأثير ذلك على ترسيخ أركان الدولـــة الجديدة، وفـــي المقابل بيان حجم المخاطـــر المتوقعة من تزايد الخلاف بينهما، وتأثيره السلبي على مشروع بناء الدولة.

الفصل السابع

السيناريوهات المحتملة

الفصل السابع
السيناريوهات المحتملة

مدخل:

«السـيناريو» من الوسائل الشائعة في الدراسات المستقبلية، وهو يُستخدم في التخطيط للمستقبل أو لتوقع مساراته، ويعتمد على طرح مجموعة من البدائل المتناسقة، وفق شروط خاصة، مع توضيح المسارات التي يمكن أن تؤدي إليها، وتوجد ثلاثة أنواع من السيناريوهات: الحدسي، الذي يعتمد على المعلومات المباشرة والتحليل والخبرة. والنظامي أو النموذجي والذي يعتمد على النماذج المنهجية والبيانات الكمية. والتفاعلي الذي يقرن بين الحدسي والنظامي.[1]

لا تسمح المساحة المتوفرة للدراسة ببناء سيناريو على الطريقتين الثانية والثالثة، وأيضًا لأسباب أخرى، مثل:

١- سيولة المشهد السياسي في مصر، وصعوبة استخلاص بيانات دقيقة عن المتغيرات الأساسية.

٢- أغلب القوى المؤثرة -بعد الثورة- إما أنها جديدة على الساحة، أو تمارس دورًا جديدًا تمامًا؛ بحيث يصعب تمديد النطاق الزمني للمقارنة أو لاستجلاب البيانات.

٣- التقلبات الشديدة في المواقف، وعدم وجود تصورات قوية تجمع مواقف كل قوة في سياق منطقي موحد.

٤- في ظل هذه الأجواء -ما بعد الثورة- تبرز التأثيرات المحتملة لما يطلق

(١) انظر د. أسامة أحمد، السيناريوهات أداة للتعامل مع التغييرات والأحداث، مجلة التدريب والتقنية، الرياض، ٢٥-٣-٤١٣-٢٠١١م.

عليه علماء المستقبل «المتغير عظيم التأثير قليل الاحتمال»، وهو متغير مجهول خارج سياق الحدث، ولا يمكن توقعه أو معرفة مصدره.

هذه الصعوبات تدفع إلى استخدام السيناريو الحدسي، مع محاولة دعمه بالتوجهات النظرية، ونتائج الدراســات المتخصصة في موضوع الدراسة، كذا يُســتعان في بعض المحاور -كما في محور «دور الجيــش»- بالبعد التاريخي على ســبيل المقارنة والمقاربة، أيضًا ســتلعب «الاتجاهات السائدة» التي يمكن اســتخلاصها من خلال أداء بعض القوى خلال الفترة الماضية، دورًا في تصور البدائل الممكنة مستقبلاً.

وســيُتّبع ترتيب منهجي في سرد السيناريوهات، ففي الفصول الماضية تم اســتعراض الوضع السياســي وتفصيلاته، وتعقيداته، ونقاطه الحرجة، وفي الفصل الحالي ســوف يتم تحليل القوى الثلاثة الأكثر تأثيرًا في المشــهد، مع بيان اتجاهاتها العامة، ثم في الخاتمة تُذكر بعض المقترحات والنتائج العامة.

في تلك السيناريوهات ركزتُ بصفة أساسية على البعدين:

الأول: «الممكــن» وهــو الاحتمال الذي يُتوقع أن تأخــذه الظاهرة، وتتوفر مؤشرات أكثر عليه. الثاني: «المحتمل»، وهو أحد احتمالات تطور الظاهرة، لكن مؤشراته ليست كافية في الواقع.[1] وأعرضت عن البُعد الثالث، وهو «المفضل»؛ مكتفيًا بالإشارة إليه بصورة مختصرة في الخاتمة.

العوامل المؤثرة في سيناريوهات المستقبل متعددة، ومن أبرزها:

١- دور الجيش

دور المجلــس العســكري يكتنفه غمــوض كبير، فتوقع خياراتــه القادمة وتصرفاته صعب؛ بســبب حالة الارتباك الواضح في تكوين المجلس لتصوراته وخياراته السياسية، وبســبب السمة المميزة للثقافة العسكرية التي تجنح نحو

(١) انظر د. وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان٢٠٠٢م. ص٦٢.

الغموض والســـرية، ويمكن محاولة توقع مسارات المجلس في المرحلة القادمة من خلال أربعة أساليب:

الأول: التاريخ، الثاني: المقارن، الثالث: النظري، الرابع: الواقعي.

أولاً: الأسلوب التاريخي:

يُقصد به استخدام تجربة مجلس قيادة الثورة في الخمسينيات لتوقع أداء المجلس العســـكري، والذي يدفع لهذه المقاربة أن كلا المجلسين تولى الحكم في أعقاب ثورة، وأن الثورة أعقبها مرحلة انتقالية استمرت عامين، من ١٩٥٢م إلى ١٩٥٤م، ونذكر فيمـــا يلي أبرز المواضع التي يقترب فيها نموذج «مجلس قيادة الثـــورة» من «النموذج الحالي»، وما إذا كان هذا الاقتراب يســـمح بتوقع لجوء المجلس العسكري إلى مسلك مماثل لنظيره في الخمسينيات؟

١- ولج ضباط ٢٣ يوليو إلى عالم الثورة بدون تصور أو رؤية سياســـية لما هو قادم، فكانت الخطوات تُتخذ آنيًا في المرحلة الأولى، ويتحدث عبد الناصر عـــن هذه الحالة قائلاً: «مكانش مطلوب منـــي أبدًا في يوم ٢٣يوليو إني أطلع معايا كتاب مطبوع وأقول: إن هذا الكتاب هو النظرية.. مستحيل لو كنا قعدنا نعمـــل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو مكناش عملنا ٢٣ يوليو لإن مكناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض»[١].

كانوا إذن يتحركون بحســـب تطورات الأحـــداث، وينطلقون من موقف رد الفعـــل، ومن طريـــف ما يُروَى في تلك الآونـــة أن الضباط الأحرار كانوا يسمون حركتهم «انقلابًا»، وأن الإخوان المسلمين هم أول من أطلق عليها اسم «ثورة».[٢]

٢- يقول عادل حمودة عن الأســـلوب الذي اتبعته الشـــورة في التعامل مع القوى السياســـية: «جاء التغيير بلا رهان دائم على قوة سياسية واحدة، وإنما

(١) أزمة المثقفين وثورة يوليو، عادل حمودة، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ص ٧٧.
(٢) السابق ص ٣٥.

بالرهـــان على قوة لضرب أخـــرى، حتى أصبح الرهان على قوة العســـكريين فقط».[1]

٣- التـــف حول مجلس قيادة الثورة ثلة من المثقفين والقانونيين، ســـاهموا في تضليل وتشـــويش الرؤية لدى أعضاء المجلس، كان منهم على سبيل المثال: سليمان حافظ أستاذ القانون المعروف، والذي كان بمثابة مصدر فتاوى قانونية للمجلس؛ لتمرير كل ما يرغبون فيه بدءًا من تعديل الدستور، وإلغاء قانون إلغاء الأحزاب، ومنهم حســـنين هيكل الذي قدم مقارباته السياسية حول الدمج بين الديكتاتورية والديمقراطية، فكتب يقول: «في رأيي أن قضية الثورة لا تنفصل عن قضية الديمقراطية، إذا ما الذي يبقى، يبقى الأســـلوب، الأسلوب المناسب للعمل، ولأهدافه ولظروفه، من هنا فقد كانت المطالبة بعودة الأحزاب القديمة، أو بإنشـــاء أحزاب جديدة، في تصوري، هي إجابة على غير ســـؤال، أشبه ما تكـــون باقتباس فكرة قصة لم يعـــش أبطالها في حياتنا، أقرب إلى النقل منها إلى الدرس، أقرب إلى الارتجال منها إلى التعمق».[2]

٤- لعبت الشرطة العسكرية دورًا كبيرًا في السيطرة على التظاهرات التي اندلعت عام ١٩٥٤م وخاصة في القاهرة. [3]

٥- الدفع ببعـــض العناصر للخروج في تظاهـــرات مؤيدة وداعمة لخيار مجلـــس قيادة الثـــورة في مواجهة محمد نجيب ومؤيديـــه داخل الجيش ومن الإخوان المسلمين، ويحكي المحامي كمال خالد تجربة عاينها بنفسه عندما كان طالبًـــا في كلية الحقوق عـــام ١٩٥٤م، فيقول: إنه في ٢٩ مارس بينما كان في معســـكر التدريب التابع للكلية طلب منه أحد المدربين الذهاب لحل مشكلة مع

(١) السابق ص ٩١.

(٢) السابق ص ٢١٥.

(٣) انظر كمثال: مصر زعامة وشعبًا إلى أين، كمال خالد، دار الاعتصام، ١٩٩١م، ص ٢٣٨، وكذلك انظر كتاب: صلاح نصر، الأسطورة والمأساة، تأليف: حسنين كروم، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٦م، ص ٧٠، وفيه يتحدث عن تكليف عبد الناصر للشرطة العسكرية بالمشاركة في تحقيقات قضية الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥م.

أحد ضباط الجيش الذي اقتحم المعسكر، يقول: «أسرعت إلى المعسكر ووجدت الضابط يقف وسط حشد من عمال النقل، ويسلم لكل منهم خمسين قرشًا وقصاصة ورق مكتوبًا عليها هتافات منها: يسقط القانون وتحيا الثورة، عاش الضباط الأحرار، يسقط المحامون الجهلة».[1]

٦- التوسع في تعيين عدد كبير من العسكريين في عدد من الشركات والهيئات والمؤسسات والوزارات، وفي وظائف تفتقر إلى التخصص والخبرة.[2]

ويقول عبد الناصر عن هذه الاستراتيجية التي ابتدعها وبناها على فكرة «رد الجميل»: «لم يكن من المعقول أن أعاقب من عاونني على تحقيق الثورة بفصلهم من القوات المسلحة، أو بمجرد إحالتهم على المعاش أو الاستيداع، وهم لا يزالون في سن الخدمة العامة، ولذا فقد وزعتهم على الإدارات الحكومية، وعلى المؤسسات والشركات العامة؛ لتسييرها من ناحية، ولمراقبة أمن الدولة فيها من ناحية أخرى».[3]

هذا التشابه الواضح بين تجربة المجلسين، بالإضافة إلى كون الثاني امتدادًا تاريخيًّا للأول، وأن المجلس الحالي اقتبس الكثير من تجربة سلفه في المراحل السابقة، يدفع إلى التساؤل حول ما إذا كان سيواصل عملية الاقتباس حتى النهاية، أم أنه اقتباس عشوائي لا يرتبط بخط زمني؟!

تصعب الإجابة على هذا السؤال، بسبب مواضع الاختلاف بين البيئة السياسية التي ظهر فيها مجلس قيادة الثورة، والبيئة الحالية، **ومن هذه المواضع:**

١- التباين الشديد في مستوى الثقافة والوعي لدى الجماهير.

٢- في ١٩٥٢م قام الجيش بالثورة وأيده الشعب، وفي ٢٠١١م قام الشعب بالثورة، وقال الجيش: إنه تدخل لحمايتها.

٣- في الخمسينيات انحصر الوجود الإسلامي في جماعة الإخوان، بينما

---

(١) أزمة المثقفين وثورة يوليو، مصدر سابق، ص ٢٣٧.

(٢) السابق، ص ٩٧.

(٣) السابق ص ١٤٧.

تتنوع التيارات الإسلامية حاليًا، وتتوزع في شتى المجالات، وتغطي مناطق مصر، ولديها إمكانات بشرية ومادية هائلة.

٤- القوى السياسية الحالية أكثر وعيًا وجرأة وقدرة.

٥- من مواضع الاختلاف المهمة، أن المجلس العسكري حاليًا لا يستطيع استخدام أدوات القمع بصورة موسعة كما فعل عبد الناصر عام ١٩٥٤م، فالمسوغات منعدمة، وأساليب الاستدراج والتوريط لم تعد تفيد، ومبارك نفسه لم يقدر على استخدامها بهذا النهج الاستئصالي.

٦- هناك غموض يكتنف «التماسك الداخلي» للقوات المسلحة في حالة القيام بانقلاب على عملية التحول السياسي، بسبب تباين الآراء حول خطوة خطيرة مثل هذه.

لكن مع ذلك الحديث لا يدور عن «احتمال الاقتباس» فهو واقع بالفعل، وإنما مكمن التساؤل هو: إلى أي مدى سيواصل المجلس الحالي الاقتباس من تجربة سلفه؟

يوجد احتمالان، أولها «الممكن»: أن تقتصر استفادة المجلس الحالي من تجربة الخمسينات على الأساليب والوسائل دون الأهداف والغايات، أو يتوسع قليلاً نحو الغايات، لكن وصولاً لنمط مغاير من السيطرة العسكرية غير المباشرة على الحياة السياسية.

ثانيها «المحتمل»: أن يتوسع المجلس في نقله للتجربة، وصولاً إلى هدف السيطرة على مقاليد الحكم بصورة مباشرة، سواء حدث ذلك عن طريق انقلاب عسكري، أو فرض رئيس ينتمي إلى القوات المسلحة.

بحسب السيناريو الممكن، فإن دروس التجربة الناصرية المتبقية للمجلس باتت محدودة، فقد انقلب عبد الناصر بعد عامين، والآن انقضى على المجلس في الحكم عام كامل، ويفترض أن يسلم السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م، وهذا يُضيّق أمامه مساحة المناورة، وربما يستدعي السياق تجربة النزاع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وما إذا كان من الممكن استنساخها بصورة أو أخرى.

التجربة الأهم المتبقية، هي ممارسة الحكم العسكري بملابس مدنية، وقد أوضح عبد الناصر نفسه هذه الفكرة في حواره مع صحفي إنجليزي يدعى «بتير مانسفيلد»، فقال: «عندما قامت الثورة عام ١٩٥٢م ساعدني في تحقيق هذه الثورة مجموعة من زملائي الضباط الأحرار، ولكن ما إن نجحت الثورة حتى وجدت أن مشكلتي الأولى كانت كيف أُبعد زملائي عن الجيش بالذات؛ لأنهم تعاونوا معي في هذا العمل السياسي، فأنا لا أؤمن بأن من حق الجيش الاشتغال بالسياسة، وإلا غدت مصر مثل جمهوريات أمريكا اللاتينية التي لا تكفّ عن محاولات الوثوب على الحكم بالانقلابات العسكرية».[1]

ثانيًا: الأسلوب المقارن:

يمكن استخدام النموذج الجزائري في تطبيق التعددية السياسية، وتنفيذ برنامج تحول ديمقراطي نشط منذ العام ١٩٨٩م؛ لمحاولة استقراء سلوك المجلس العسكري في مصر في إدارة عملية التحول.

أصدر النظام الجزائري عام ١٩٨٩م دستورًا جديدًا كان إيذانًا ببدء عهد جديد من الحريات والتعددية غير المسبوقة في تاريخ الجزائر الحديث، فقد سمح الدستور الجديد **بأمور منها:**

تكريس الفصل بين الحزب الحاكم والدولة- حق الدفاع الفردي والجماعي عن الحقوق والحريات، والمعاقبة على المخالفات ضد الحقوق والحريات- فتح المجال أمام التعددية الحزبية، والتخلي عن نظام الحزب الواحد- النص على تشكيل مجلس دستوري يسهر على حماية الدستور، ويضمن العملية الانتخابية- نقل بعض الصلاحيات من رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة- حصر دور الجيش في الدفاع وحماية الوطن- منح الاتحادات والمنظمات حق الإضراب وتعميمه - إعادة النظر في القوانين المنظمة للإعلام والانتخاب والجمعيات. [2]

---

(١) أزمة المثقفين ص ١٤٧.

(٢) انظر أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر ديسمبر ٢٠٠٥م، مرجع سابق.

أسفر هذا التحول الحقيقي عن ظهور قوى سياسية جديدة، أبرزها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي خاضت في العامين التاليين انتخابات المجالس المحلية والبرلمان، وحقّقت في كليهما اكتساحًا، فنتج عن ذلك قيام الجيش بالانقلاب على الانتخابات، وإلغاء نتيجتها، واعتُقِل قادة الجبهة وصدرت ضدهم أحكام قاسية بالسجن.

بعض أوجه الشبه بين النموذجين الجزائري والمصري:

١- الخروج من مرحلة حكم قمعي تسلطي إلى عملية تحول ديمقراطي.

٢- نتج التحول في الحالتين عن حركة احتجاجية واسعة تطورت في مصر إلى مستوى «الثورة» التي أسقطت رأس النظام.

٣- اختار الشعب القوى الإسلامية الجديدة، ومنحها أغلبية الأصوات.

وقد تكون هناك بعض الاختلافات مثل، أن تجربة الجبهة ونتيجتها كانت صادمة؛ إذ اعتُبِرت في حينها أقوى نصر انتخابي يحققه الإسلاميون في دولة عربية، وبالتالي لم تكن هناك قدرة -أو رغبة- في تقبل هذا الوضع داخليًا أو خارجيًا، بينما في الوقت الحالي تكررت التجارب والنماذج، وربما يكون عدم تحقيق أحدها إنجازات ملموسة، سواء بالوصول المباشر إلى الحكم، أو على صعيد العمل البرلماني، مصدر طمأنينة للقوى التي تتعارض مصالحها مع صعود الإسلاميين.

لكن ما يبعث على القلق في الحالة المصرية هو النتيجة الهائلة غير المسبوقة بتحقيق الإسلاميين نسبة ٧٠٪ في مجلس الشعب، واكتساح الإخوان قبل ذلك لانتخابات أغلب النقابات المهنية، وظهور عدد من مرشحي الرئاسة ذوي التوجه الإسلامي، بمعنى أنه بات من الواضح أن المزاج الانتخابي للشعب المصري يميل بقوة ناحية الإسلاميين في كافة العمليات الانتخابية، المقصود أن ما تجاوزته التجربة المصرية في نظيرتها الجزائرية من «صدمة الفوز» أحدثته من ناحية أخرى بتحقيق هذه النسبة الكبيرة مع صعود قوي للتيار السلفي للمرة الأولى، بالتزامن مع ارتفاع أسهم الإسلاميين في منصب الرئاسة.

فهل يمكن أن يسلك المجلس العسكري نفس المسار الجزائري فيكبح الإسلاميين؟

توجد نقاط افتراق واضحة، مثل الندية التي تتعامل بها القوى السياسية مع المجلس العسكري، وتأكيد المجلس مرارًا وتكرارًا على حماية الثورة والشعب، وعدم إطلاق الرصاص على المصريين، ورغم أن ذلك الوعد لم يُلتزم به، إلا أنه يبقى مصدرًا للشرعية يصعب على المجلس تجاوزه، وعندما حدث تجاوز بالفعل في بعض الحالات -مثل اعتصام ١٩ نوفمبر- فإن رد الفعل الشعبي جاء قويًا وشاملاً.

النقطة الأهم هنا هي افتقاد المسوغ للقيام بحركة مماثلة لقمع الجبهة، وكذا تنوع الإسلاميين ما بين توجه إخواني وآخر سلفي، فهذا التنوع يعطي إحساسًا بالانتشار والشمول لكافة قطاعات المجتمع؛ مما يصعب القيام بحركة استئصالية واسعة لكليهما.

من مظاهر هذه الندية: التصريحات التي صدرت من بعض مسئولي الإخوان حول مناقشة «الخروج الآمن» لأعضاء المجلس العسكري، وطرح هذه القضية في ذلك الوقت يتسم بقدر كبير من الذكاء، فهو يضع المجلس في سياق المتهم الذي يُبحث له عن حصانة، ويدفع الكثيرين للدفاع عنه، وهذا الدفاع نفسه يزيد الطين بلة، ويرسّخ فكرة «الخروج الآمن» لدى الرأي العام، ومن ملامح الذكاء فيها كذلك، أنه يطرح القضية بعيدًا عن المساومات البينية لتصبح قضية رأي عام، وهذا يضعف موقف المجلس التفاوضي في حالة وجود مساومة بالفعل.

وفي نفس السياق تأتي تصريحات المرشد د. محمد بديع الذي قال قبل افتتاح مجلس الشعب بيومين: «الجيش نحترمه ونقدره، أما المجلس العسكري فلا بد له من أن يُحاسَب على أي أخطاء، ومن عنده له مظلمة فليتقدم بها، لا أحد فوق المحاسبة».[1]

(١) شبكة رصد، ٢٢-١-٢٠١٢م، والحوار مع قناة دريم.

ثالثًا: الأسلوب النظري:

إذا قارنا بين تجربة المجلس العسكري في الحكم وتجارب عسكرية أخرى، خاصة في الدول العربية، يمكن أن نخرج بنتيجة سريعة، وهي أنه -تقريبًا- لا توجد دولة حكمها العسكر ثم تخلّوا عن حكمها طواعيةً، قد تكون تجربة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب في السودان حالة شاذة، بالإضافة إلى أنه أعقبها بعد أربع سنوات انقلاب عسكري جديد.

يوجد مفهوم في النظرية السياسية يسمى «نزوع الحكام إلى الخلافة الذاتية» كأحد مظاهر انتقال السلطة في العالم المعاصر، ويقصد به بقاء الحاكم في السلطة عن طريق تجديد ولايته باستخدام العديد من الأساليب. (1)

بدون استغراق في النظريات العديدة التي تحلّل أداء النخب العسكرية، فإن العامل المشترك في أغلب التجارب هو التمسك بسُدّة الحكم، وتوجد ثلاثة أنماط معروفة للحكم العسكري، هي:

١- الحكم المباشر بواسطة ضباط في الخدمة.

٢- الحكم المباشر بواسطة ضباط متقاعدين.

٣- الحكم غير المباشر بواسطة نص دستوري أو هيئة عليا أو نفوذ ضمني.

بحسب مفهوم «الخلافة الذاتية» فإن طموح المجلس العسكري سوف يتراوح بين الأنماط الثلاثة حسب تطورات الحالة السياسية، وقد كشفت الأحداث الأخيرة عن صعوبة النمط الأول، بذلك يبقى الاحتمال الأقرب هو النمط الثاني، ثم النمط الثالث، ويبدو واضحًا من خلال متابعة الخطاب -والفعل- السياسي للمجلس خلال الأشهر الماضية أنه يختزل عملية الانتقال لدى الرأي العام في صورة ذهنية يتسلم فيها المدني من العسكري، بينما تبدو الصورة ضبابية حول هوية المدني المستلم، وما إذا كان عسكريًا سابقًا أم لا؟

لذا يبدو أن المجلس يقرن في جهوده بين النمطين الثاني والثالث؛ لتمرير

---

(١) أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، د. صلاح سالم زرنوقة، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٢م، الطبعة الأولى ص ٤٤.

أقصى ما يمكن من ملامحهما.

من الشـــواهد على ذلك، الحادثة الشـــهيرة التي أطلق عليها الثوار «جولة البدلة» عندما قام المشير حسين طنطاوي بجولة قصيرة في أحد شوارع وسط القاهـــرة، وهو يرتدي «بدلة» مدنية في تصرف نادر تمت تغطيته إعلاميًّا عن طريق التلفزيـــون المصري حصريًا، وبدعوى أنه «ســـبق إعلامي»، وقد أثارت الحادثـــة جدلاً حول ما إذا كان تصرف المشـــير يعني توطئة لممارســـة الحكم العسكري بزي مدني.

ليس بالضرورة أن يكون الرئيس العســـكري -المدني- هو المشير طنطاوي، فربما تكون هـــذه المواقف «جس نبض» وتهيئة للرأي العام، فقد يدفع المجلس عند فتح باب الترشح بشخصية جديدة لها خلفية عسكرية محترمة تلقى قبولاً جماهيريًّا خاصة مع ظهور بوادر «ملل شعبي» من طول الفترة التي مارس فيها المترشحون للرئاسة حملاتهم الدعائية، وهو بالتأكيد أمر ليس إيجابيًّا.

من الشـــواهد على النمط الثالث، تصريح الفريق ســـامي عنان في حواره مع مجموعة من المثقفين أن القوات المســـلحة سوف تبقى بعد استتباب الأمور، وإجراء الانتخابات، حارسًـــا وضامنًا لحقوق الشعب وحماية الدستور ومصالح البلاد، وقال: «لن نســـمح لأي ســـلطة أن تتجاوز في يوم من الأيام وتجور على حقوق وكرامة وحرية هذا الشعب».[1]

هذا النمط قد يكون أقرب الاحتمالات، ويمكن أن يتم وفق السيناريو التالي: رئيس توافقي يقبله المجلس، وكذا الأحزاب الإســـلامية ذات الأغلبية النيابية- هذا الرئيس قد يكون عســـكريًّا متقاعدًا أو مدنيًّا يثق به العســـكري- إعطاء الجيش اســـتقلالية نســـبية- إعطاء مجلس الأمن القومي المقترح صلاحيات واســـعة ليكون مصدر القرار الأخير في الملفات الحساســـة بالنســـبة للجيش وللولايات المتحدة وإســـرائيل (التسليح، المعاهدات، سيناء، الملف الفلسطيني- قرار السلم والحرب)، بالإضافة إلى العلاقات الخارجية- ربما يضاف إلى ذلك

(١) مصراوي ١-٨-٢٠١١م.

وضع خطوط حمراء غير مكتوبة لتمدد المشروع الإسلامي لا يمكن تجاوزها- ربما يتمدد دور مجلس الأمن القومي ليشـــمل الإشراف على الأجهزة الأمنية الحساسة، مثل «المخابرات العامة، الأمن الوطني».

في زيارته لمصر منتصف يناير ٢٠١٢م أعرب الرئيس الأمريكي الأســبق- جيمي كارتر- عن تشـــككه في تســـليم المجلس العسكري للسلطة كاملة، وهذا يدعم النمط الثالث من الحكم العســـكري، قال كارتر: «ظني أن الجيش سيودّ الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن -من السلطة- لأطول وقت، وأنه لم يتقبل بعدُ نتائج الثورة والانتخابات»[1].

تراجع كارتر عن هذا التصريح بعدما أعلن مصدر عســكري أنه لا صحة لما يقال عن دور سياســي للمجلس في المســتقبل، وقال المصدر: «ما صرح به كارتر يعود إليه شــخصيًا، ويُســأل هو عن حقيقته، أما اجتماعه مع المشــير طنطاوي فلم تكن فيه أية إشارة من قريب أو بعيد إلى احتفاظ المجلس ببعض الاختصاصات قبل تسليم الســلطة للرئيس القادم، فالمجلس سيسلم السلطة كاملة للرئيس القادم قبل نهاية يونيو دون انتقاص لاختصاصات معينة، وهو ما وعد به الشعب قبل ذلك».[2]

الغريب في النفي السابق أنه جاء على لسان من وُصِف بأنه مصدر عسكري لم يصرح باســمه، وهو ما يطرح الشـــك حول قوة النفـــي، وإمكانية الاعتماد عليه في تصور المســـتقبل، لكن في كلمته الموجهة لمجلس الشـــعب في جلسته الافتتاحية، قال المشير طنطاوي: «نتوق لليوم الذي يقف فيه رئيس الجمهورية المنتخب تحت قبة البرلمان يؤدي القســـم قبل نهاية يونيو المقبل لنسلم سلطات رئيس الجمهورية كاملـــة، وليعود الجيش المصري لمهامـــه للدفاع عن الوطن، وينشغل المجلس الأعلى بمهمته الأصلية دون غيرها».[3]

(١) وكالة رويترز ١٣-١-٢٠١٢م.
(٢) اليوم السابع ١٣-١-٢٠١٢م.
(٣) شبكة رصد ٢٣-١-٢٠١٢م.

هذه التصريحـــات والتصريحات المضادة لها، تزيـــد من احتمال أن يكون تدخل الجيش في ســياق يبدو طبيعيًّا ضمن مؤسســـات الدولة المعهودة، يعني من خلال مجلس الأمن القومي، وربما يدعم احتمالية هذا السيناريو أن هناك ملفات يصعب فعلاً على الإسلاميين إذا تولوا الحكم بصورة فعلية أن يتعاملوا معها، مثل قضايا التســليح، وبعض جوانب العلاقة مع إسرائيل، فهذه القضايا سيحتاج الإســـلاميون فيها إلى طرف يثق فيه الغرب، ويكون وجوده في دائرة الحكم ضمانة لاســتقرار التوازن الإقليمي، لكن ما هو المدى الذي ســيقبل به الإســـلاميون من اســتقلالية الجيش وتمدده في هذه الملفات؟ وهل يمكن أن يســعى الإسلاميون مستقبلاً لإعادة هيكلة القوات المسلحة بما يضمن ذوبانها داخل الســـلطة المدنية؟ وهل يؤثر ذلك على الدور الذي يلعبه الجيش كضمانة سياسية للقوى الغربية؟!

رابعًا: الأسلوب الواقعي:

وهو يعتمد على مقاربة الفعل المســتقبلي للمجلس العســكري من خلال تحديد بعض الاتجاهات العامة لســلوكه السياسي خلال فترة حكمه الماضية، وهنا يمكن ملاحظة عدة اتجاهات نذكر بعضها فيما يلي:

١- التغيير الدائم في الجدول الزمني:

هذه ســمة لازمة للمجلــس، فالتعديلات التي طــرأت على ذلك الجدول منذ إعلانه لأول مرة بعد الثورة مباشــرة، كثيرة جــدًّا، ولا يوجد ما يمنع من تكــرار هذا الأمر فيما تبقى، فموعد ٣٠ يونيو يمكن تعديله بحســب تطورات الأحداث، وعادة ما يلجأ المجلس في هذه الحالات إلى إبراز الخلاف بين القوى السياســية، أو عدم الجاهزية لإجراء الانتخابات، وربما تأخر كتابة الدستور.. إلخ، وقد قال الرئيس الأمريكــي كارتر أثناء زيارته لمصر: «عندما تحدثت مع الإخوان المســلمين وغيرهم توقعوا أن تســتمر الفترة إلى ما بعد نهاية يونيو؛

حيث من المحتمل أن يحتفظ الجيش ببعض المزايا الخاصة».[1]

٢- الغموض في تفويض الصلاحيات:

تفويض الصلاحيات إجراء مهم لتسيير شئون الدولة؛ نظرًا لأن المجلس يجمع بين يديه كافة الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والرقابية، لكن اتسم هذا التفويض بالغموض الشديد في المرحلة السابقة، فكان ذلك مثار جدل واسع، سواء في حكومة عصام شرف أو حكومة الجنزوري، وقد ثار لغط مماثل حول ما إذا كان المجلس سيمنح البرلمان صلاحياته كاملة أم يقلصها بصورة أو أخرى؟

الأمر نفسه قابل للتكرار في عملية تسليم الرئيس المنتخب صلاحيات الرئاسة، ولا توجد ضوابط يمكن مراعاتها في هذا الشأن؛ لأن المجلس هو المتحكم.

٣- القمع:

تكرر أكثر من مرة لجوء المجلس العسكري من خلال الأجهزة التي يشرف عليها إلى اتخاذ ردود أفعال قاسية ضد بعض أنماط التظاهر والاحتجاج، بالتزامن مع ظهور سلوكيات شاذة داخل هذه الاحتجاجات تحرفها عن مسارها الطبيعي، وهذا القمع يسفر أحيانًا عن سقوط عشرات القتلى (ماسبيرو- محمد محمود - مجلس الوزراء)، وهذا المسلك يمكن تكراره من جديد لكن باحتمال أقل؛ بسبب النقد الشديد ومطالبات المحاكمة التي تعرض لها قيادات المجلس.

٤- العلاقة الغامضة مع النظام السابق وواشنطن:

من غير المعروف على وجه الدقة طبيعة العلاقة والنفوذ والتأثير المتبادل بين عدة قوى تنتمي كلها إلى النظام القديم، وهي: المجلس العسكري- رموز النظام في طرة والمركز الطبي - بعض رموز النظام السابقين مثل عمر سليمان- أجهزة حساسة في الدولة مثل «المخابرات العامة»- يضاف إليها نفوذ الولايات المتحدة.. هذا التداخل يلقي غموضًا واضحًا حول آلية اتخاذ القرار السياسي،

(١) وكالة رويترز ١٣-١-٢٠١٢م.

وهل توجد جهة أكثر تحكمًا من غيرها؟ أم أن بعض الجهات تتحكم في قرارات معينـــة دون غيرها؟ أم أن بعضها يضع خطوطًا حمراء، ويترك للمجلس اتخاذ القرار؟ ... علامات استفهام بدون إجابات، من المحتمل أن تظل قائمة ومؤثرة في الفترة القادمة.

٥- تسريب الإشاعات وغموض الموقف السياسي:

متابعـــة التأكيـــدات الصادرة عـــن المجلس العســـكري بخصوص الحالة السياســـية في العام الماضي، غالبًا ما تترك الباب مفتوحًا لأي احتمالات، وقد تجاوز المجلس ما ســـبق أن أكده أكثر من مرة، وأبرز التجاوزات: تغيير الترتيب بين الدســـتور وانتخابات الرئاسة، فحسب الاســـتفتاء كان واضحًا أن الرئيس لا بد أن يُنتَخب قبل إقرار الدســـتور؛ لأن التعديلات المســـتفتى عليها تضمنت تحديد مدة الرئاســـة ودوراتها، لكن بعد أشهر قليلة أجرى المجلس العسكري تغييرًا في الترتيب ليصبح: الدستور قبل الرئاسة.

الموقف من حالة الطوارئ تميز كذلك بالارتباك والغموض، فأولاً أكّد بعض أعضاء المجلس-اللواء ممدوح شاهين- أن حالة الطوارئ ستُرفع أثناء انتخابات مجلس الشعب،[١] لكن المجلس لم يفعل، وأُجريت الانتخابات في ظل الطوارئ، ثم أكَّد شـــاهين أن حالة الطوارئ لن تُرفـــع إلا في منتصف عام ٢٠١٢م، لكن المشير طنطاوي أصدر قرارًا برفعها يوم ٢٤-١-٢٠١٢م.

أيضًا فيما يتعلق بموعد انتخابات الرئاســـة: في بيانه الصادر نهاية مارس ٢٠١١م قـــال المجلس العســـكري: «يؤكد المجلس الأعلى للقوات المســـلحة أنه لا صحة للأنباء التي تناقلتها وســـائل الإعلام المختلفـــة عن تأجيل انتخابات الرئاســـة لعام ٢٠١٢م»، بعد ذلك كشـــف الجدول الزمني الذي أعلنه المجلس عـــن تأجيل الانتخابات إلى النصف الأول من عام ٢٠١٣م، ثم بعد أزمة نوفمبر ٢٠١١م تراجع الموعد إلى منتصف ٢٠١٢م.

---

(١) حوار مع برنامج العاشرة مساءً، قناة دريم، ٢٣-٢-٢٠١١م على الرابط التالي:
http://www.youtube.com/watch?v=o1JNmLPqMfM&feature=related

والموعد الأخير يرتبط به احتمالان متناقضان، فربما يتم تقديمه إلى أبريل ٢٠١١م، بفعل الضغوط الشعبية، وربما يتأجل إلى ما بعد يونيو أو تثور حول تنفيذه مشكلات جديدة، حسبما ذكر الرئيس كارتر: «عندما تحدثت مع الإخوان المسلمين وغيرهم توقعوا أن تستمر الفترة إلى ما بعد نهاية يونيو؛ حيث من المحتمل أن يحتفظ الجيش ببعض المزايا الخاصة». (١)

على صعيد نشر الإشاعات، فالمجلس العسكري متهم من قِبَل جهات عديدة بأنه يسرّب معلومات غير صحيحة بغرض معرفة ردود الفعل لدى الرأي العام، أو إثارة البلبلة، أو تفرقة الصف السياسي، ويستشهدون على ذلك بما كشفه اللواء حسن الرويني-عضو المجلس- عن دوره في ميدان التحرير أثناء الثورة؛ حيث قال في حوار متلفز: «إحنا في ميدان التحرير من يوم ٢٨ يناير.. لما كنت أحب أهدي الميدان وأنا كنت باروح بنفسي كنت.. أطلع إشاعة في الميدان: قبضوا على أحمد عز وحولوه لمحكمة الجنايات .. الميدان يهدى..

المذيعة ضاحكة: هو حضرتك كنت مصدر هذه الشائعات يا أفندم؟..

الرويني: آه طبعًا.. قبضوا على وزير الداخلية وودوه مش عارف إيه.. الميدان يهدى ... أنا عارف مدى تأثير الإشاعة في الجموع الثورية.. أنا عارف إزاي أهدي الميدان وإزاي أهيج الميدان... لما طلعنا يوم عشرة فبراير على المنصة بتاعة حمدي الوزيري ..أنا طلعت بنفسي وكان يوم الخميس مساء وكان صابح الجمعة وكان حيحصل فيها تحركات في اتجاهات عديدة، وقلت لهم: كل مطالبكم اتحققت.. بجد .. أيوه بجد .. واخده بال حضرتك.. فأنا عارف مدى تأثير الشائعة في داخل الميدان».(٢)

٦- الرضوخ للضغط الشعبي:

أغلب الإنجازات السياسية المتحققة استجاب لها المجلس العسكري كرد فعل مباشر على عمل احتجاجي: مثل (محاكمة مبارك، إلغاء المبادئ فوق

(١) وكالة رويترز ١٣-١-٢٠١٢م.

(٢) حوار مع برنامج صباح دريم، قناة دريم٢ ٢٣-٧-٢٠١١م على الرابط التالي:
http://www.youtube.com/watch?v=O4zDuW9vquk&feature=share.

الدستورية، إجراء الانتخابات، رفع حالة لطوارئ.. إلخ)، وعليه فإن هذا الأسلوب الفعّال قابل للتكرار كنهج ثابت للتعامل مع المجلس في المرحلة القادمة.

حسب هذا الأسلوب -الواقعي- فإن المجلس العسكري ربما يُجري تعديلاً على الجدول الزمني مرة أخرى، ومن المحتمل أن يسود الغموض حدود الصلاحيات التي سيتسلمها الرئيس القادم، وكذا يوجد احتمال قوي لممارسات قمعية ضد الاعتصامات، مع احتمال إلغاء تعهدات والتزامات سابقة أو تسريب معلومات مقلقة للساحة السياسية، ويبقى بعد ذلك حقيقة أن الضغط الشعبي هو الأسلوب الأقوى حتى الآن ليحصل الثوار على تنازلات من المجلس العسكري.

٢- القوى السياسية

مصطلح «القوى السياسية» يحتاج إلى تفكيك، فهو يتضمن الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، وكذا الشخصيات والتكتلات التي تتكون على أسس مختلفة: سياسية، دينية، اجتماعية، عرقية .. إلخ.

لكن هناك فرق كبير بين وجود هذه القوى على الخارطة السياسية، وبين قوتها الحقيقية في الشارع، وهذه القوة تتحدد عن طريق الانتخابات، وعادة ما تختلف في المرحلة الانتقالية تركيبة القوى السياسية قبل الانتخابات عن بعدها؛ حيث تؤدي العملية الانتخابية إلى انزواء قوى كثيرة، وتقلص عدد الأحزاب، في شيلي -على سبيل المثال- في نهاية حكم بينوشيه، كان هناك مائة حزب سياسي، لكل منها رئيس، وكل حزب كان يعتقد أنه يمتلك قوة سياسية كبيرة، ويتحدث من منطلق الشراكة والمساواة، لكن بعد أول انتخابات حرة انخفض عدد الأحزاب بشكل ملحوظ، وتغيرت الخارطة. [1]

أما قوى المجتمع المدني، فهي تعتمد أساسًا - في مصر- على حضورها

(١) المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، سابق، ص ٣٣.

الإعلامي وأنشـــطتها المتنوعة، ومن ضمن هذه القوى المجموعات الثورية التي برزت قبل الثورة وأثناءها، لكن حقيقة دورها، ومدى استقلاليتها، أو استغلالها من أطراف أخرى هو محل جدل، وهي تعتمد على أســـاليب الاحتجاج السلمي في اســـتعراض قوتها وتأثيرها، وهذه المجموعـــات لها أثر ملحوظ في توجيه القرار السياسي، خاصة إذا ما اتسقت معها عوالم أخرى موائمة، ومشكلة هذه المجموعـــات هي عدم وجود أُطُر تنظيميـــة واضحة وقوية لها؛ حيث يمكن أن ينضم إليهم ويخترقهم أطراف وجهات عديدة، تحاول توظيف حراكهم الثوري في اتجاهات معينة.

بعد انتخابات مجلس الشـــعب يمكن القول: إنه توجد في مصر حاليًا أربع قوى رئيســـة، هي: حـــزب الحرية والعدالة، حزب النور، حـــزب الوفد، الكتلة المصرية، فهذه الأربعة تشـــكّل حوالـــي ٩٠٪ من البرلمان، وقدرتها على صياغة معادلة توازن وتوافق مشتركة فيما بينها، ثم صياغة معادلة موحدة للتعامل مع المجلس العسكري، سوف تحدّد إلى درجة كبيرة ملامح المرحلة المقبلة.

العامـــل الأكثر تأثيرًا في حراك الإســـلاميين هـــو الهاجس الذي يجعلهم حريصين على تضييق احتمالات أن تُســـلَب منهم المكاسب السياسية إلى الحد الأدنى، يظهر ذلك واضحًا في تقنين استخدامهم لوسائل الضغط الاحتجاجية، وفي وضع خطوطهم الحمراء أمام المجلس العسكري، وهذا ما يجعلهم يسيرون في سياق سياسي مخالف للقوى الأخرى، السياسية والثورية، لذلك يتعرضون لاتهامات دورية بعقد الصفقات مع المجلس، والقبول بتنازلات سياسية مستقبلية تتعلق بدور الجيش، ويقوم الإسلاميون بنفي الاتهامات بصورة روتينية.

معارضة القوى السياســـية للإسلاميين في هذا الشـــأن لا تأتي من باب رفـــض الاتفاق مع العســـكري؛ إذ لا يتبنى جميع هـــؤلاء -بالضرورة- موقفًا معارضًا للمجلس، بل كان بعضها يؤيد وثيقة المبادئ فوق الدستورية التي سعى من خلالها د. علي الســـلمي نائب رئيس الوزراء إلى منح الجيش دورًا سياسيًّا واستقلاليًّا في الشئون العسكرية، فهذه الأحزاب تختلف في موقفها من المجلس

العسكري، لكنها تتفق على رفض استقلال الإسلاميين برسم ملامح المرحلة الانتقالية منفردين.

أهم العوامل التي ستؤثر على استقرار النظام؛ وصولاً إلى مرحلة الرسوخ السياسي، هو نجاح القوى السياسية في إقرار قواعد حاكمة للعلاقات فيما بينها، يتم صياغتها على أساس توافقي، وليس حسب الأغلبية، وأول هذه القواعد أن تقر الأقلية -أيًا كانت- بحق الأغلبية في تمرير القوانين والتشريعات، وهذا ما يبدو صعبًا بالنظر إلى «حالة اليأس» الواضحة التي تبديها بعض أحزاب الأقلية العلمانية حول مستقبلها السياسي في الحكم، وبالتالي فهي تصرّ على طرح مفاهيم بديلة للـ«الأغلبية» مثل: التوافق، شرعية التحرير..

هذه المؤشرات تزيد من احتمالات تفاقم الخلاف، وإثارة جدل مستمر داخل البرلمان، وربما يصل الأمر مستوى الانسحاب من جلسات التصويت، أو شن حملات دعائية ضد المجلس، أو السعي لعرقلة عمله بالانسحاب التام وإخلاء المقاعد.

من السيناريوهات المحتملة أيضًا، أن تتفاعل القوى السياسية -خاصة الشخصيات المجتمعية العلمانية البارزة- مدعومين بالمجموعات الثورية لإنشاء أو تشكيل كيانات سياسية ثورية جديدة تسعى في توقيت معين لإثارة نزاع مع البرلمان؛ متجاوزين قضية الأغلبية والمشاركة الشعبية الكبيرة في الانتخابات، ويكون الهدف من ذلك الوصول بالحالة السياسية إلى وضعية متجمدة تُحسِّن موقفهم التفاوضي خارج قيود النسبة التصويتية، ويمكن أن ينضم إليهم لاحقًا نواب الكتلة المصرية، وبعض نواب الأحزاب الصغيرة في البرلمان، وبعض المستقلين؛ وذلك لإصابة البرلمان بالشلل.

ولعل التصريحات المبكرة من بعض النواب التي تنتقد الأغلبية، وتشبّهها -بصورة ملحة- بالحزب الوطني، تعطي دلالة على مسلك هؤلاء مستقبلاً، مثلاً: يقول النائب الوفدي محمد كامل تعليقًا على سيطرة حزب الحرية والعدالة على رئاسة أغلب اللجان أن ما حدث أشبه بالمضحكة، وقال: إن الإخوان

يقومون بإعادة سـيناريو ٢٠٠٥م، عندما سـيطر الحزب الوطني المنحل على غالبية اللجـان الفرعية، وعندما اعترضت المعارضة بما فيها جماعة الإخوان المسـلمين رد عليهم د. أحمد فتحي سـرور رئيس مجلس الشعب السابق بأن الوطني هم الأغلبية، ومن حقهم السيطرة على غالبية اللجان[١].

وقال الناشط السياسي جورج إسحاق: إنه عندما رأى «الكتاتني رئيسًا لمجلس الشعب شعر بأن الحزب الوطني مازال موجودًا في ثوب جديد بالبرلمان»، وقال: «إن المصريـين لهم صوت انتخابي في البرلمان، وصوت احتجاجي في التحرير، ولذلك على البرلمـان أن يعبّر عن روح الثورة لتفادي الصوت الاحتجاجي لدى الشعب المصري»[٢].

ولا يخفـى ما في هذه التصريحات من إسـقاط أهـم قاعدة حاكمة بين الفاعلين السياسيين، وهي احترام الأغلبية.

أولـى الكيانات الوليـدة التي جمعت نخبة من العلمانيـين ما أُطلِق عليه «الهيئـة العليا للثورة» وأُعلِن عنها في حفل بدار الشـروق بالقاهرة حضره د. محمد البرادعي، والروائي علاء الأسواني ود. محمد أبو الغار والمستشار زكريا عبد العزيز، وجورج إسحاق، ود مصطفى الفقي، وشادي الغزالي حرب، وبعض الممثلين والمطربين، واتفق الحاضرون على أن الهيئة تتسـع لكل القوى الثورية، وتستند على «شرعية التحرير»، وتناضل من أجل استكمال أهداف الثورة. [٣]

الحديث عن «شـرعية» هنا يبعـث على القلق، فقد بـدأت أولى مراحل الشـرعية الحقيقية بعد انتخاب مجلس الشـعب، لكن تصريح «إسحاق» عن «صوتين» للمصريين، ثم تأسيس هيئة تستند على «شرعية التحرير» فيه ملامح واضحة لنزع الشرعية عن البرلمان، أو التنازع معها.

بعض المحاولات «التنظيرية» التي يقدمهـا أكاديميون علمانيون يرفضون

---

(١) الوفد ٢٤-١-٢٠١٢م.
(٢) الوفد ٢٤-١-٢٠١٢م.
(٣) الوفد ٢٥-١-٢٠١٢م.

الأغلبية الإسلامية، تبعث قلقًا مماثلاً، فقد بدأ هؤلاء يطرحون بقوة تصورات لـ«الديمقراطية النخبوية» التي سبق الإشارة إليها في «الفصل الثالث»، والتي تدعو إلى سحب الخيارات الجذرية من يد الشعب بوصفه غير قادر على اتخاذ قرارات رائدة، على سبيل المثال، يقول د. نبيل عبد الفتاح مدير مركز الأهرام للدراسات التاريخية تعليقًا على النسبة المرتفعة للمشاركة الشعبية في انتخابات مجلس الشعب: «من الذي خرج -للانتخاب- ولماذا خرج؟.. وهل الذين خرجوا لديهم القدرة والبصيرة؟» ثم يدعو عبد الفتاح صراحة إلى أن يعكس التمثيل في مؤسسات الدولة التوازن الموجود في الشارع، وهو طبعًا لا يقصد توازن الجماهير، وإنما فئات معينة موجودة في الشارع، وهذا هو عين «الديمقراطية النخبوية».[1]

هذا الطريق يمكن أن يصل إلى ما يشبه «الحرب الأهلية السياسية»؛ حيث يتمخض الأمر عن ثلاثة أطراف: طرف يستند على الشرعية الدستورية المستمدة من انتخابات نزيهة غير مسبوقة، وطرف يرفض غلبة الإسلاميين في الشارع، فيسعى للترويج لـ«شرعية بديلة» نخبوية، وطرف ثالث هو المجلس العسكري يثير الصراع ولا يفضّه.

هذه الوضعية المعقدة يمكن أن تصل بالنظام إلى مرحلة «الجمود السياسي»، وهي حالة خطيرة من حيث تداعياتها الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وربما تكون هي المدخل لبقاء الجيش، واستمراره في الحكم.

على أن أزمة «القواعد الحاكمة» إذا لم تتفاعل إلى نقطة اللاعودة بالصورة السابقة، فإنه يمكن احتواؤها -ولو جزئيًا- إذا نجح الإسلاميون في تحقيق سلسلة إنجازات سياسية واقتصادية واجتماعية سريعة تمنحهم «شرعية الإنجاز» التي تُكسِبهم قوة سياسية هائلة تمكّنهم من فرض هذه القواعد على الأقلية، بالإضافة إلى تمكّنهم من تأسيس تحالفات قوية داخل البرلمان ترفع نسبتهم إلى ٩٠٪ مثلاً؛ بحيث لا يضرّهم انسحاب أو خلاف.

(١) في حوار مع قناة الجزيرة مباشر مصر، ضمن التغطية المفتوحة لفعاليات ٢٥ يناير ٢٠١٢م.

الخدمة التي قدمتها الانتخابات الأخيرة للأحزاب الإسلامية، أنها أضعفت التحالف الضمني بين بعض الرموز والكيانات العلمانية المشارِكة في مجلس الشعب، وبين المجموعات الثورية العلمانية المعارضة للإسلاميين، فانجذاب أحدهما إلى الآخر يُفقده موقعه الذي يستمد منه نفوذه السياسي، فلو انجرفت الأحزاب مع الثوريين سيضعفون دورهم النيابي، وكذا لو انجرف الثوريون مع النواب سيُضعف تأثيرهم الميداني؛ لذا تبرز أهمية أن يُرسِخ الإسلاميون استراتيجية التوافق في بعض الملفات المهمة التي يتولاها المجلس إبقاء على شعرة «الجدوى» لدى بعض أحزاب الأقلية -على الأقل-، وسعيًا لاستباق جهود تجميد مجلس الشعب وتعويقه عن أداء عمله.

على صعيد العلاقة مع المجلس العسكري، فقد تغيرت معالم استراتيجية التفرقة السياسية التي كانت متبعة قبل الانتخابات، مع قرب موعد انتخابات الرئاسة، وانغماس القوى السياسية الأربعة في ساحة العمل البرلماني، فقد كانت قبل الانتخابات تعتمد على ترسيخ الحاجة لدور المجلس بوصفه «نازع الفتيل» الذي يمنع تفاقم الصراع بين القوى السياسية، لكن بعد الانتخابات ربما تتزحزح الاستراتيجية أفقيًا لتصبح «كبح الإسلاميين»، والسعي لمنعهم من تحويل النظام الديمقراطي إلى نظام إسلامي، وفي هذا السياق ربما يدفع المجلس إلى تقليص صلاحيات البرلمان والتضييق عليه بوسائل مختلفة من أجل إضعاف قدرته على الإنجاز وعدم منح الفرصة للإسلاميين لإثبات كفاءتهم.

لكن المشكلة القائمة في مواجهة القوى العلمانية هي انقسامهم حيال المجلس العسكري، فبينما يطالب بعضهم ببقائه لحماية «مدنية الدولة»، يطالب آخرون بانسحابه التام من الحياة السياسية، رغم ذلك يجتمع هؤلاء جميعًا لانتقاد الإسلاميين، واتهامهم بالتنسيق مع المجلس العسكري.

بالنسبة لإعداد الدستور، فقد تضخمت هذه القضية ربما أكبر من حجمها

الحقيقـــي، فالمواد التي يمكن أن ينتج عنها تفاقم «حالة الاســـتقطاب» شـــبه محســـومة حاليًا، والخلاف حول صياغة المـــواد الأخرى لا علاقة له بمواقف الإسلاميين، بل قد تختلف فيه آراء الإخوان عن السلفيين.

الخلاف الحقيقي هو ما يتعلق بتشـــكيل اللجنة المُعِدّة للدستور، وهو أيضًا خلاف فرعي متعلق بحالة الاســـتقطاب بين الإســـلاميين والعلمانيين، لذا قد تكون قضية الدستور من القضايا التي يثور حولها الصخب بعيدًا عن موعدها المقـــرر، فإذا حان وقتها انكمش الجدل حولها، خاصة وأن تراجع الحديث عن مبادئ فوق دستورية قلَّص مساحة النزاع.

٣- الدور الخارجي

التدخل الخارجي والثورات:

التدخل الخارجي هو الآفة التي تعصف بالثورات، ولا توجد ثورة لم يتعرض مســـارها السياسي لتدخلات خارجية؛ مارست تأثيرًا تفاوتت نتائجه. والسبب في ذلك أن الثورات تمثّل تهديدًا مباشـــرًا للتوازن الإقليمي وصولاً إلى التوازن الدولي.

يُحكَى أن القيصر الروسي نيقولاي الأول عندما سمع بنبأ حدوث ثورة عام ١٨٤٨م في فرنســـا اندفع إلى البهو الذي أُقيم فيه حفل راقص، وأصدر أمره بصوت جهوري: «ركبوا الســـروج أيها السادة الضباط، فقد اندلعت الثورة في فرنسا..»، ويعلق المؤرخ الروسي إسحاق مينتس: «ربما كانت هناك مبالغة بعض الشـــيء في موقف الملك الذي دبَّ في نفسه الهلع، ولكنها تنقل صورة صادقة تمامًا عن هلع الطبقات المتســـيدة من «الثـــورة»، والتاريخ يعطينا أمثلة عديدة على ذلك.. فثورة أكتوبر عام ١٩١٧م في روسيا قد بثت الفزع في نفوس أقوياء ذلك الزمان من غضبة الشـــعب، ولقد عبر الجنرال الألماني جوفمان عن هذا الهلع بصراحة في كتابه الذي اشـــتهر «موســـكو في كل مكان»، فقد تراءت له

موســـكو وراء كل ومضة لتلك العاصفة الثورية التي عمت القارات جميعًا بعد عام ١٩١٧م».[1]

علـى مدار القرن العشـرين عانـت كل الثورات مـن تدخلات خارجيـة، واللائحة طويلة جدًا:

المكسيك ١٩١٠م ، روســـيا ١٩١٧م، الصين ١٩٤٩م، بوليفيا ١٩٥٢م، كوريا ١٩٥٣م، فيتنـــام ١٩٥٤م، الجزائر ١٩٥٤م، غواتيمـــالا ١٩٥٤م، مصر ١٩٥٦م، هنغاريا ١٩٥٦م، كوبا ١٩٥٩م، تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨م، أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو ١٩٦٠-١٩٧٠م، تشيلي ١٩٧٠-١٩٧٣م، إيران ١٩٧٩م، نيكارجوا ١٩٧٩م، سلفادور ١٩٨٠م، غرانادا ١٩٨٣م..

ويقول أحد الباحثين في شئون الثورات- أدولفو جيلي-: إن «تاريخ الثورات هـــو تاريخ التدخلات الخارجية الهادفة إلى منع توســـع هذه الثورات، ونشـــر الفوضى فيها وسحقها».[2]

المدخل الجيوبولوتيكي في تفســـير اندلاع الثورات، يتبنى فَرْضية أساسية بأن الدول التي تقع في مناطق النزاع يســـود فيها مناخ اســـتقرار نسبي؛ لأن الخـــوف من الخطر الخارجي وانتقال مناخ التوتر يشـــغل القوى الداخلية عن معارضـــة النظام فتتماســـك، أما الدول التي تقع في مناطـــق جغرافية آمنة، فـــإن ذلك يدفع القوى الداخلية إلى الانكفاء على الشـــأن الداخلي، والاهتمام بالمشـــكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فتقوى معارضة النظام، وهو ما يشجّع على التحول السياسي.[3]

لـــذا نجد كثيرًا من الأنظمة في ما يســـمى بـ«دول العالم الثالث» تســـعى بقوة إلى زرع التوتر في نطاقها الإقليمي؛ لتضمن التماســـك الداخلي حولها، وهي تتخذ في مواجهة الثورات استراتيجية من عدة خطوات: إحباط التجربة الثورية- حرف مســـارها ومنعها من تقديم نموذج سياســـي ناجح- منع انتقال

(١) كيف حدثت ثورة أكتوبر؟ إسحاق مينتس، دار نشر وكالة نوفوستي، ١٩٨٧م ص ٧.

(٢) انظر جون فوران، بحث أدولفو جيلي بعنوان: العولمة والعنف والثورات، تسع أطروحات، ص ١٣٩.

(٣) انظر أبحاث الملتقى الأول لمناقشة التحول الديمقراطي في الجزائر، سابق.

«العدوى» الثورية إلى دول أخرى، والسـعي لتكرار نفس المخطط في كل دولة انتقلت إليها الثورة.

بالتركيــز على الحالة العربية -الربيع العربي- فإن اســتراتيجية المواجهة الإقليمية يمكن أن يُضاف إليها خطوتان أخريان: وقف تكرار ســيناريو «عزل الحاكــم» بالصورة التي حدثت في تونس، مصر، ليبيا (هرب- محاكمة- قتل)؛ وذلك لأسباب نفسية وسياسية- السعي بقوة لمنع ظهور نموذج إسلامي -ناجح- للحكم في المنطقة العربية.

على الصعيد الدولي، فإن الدول الغربية ترفض تمامًا العبث في «المنظومة» التي أحكمــت صنعها في الدول العربية في مرحلة ما بعد الاســتقلال، هذه «المنظومة» التي اعتمدت أساسًا على شقين: تكوين نخبة حكم فاسدة «علمانية أو عسكرية»- ضمان التبعية السياسية والهيكلية والاقتصادية. [1]

فهل يمكن لواشــنطن أن تضحي بحلفائها مــن الزعماء التابعين من أجل الحفاظ على «المنظومة»؟

يقــول الأكاديمي جيف جودوين: إن «حكومة الولايات المتحدة ازدادت ذكاء فيما يتعلق بالتضحية بالديكتاتوريين لإنقاذ الدولة، وهي بذلك تســتبق اندلاع ثورة؛ من خلال التخلي عن الديكتاتوريين أو اســتبدالهم- ماركوس، ودوفالييه، ونورييغا، وموبوتو، وســوهارتو وميلوســيفيتش - بأنظمة ديمقراطية رسمية وواســعة النطاق أكثر، فالمصلحــة الأمريكية تدور مــع «المنظومة» وليس مع الأشخاص، وفي الواقع منذ الثمانينيات رعت حكومة الولايات المتحدة وبشكل ناشــط عددًا من الأنظمة الديمقراطية في العالم الثالث، فيما دعمت سابقًا الأنظمة الفاشســتية على أنها أفضل ضامن لمصالحها الجغرافية، والسياسية والاقتصادية. هذا لا يعني أن صانعي السياســة الأمريكية الأجنبية أو سلطات العالم الثالث أصبحوا فجأة محسنين، ولكنهم تعلموا أن مصطلح الديمقراطية

(١) انظر الفصل الأول: الدولة والثورة.

قد يكون حاجزًا أقوى للثورة».[1]

إذن الدول الغربية لا تسمح بالعبث في المنظومة المتوارثة عربيًا منذ ستين عامًا، في ضوء ذلك، تفترض بعض التحليلات للدور الذي لعبته القوات المسلحة فـــي ثـــورة ٢٥ يناير أن التدخل تم بناء على توافق مـــع الولايات المتحدة على ضرورة القيام **بخطوتين**:

الأولى إزاحة مبارك بعدما فقـــد قدرته على حماية «المنظومة»، بل أصبح يهدد وجودها.

الثانية: تســـلم الجيش مهمة حماية المنظومة تحت شعار التدخل لحماية الثورة.

حســـب هذا التصور- الـــذي ربما يكون صحيحًـــا أو خاطئًا- فإن توقيت تدخل القوات المســـلحة لإجبـــار مبارك على التنحـــي كان دقيقًا؛ بحيث يمنع الثوار -الذين لم يكونوا يدركون في ذلك الوقت حجم قوتهم على الأرض- من اقتحام القصر الرئاســـي، وتسلم السلطة بصورة مباشرة، فكان تدخل الجيش ليتسلمها هو ثم ينفذ عملية انتقالية لإعادة تسليمها -بعد تقنينها- إلى الشعب من جديد، وبذلك تكون عملية التحول السياسي في مصر قد أصبحت مزدوجة مرحليًا: مرحلة انتقالية لتســـلم السلطة من الجيش، ثم مرحلة انتقالية أخرى لبناء النظام السياســـي الجديد، هذه الازدواجية ربما تفسّر قلة اعتناء المجلس العســـكري بتزامن الهدم والبناء في مرحلته الانتقالية، فقد كان تركيزه الأول على ترميم الأجزاء الحساسة من النظام والحفاظ على الصندوق الأسود.. لكن يبقى ذلك مجرد تحليل افتراضي.

النتيجة الأولية للتحليل السابق، أن بقاء «المنظومة» أكثر أهمية من «هوية» الحكام الجدد الذين يحكمون من خلالها، لكن هذه المنظومة تعرضت للتخريب؛ بســـبب أن الثورة لم تكتفِ بإسقاط النظام وحسب، لكنها بدلاً من أن تستبدل نخبة مبارك بنخبة أخرى علمانية ليبرالية يمكنها أن تمد الجســـور مع العالم

(١) جون فوران، بحث جيف جودوين: تجديد الاشتراكية وانحطاط الثورة، ص ٨٤.

الغربي، جاءت بنخبة جديدة تمامًا يغلب عليها الإســـلاميون، ومن المنطقي أن الخطر الذي تمثله النخبة يتناسب طرديًا مع طول بقائها في الحكم.

في محاولة لتدارك الموقف بادرت الأحزاب الإسلامية إلى إطلاق تصريحات مطمئنة حول بعض الخطوط العامة للعلاقات الدولية، مثل «احترام المعاهدات والاتفاقـــات الدولية»، وفي مقدمتها «كامب ديفيـــد»، في المقابل فإن الولايات المتحدة أبدت اســـتعدادًا -ظاهريًا- للاعتراف بوصول أحزاب إســـلامية إلى الحكم في مصر طالما اعترفوا بما تبقى من المنظومة، وقاموا بحفظها، وأبدى الاتحاد الأوروبي توجهًا مماثلاً، والتقت ســـفيرة واشنطن في القاهرة بالمرشد العام للإخوان المسلمين في ســـياق تبادل الأفكار، وكذا التقى الرئيس الأسبق جيمي كارتر بمسئولين في الحرية والعدالة، كما حرص عدد كبير من السفراء والدبلوماسيين على الالتقاء بقيادات الحزبين الإسلاميين.

هنا يجب الإقرار بأن مناقشة قضية وصول الإسلاميين- الإخوان تحديدًا- إلى الحكم في مصر ليســـت مســـألة جديدة، ولم تكن احتمالاً مستحيلاً أمام مخططي السياسة الأمريكية، فكما ذكر المؤرخ الراحل أحمد رائف قبل عامين أن «الدوائـــر البحثية القريبة من الإدارة الأمريكية الســـابقة والحالية تدرس سيناريوهات ما بعد وصول الإخوان لحكم مصر، وهذا أكثر شيء يزعج النظام الحالي في مصر»، كما أكد أيضًا وجود تواصل بين الإخوان والإدارة الأمريكية لكـــن عن طريق عناصـــر تنتمي للتنظيم الدولي، وليـــس للقيادات المحلية في مصر حتى لا يقعوا بســـبب ذلك في مشكلات إضافية مع نظام مبارك، فقال: «وأقول لمن لا يعلم: إن هناك عناصر في التنظيم الدولي مهمتها الوحيدة تمهيد الطرق، وإفســـاح المجال أمام إخوان مصر لهذه المهمـــة، وإقناع القيادات في أوروبا وأمريكا بذلك، وأتصور أن المعادلة السياسية التي عاش في ظلها النظام الحالي طوال ســـنوات مضت، وكان يســـوّقها للعالم، وهى أن الإخوان البديل المستحيل للنظام الحالي سقطت الآن».[1]

---

(١) أحمد رائف في حوار مع المصري اليوم ١١-٥-٢٠٠٩م.

لا شـــك أن أحد العناوين الأساســية التي يُفترض طرحها للنقاش في أي تواصل سياســي بين إسلاميين ومسئولين غربيين، هي مستوى الارتباط الذي ســيطبقونه بين النظام وبين الدين، ولا شـــك أيضًا أن الــدول الغربية تطلب تطمينات مباشرة وعملية في هذه القضية.

وقد أدى الصعود المفاجئ للسلفيين -حزب النور- إلى التركيز الغربي المتزايد على الإخوان بوصفهم الأكثر اعتدالاً من السلفيين حسب الرؤية الغربية، فتناولت تقارير كثيرة في وسائل الإعلام الأمريكية تقديرات المحللين والمتخصصين حول «الرؤية الدينية» التي سيتبناها الإخوان في ممارستهم للحكم.

فنشرت صحيفة الواشنطن بوســت -كمثال- تقريرًا بعد انتهاء انتخابات مجلس الشــعب أشــارت فيه إلى أن الإخوان يتجهون للحفــاظ على الدولة العلمانيــة التي تركها مبارك، وذكرت الصحيفــة أمثلة على ذلك يتعلق أغلبها بالمجال الاقتصادي، فقالت: إن «حزب الحرية والعدالة قد أعلن أنه لن يتدخل في المناطق الصناعية المشتركة التي تديرها مصر وإسرائيل لتعزيز التجارة بين شريكي الســلام، كما أجرى الحزب لقاءات مع وفد من صندوق النقد الدولي لمناقشــة قرض الـ٣ مليارات دولار الذي كان المجلس العسكري قد رفضه قبل أشــهر عديدة، كما سعى الحزب لطمأنة شــركات السياحة بأنه لن يدعم أي تشــريع نحو منع النســاء من ارتداء ملابس كاشفة على شــواطئ المنتجعات السياحية».[1]

مع ذلك فإن الموقف الأمريكي غيــر قادر على بلورة رؤية واضحة للتعامل مع الإخوان في الحكم، ليزلي غيلب الذي خدم كمســئول رسمي في الولايات المتحــدة الأمريكية، وفي إدارات الدفــاع الأمريكية، يقول: إن جماعة الإخوان ســتكون بمثابة العنصر الكارثي والفاجع على أمن الولايــات المتحدة، ويقول بروس ريدل -ضابط الســي آي أيه الســابق والخبير في الشــرق الأوســط

(١) اليوم السابع ٢٥-١-٢٠١٢م.

وجنوب إفريقيا-: «العيش معها لن يكون سـهلاً، ولكـن أيضًا لا يجب النظر إليها كعدو.. لا يجب علينا تشـويه سمعتها ولا تأييدها»، يقول باحث آخر من مجلـس العلاقات الخارجية الأمريكي: إنه «ليـس على الولايات المتحدة عزل الجماعة، ولا تعزيز قواهم بشـكل عفوي.. التواصل يجب أن يكون مبنيًا على أمور وقضايا: التعددية، حقوق الإنسان».(1)

هذه التخمينات التي أوردتها «واشـنطن بوسـت» حـول موقف الإخوان مـن العلمانية لا يمكن التعامل معها كمنهج متكامـل يتبناه الإخوان؛ إذ يمكن تفسـيرها من وجهة أخرى بأنها محاولة للتكيـف واحتواء التوترات الإقليمية والدولية، وليسـت توجهًا عقديًا أو فكريًا، لكنها-التخمينات- تكشف عن مدى التوجس لدى المسـئولين الأمريكيين، والارتباك في قراءة الخارطة السياسية بعد صعود السلفيين.

لكن من ناحية أخرى، يمكن استخدام مقاربة تاريخية في إطار محاولة توقع سياقات التغيير المحتملة لدى الإخوان المسلمين، ففي السبعينيات عندما نهض الإخوان للمرة الثانية، وانفتحت أمامهم الأجواء السياسية -وهي حالة مشابهة جزئيًا للوضع الحالي- عرض الإخوان أنفسـهم على أنهم حركة تهتم بالجانب السياسـي للإسلام، وأنها ليست حركة دينية صرفة مثل الجمعية الشرعية أو أنصار السنة أو التبليغ(2)، وهذا التخفف من «الطابع الديني» يتعارض مع توجه الحركة في الأربعينيات في عهد المؤسس حسن البنا -رحمه الله-.

علـى نفس المنوال: هل يمكن توقع تطور مماثل في التوجه العام للجماعة، ذلك إذا قلنا: إن الجماعة اتخـذت نمطًا ثابتًا لها، أنها تطوّر رؤيتها ومنهجها كلما واجهت مناخًا سياسيًا منفتحًا؟ ما يدعم ذلك هو ظهور «الحزب السياسي» ككيـان منفصـل إداريًا عن الجماعة الأم، وهو ما يمهّد السـبل لحدوث ذلك

(1) مقالة: الإخوان المسلمون في مصر، جايشري باجوريا، موقع مجلس العلاقات الخارجية ونُشرت بتاريخ ٣-٢-٢٠١١م، ترجمة مركز المسبار.

(2) انظر صراع على الشرعية، ص ٨١-٨٢.

التطـــور، أي: تخفيف إضافي للطابع الديني الذي يحكم أداء «الحزب»؛ إذ من المنطقي أن يكون معدل التســـارع في التطور الفكري والسياسي داخل الحزب أعلى منه داخل الجماعة.

عمومًـــا، لا يمكن إصدار تقويمات نهائية بهـــذا الصدد إلا بعد مرور فترة كافية، يُحكم خلالها على أداء حزب الحرية والعدالة، وكذا الجماعة الأم، وفي اعتقـــادي أن الأمر مفتوح للتدافع الفكري والسياســـي، وأنه لا توجد توجهات محسومة بشأنه حتى الآن داخل الكيانين.

ومن أهم الخطوط الحمراء التي يتوقع أن تسعى واشنطن لتحديدها أمام أنظمة الحكم الجديدة ما يلي:

١- التفرقة بـــين «نظام ديمقراطـــي» يحكمه الإســـلاميون، وبين «نظام إســـلامي»، فالأول يعني وجود الآليات الديمقراطية المعروفة (تداول السلطة، التعددية، حرية الإعلام، فصل الســـلطات، حرية المجتمع المدني) التي تســـمح للجميع بالوصول «المؤقت» إلى السلطة. أما في الحالة الثانية، فإن هذه الآليات لن تسمح إلا بمرور الإسلاميين أو كل ما هو إسلامي.

٢- التحذيـــر من عزل النظام المصري عـــن المنظومة الاقتصادية الغربية، والدفع بالاقتصاد المصري نحو الاستقلالية.

٣- رفض تغيير الثقافة العســـكرية للقوات المسلحة، أو إعادة هيكلتها بما يهدّد التوازن مع إسرائيل.

٤- التحذيـــر من تهديد التـــوازن الإقليمي بمحاولـــة «تصدير الثورة»، أو تصدير «النموذج الإسلامي».

٥- حظر أسلمة القضية الفلسطينية.

وسائل إحباط الثورة:

العولمة الاقتصادية هي أخطر وســـيلة تُســـتخدَم لكبـــح الثورة، والحدّ من تأثيرها في عملية التحول السياســـي، فانغماس النظام الاقتصادي للدولة في

المنظومة الرأسمالية يقوّض قدرتها على تطبيق سياسة مالية، أو اجتماعية، أو عسكرية منفصلة، مما يؤثر على سيادتها واستقلاليتها.[1]

وقد تطرقت الدراسات السياسية لبحث إشكالية انتكاس كثير من تجارب الديمقراطية لدول العالم الثالث التي تشهد مزيدًا من فقدان الكفاءة الحكومية في الدفاع عن السيادة الوطنية في مواجهة القوى الخارجية.

أحد العوامل الأساسية -أو النتائج بالأحرى- هو انهيار العلاقة بين الدولة والسوق في المجتمع ، وظهور تنظيمات اقتصادية لا تدين بالولاء للدولة، وإضعاف المجتمع المدني، وعجز المؤسسات التنفيذية والتشريعية للدولة عن مواجهة تراجع القدرة التنافسية للمنتج المحلي ولصغار المنافسين، وتقلص الأسس الأخلاقية للنشاط الاقتصادي، وانخفاض ربحية الخدمات الأساسية، وبالتالي عزوف المستثمرين عن تمويلها.. إلخ.[2]

هذه العوامل السلبية يدعم وجودَها وانتشارَها الدورُ الذي تلعبه مؤسسات «بريتون وودز» مثل «صندوق النقد، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية»، ولا يخفى أن هذا التوجه لـ «القفز فوق أسوار الدول» عن طريق العولمة الاقتصادية، هو استراتيجية أمريكية قديمة، وقد دعا إليها صراحة الرئيس الأسبق بيل كلينتون في كلمته أمام الأمم المتحدة عام ١٩٩٣م؛ حيث قال: «إن هدفنا الأساس يجب أن يكون توسيع وتقوية المجتمع العالمي لديمقراطية الأسواق».[3]

الوسيلة الأكثر فاعلية في السيطرة بالنسبة للولايات المتحدة هي «العبث» مع النُّخَب الحاكمة الجديدة بعد الثورات، مثلما فعلت مع ثورات أمريكا اللاتينية قبل عقود، فقد تمكنت السياسة الأمريكية من دفع هذه النخب للتوفيق بين الحكم الرأسمالي والديمقراطية البرجوازية النخبوية؛ بحيث تحولت الأدوات

---

(١) جون فوران، بحث جيف جودوين، سابق ص ٧٣.
(٢) انظر الاتجاهات الحديثة، ص ١٤٨.
(٣) جون فوران، بحث كارلوس فيلاس، ١٢٥.

الديمقراطية إلى وســـائل تركيز للثروة والسلطة في الطريق لإعادة استنساخ صورة جديدة من نظام فاســـد قديم، وكانـــت برلمانات الثورة يتم تجاوزها في القضايا المفصلية، مثل إعادة الهيكلة الرأسمالية، وما يتعلق بها من خصخصة وإدارة الدَّيْن الخارجي؛ حيث كانت مراكز القوى ترســـم مسارات أخرى لإدارة لحكم بالتوافق مع كبار الشركات والرأسماليين المحليين. [١]

هذه الوســـيلة «المثلى» التي تعتمد أساسًـــا على احتواء النخب الجديدة، فقدت قدرًا كبيرًا من فاعليتها؛ بســـبب ظهور نخبة الحكم الإســـلامية، التي تتســـم بالدرجة الأولى بقدر كبير من النزاهة والمبادئ القيمية التي من شأنها أن تعرقل عملية إخضاع الاقتصاد الوطني وإفســـاده، لذا من المتوقع أن تُبذَل جهود حقيقية لإبقاء الاقتصاد في وضعية الغرق أطول فترة ممكنة، وربما يكون تقاعس الدول المانحة –العربية والغربية– عن تقديم مســـاعدات مالية وعدت بها بعد نجاح الثورة، مؤشـــرًا مبكرًا علـــى إرادة إبقاء الاقتصاد المصري تحت سطح الماء.

علـــى صعيد الاقتصاد أيضًا، فإن ميـــراث التبعية الذي تركه نظام مبارك الفاسد، جعل مفاصل الاقتصاد الرئيسة مرتهنة بالدعم الغربي، مثل: عمليات التصدير والاستيراد، والاســـتثمارات المرتبطة بتصنيع منتجات غربية المنشأ، ومنظومة التســـلح التي تخضع مكوناتها الاستراتيجية للمصدر الأمريكي، مثل الطائرات والدبابات، بالإضافة للمعونة العسكرية التي تبلغ مليار ومائة مليون دولار سنويًا، والاتفاقات الجانبية مع دول الاتحاد الأوروبي، واتفاقات القروض ... إلـــخ؛ كل هذه المفاصل تجعل من الســـهل على الـــدول الغربية أن تمارس حصارًا اقتصاديًا تصاعديًا ومؤثرًا للغاية في حالة عدم رضائهم عن التوجهات السياسية في مرحلة ما بعد العسكري.

تقليص حجم الســـيولة الأجنبية المتدفقة إلـــى مصر كان عاملاً مؤثرًا في

(١) انظر بحث كارلوس فيلاس: بين ديمقراطيات السوق والعولمة الرأسمالية: هل من احتمال للثورة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية؟ ... جون فوران، ص ١١٥-١١٦.

تدهور الاقتصاد، وقد ساهم فيه كما سبق تراجع الدول المانحة، وتخوف المستثمرين، وانخفاض أعداد السائحين، فلم يبقَ أمام الحكومة إلا اللجوء للاقتراض من صندوق النقد الدولي، وهذا هو المطلوب، فالصندوق يفرض شروطه المعروفة من رفع الدعم، وتقليص الإنفاق الحكومي، وتخفيض قيمة العملة، وهي وصفة سريعة للاضطرابات الاجتماعية والانهيار السياسي، وكذلك هي أسرع طريقة لإثبات فشل النخبة الجديدة.

يستنكر مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق تراجع الدول العربية عن تقديم مساعدات نقدية لمصر، فيقول: «العصر الحاضر يشهد ثراءً فاحشًا للدول الإسلامية.. من الغريب أن هذه الدول لديها أموال طائلة، ولا تقوم باستثمارها في الدول الإسلامية الأخرى التي هي بحاجة إلى استثمارات، بل للأسف تقوم بإعادتها إلى الولايات المتحدة من خلال شراء أذون الخزانة والسندات الأمريكية».(١)

يحكي مهاتير محمد تجربة بلاده مع صندوق النقد، فيقول: «تقدموا بقائمة مطالب، منها تخفيض قيمة العملة، وتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة، والسماح بإفلاس الشركات، ومعدل فائدة عالٍ.. بالطبع كان لا بد لنا أن نرفض؛ لأن ذلك سوف يجعلنا نفلس، وطالبنا من المتعاملين في أسواق العملات التوقف عن المضاربة على عملتنا، إلا أنهم رفضوا.. عرفنا لحظتها أنهم يحاولون تدميرنا، وعلى الفور قررنا عدم قبول نصائحهم».(٢)

نتج عن صمود ماليزيا في مواجهة مؤسسات العولمة أن حقّقت قفزات اقتصادية هائلة في سنوات قليلة، فكما يذكر مهاتير: «ماليزيا تمكنت من مكافحة الفقر، ولقد وصلت الآن نسبة الفقراء إلى ٥٪ فقط، ونسبة الفقر المدقع ١٪ فقط من بين السكان. وكانت نسبة الفقر بين السكان٧٠٪ خلال فترة الاحتلال البريطاني، وفيما يتعلق بالتوظيف، فقد وصلت النسبة إلى١٠٠٪،

---

(١) الوفد ٢٦-١-٢٠١٢.
(٢) السابق.

والآن لدينا مليون أجنبي يعملون في البلاد».[1]

من الملاحظات الجديرة بالتأمل، أن اســـتراتيجية التضييق والحصار ليس مبعثها مواجهة التطورات السياســـية الحالية في مصر، فقد كانت السياســـة نفسها متبعة مع نظام مبارك مع فروقات يسيرة، ومع تزايد معدلات الفساد كان النظام يواجه اختناقات متتالية، ومن التوصيفات التي لا تخلو من طرافة لنتائج هذه الاســـتراتيجية، ما ذكره القذافي «الهالك» في رســـالة وجّهها للمصريين في يوليو ٢٠١١م، فقال واصفًا مبارك أنه كان: «يشـــحت من أجلكم. يأتي إليّ يشـــحت مني عبَّارات من أجلكم.. ويذهب للسعودية يشـــحت منها العبَّارات، ويأتي يشـــحت مني في قاطرات القطار، ويشـــحتها من أي أحد آخر كله من أجلكم».[2]

هذا مبارك الحليف الأقوى لأمريكا في المنطقة، جعلته السياســـة الغربية «يشـــحت» كما يقول القذافي، فكيف بنظام يعرف الغربيون جيدًا أنه لن يكون حليفًا مثل مبارك بأي حال؟

تدخلات المجتمع المدني:

رغم أن تماسك المجتمع المدني ونموه، وتزايد دوره في رسم السياسات عن طريق ممارسة دوره «الضاغط» على النظام السياسي، من المؤشرات الإيجابية على تقدم عملية التحول، إلا أنه ســـلاح ذو حدين، فقد بات هذا القطاع ثغرة يتســـلل منها عديد مـــن القوى الداخلية والخارجية التـــي تتخذ من منظمات المجتمع المدني ستارًا وواجهة للتأثير في المشهد السياسي.

هذا الاختراق يغطي المراحل الثلاث «قبل الثورة، خلال الثورة، بعد الثورة» فهو مســـتمر مع تعاقب الحكام على مصر، وتحديدًا منذ حقبة الســـبعينيات، وحدث الاختراق الأكبـــر بعد توقيع معاهدة كامب ديفيـــد، وبدء تلقي المعونة

(١) السابق.

(٢) الشروق أونلاين ٢٤-٧-٢٠١١م.

الأمريكيـــة التي راكمت خروقات لا حصر لها للمجتمع المدني، كان الهدف هو تكوين نخبة سياســية موازية مؤثرة ممن يتبنون الأفكار الليبرالية على النمط الغربـــي، تقوم هذه النخبة في مرحلة لاحقة بالحلول مكان النخبة السياســية العســكرية أو على الأقــل تتلاحم معها، ولعل من المؤشــرات على صحة هذا التحليل أن ثلاثة من الشخصيات الليبرالية ذات التوجه الغربي طرحوا أنفسهم كمرشـــحين للرئاسة في مواجهة مبارك في العقد الأخير، وهم: د. سعد الدين إبراهيم، أيمن نور، د. محمد البرادعي، والثلاثة لهم علاقات قوية مع منظمات المجتمع المدني.

برز دور الجماعات والتجمعات والرموز المدعومة غربيًا في الثورة بوضوح؛ حيــث كان لبعضهم تأثير واضح في مجرياتها، مثل حركة ٦ أبريل، البرادعي، وعدد آخر من المنظمات الحقوقية، لكن هذا الدور اكتنفه أمران ســلبيان من وجهة النظر الغربية:

الأول: أن الحــراك الاحتجاجي الذي قادتــه هذه المجموعات والرموز لم يكن متوقعًا أن يؤدي إلى ثورة بالشــكل الذي حدث في مصر، فذلك السيناريو كان يعني شيئًا واحدًا: أن يسقط النظام كالتفاحة في فم الإسلاميين.

الثاني: أن هذه المجموعات لم تمتلك القدرة ولا التدريب على ممارسة دور سياســي حزبي في مرحلة ما بعد الثورة، ولم يســتطع أغلبها أن يحقق عملية تحول وتأقلم ناجحة، فكانت النتيجة أن الســاحة خلت للإسلاميين، ومما زاد الطين بلة، أن الهجوم على الإخوان -في ســياق المطالبة بتأخير جدول تسليم السلطة- كان ينطلق من كونهم كيانًا يمارس العمل السياسي منذ عقود طويلة، وله تنظيم قوي ومحكم، وبالتالي لا مجال للتوازن بينه وبين المجموعات حديثة التكوين في أي منافسة سياسية، لكن ظهور التيار السلفي في المشهد السياسي ونجاحه «اللافت» في إنشــاء كيان سياســي قوي في أشهر قليلة، رغم تجنبه التام للنشاط السياسي قبل الثورة، سلب هذه الحجة قوتها فلم تعد ذات قيمة.

إذن على الصعيد السياســي الحزبي كان واضحًا أن الليبراليين في مصر

«أمامهم طريــق طويل لقطعه قبل أن يتوحدوا، ويقدموا رســائل متماســكة للتنمية الاقتصادية والحريات السياسية» بحسب الباحث في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي «عيد حسين».

في المقابل يقول حسين أيضًا: «ما لم يقدم غير الإسلاميين في مصر بديلاً ذا مصداقية، فيجب أن نعد أنفســنا لأشكال من الحكم الإسلامي على فترات متعددة».[1]

والحقيقة أن سياســة «البديل المضاد» هي ركن أســاس في استراتيجيات الدعاية المضادة في الفكر الغربي، فأيام الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والعالــم الغربي، كان التوجه البريطانــي مبنيًا على مفهوم أنه «لا يكفي تعرية الشــيوعية فقط، بل يجب أيضًا تقديم إغراء بديل لها من منتجات الرأسمالية الغربية الديمقراطية».[2] وهو ما أعجزهم في الحالة المصرية حتى الآن.

هكذا فالسيناريو المتاح أن تدور العجلة مرة أخرى؛ بحيث تُعِدّ هذه المنظمات نفســها لإعادة إنتاج دورها «المشــاكس» الذي لعبته في معارضة نظام مبارك، لكــن هذه المرة مع الأحزاب الإســلامية الجديدة، ويمكن ببســاطة ملاحظة «النضوب» الثقافي في لغة المعارضة الموجهة للإسلاميين من القوى الليبرالية، فهي تكاد تكون نســخة كاربونية من الطبعة القديمة، وشــرعت -كما أشرت ســابقًا- المجموعات الثورية التابعة في استخدام نفس اللهجة، والحراك ضد الإسلاميين حتى قبل أن يتقلدوا دورًا رئيسًا في السلطة التنفيذية، والمتوقع أن يتصاعد هذا الدور كثيرًا للتشويش على الأداء السياسي للإسلاميين، وتضييق مساحة إنجازاتهم، مســتغلين في ذلك مناخ الحرية السياسية بعد الثورة، فإن تُرِكوا وشأنهم أثاروا كثيرًا من اللغط والبلبلة، وإن حوصروا وضُيق عليهم، فإن ردود الفعل الغربية ستنطلق بحجة الدفاع عن «حريات المجتمع المدني».

(١) اليوم السابع ٢٦-١-٢٠١٢م.

(٢) انظر كتاب: من الذي دفع للزمار؟ الحرب الباردة الثقافية، المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والأدب، فرنسيس سوندرز، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٩م ص ٨٢.

ومن المسلَّم به أن استدراج الأحزاب الإسلامية مستقبلاً -كسلطة حاكمة- للتورط في استخدام القوة ضد من تعتقد أنه يهدّد «شرعيتها» سوف يؤدي إلى تآكل تلك الشرعية، ولا يخفى أن تلك الأحزاب لن تظل مدعومة بالدعم الشعبي المنطلق من أسباب دينية مع انغماسها في السلطة، فالجماهير سوف تطالب الأحزاب الحاكمة بتقديم إنجازات حقيقية، أما الدعم -المنطلق من خلفية دينية- فيمكن الاستفادة منه في المرة الأولى فقط، أو مع تحقق إنجازات مقبولة.

من الحوادث الغريبة في سياق العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وأمريكا: موقف واشنطن من مداهمة السلطات الأمريكية لمقرات نحو ١٧ منظمة مدنية؛ لدواعي التحقيق في تلقيها أموالاً خارجية أو ممارستها أعمالاً غير مسموح بها قانونًا، وكذا منع خمسة من الناشطين الحاملين للجنسية الأمريكية من السفر عبر مطار القاهرة.

بلغ مستوى الاهتمام الأمريكي أن باراك أوباما خاطب المشير طنطاوي في القضية عبر مكالمة هاتفية قال فيها: إن المساعدات العسكرية لمصر هذا العام تتوقف على تلبية شروط الكونجرس بقيام حكام مصر العسكريين باتخاذ خطوات ملموسة نحو الديمقراطية، وتحدث أوباما بشكل خاص عن التحقيق الجنائي الخاص بالمنظمات الداعية للديمقراطية الممولة من الخارج، والتي من بينها المعهد الجمهوري الأمريكي.[1]

التصعيد هنا قد يبدو مبالغًا فيه؛ إذ ربما يكون الهدف الحقيقي هو قذف قضية المعونة العسكرية إلى السطح، بوصفها مسألة خاضعة للمساومة في قضايا لا علاقة لها بالشئون العسكرية، وذلك تحسبًا لتطورات المشهد السياسي في المرحلة القادمة، وكذا ربما يكون الهدف رسم «استباقي» للخطوط الحمراء في مواجهة الإسلاميين، ومن المعتاد أن قضايا المجتمع المدني تحتل مرتبة متقدمة على قائمة الانتقادات الموجهة للقوى الإسلامية التي تصل إلى الحكم

(١) اليوم السابع عن نيويورك تايمز ٢٧-١-٢٠١٢م.

في أي بلد مسلم، من ناحية أخرى فإن أطرافًا أمريكية عديدة ليس مقبولاً لديها أن تقدم واشنطن معونة عسكرية لحكومة يسيطر عليها الإسلاميون، حتى لو كانت هذه المعونة مرتبطة بتوقيع كامب ديفيد.

دور الاستخبارات والعمل السري:

مصر في عهد مبارك، كانت تشبه «البرنامج مفتوح المصدر» Open source ، فاختراقها من قِبَل أجهزة المخابرات الغربية لم يكن خافيًا، والمعلومات التي تكشفت بعد الثورة عن المسئولين الذين تجسسوا لحساب المخابرات الغربية تزخر بها وسائل الإعلام.

من أبرز المعلومات والاختراقات الإستخباراتية، ما يتعلق بالوزراء الثلاثة السابقين: «رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، ويوسف بطرس وزير المالية، ومحمود محيي الدين وزير الاستثمار»، فهؤلاء الثلاثة كما ذكرت تقارير إخبارية وبعض وثائق ويكيليكس كانوا يعملون بصورة مباشرة وغير مباشرة مع المخابرات الأمريكية، وبعضهم كان يتعاون معهم قبل تقلده الوزارة، بل إن تعيينه جاء أساسًا بسبب هذه الصلة مع السي آي إيه -يوسف بطرس غالي-، وبخلاف الدور الذي لعبوه في إتمام صفقات فاسدة، أو اتخاذ إجراءات ضارة بالاقتصاد المصري، فإن الأخطر هو التقارير المتعلقة بالمعلومات الحكومية التي كان يرسلها بطرس غالي لواشنطن؛ بحيث يمكن توقع أن قواعد المعلومات الحكومية توجد نسخ كاملة منها في المخابرات الأمريكية.[1]

من المعلومات المهمة المذكورة في كتاب «حبيب العادلي في غرفة جهنم» للصحفي عماد فواز، أن هذه الغرفة التي كانت بمثابة قلعة التنصت في مصر، أُنشئت ضمن إدارة المساعدات الفنية بمعونة أمريكية كاملة، وتم تجهيزها على

(١) لمزيد من المعلومات انظر التقارير التالية -كأمثلة- صحيفة روز اليوسف، ٩-٩-٢٠١١م تجنيد بطرس غالي في المخابرات الأمريكية والموساد الإسرائيلي- الوفد، عملاء المخابرات في نظام مبارك، ٣٠-٩-٢٠١١م- الشرق الأوسط، جواسيس في الجامعة الأمريكية، ٣١-٣-٢٠٠٩م، روز اليوسف، غرفة جهنم بمجلس الشورى، ١٤-١٢-٢٠١١م.

أحدث طـــراز فندقي، بتكلفة قدرها ٧١ مليون جنيـــه، منها حوالي ٥٠ مليون جنيه للأجهزة والمعدات، والباقي تم إنفاقها على الإنشـــاءات والديكورات، وتم تزويدهـــا بأحدث موديلات الأثاث والفرش، وتقســـيمها إلى وحدات للضباط «رؤساء الوحدات» ووحدات للمديرين، وحدات للمراقبين على الأجهزة، ووحدة الاستقبال أو صالون الانتظار أو الاستماع، واستيرادها من أمريكا.

كان يوجـــد من هـــذه الغرفة ثلاثة: واحدة في أمـــن الدولة بمدينة نصر تحت إشراف العادلي، والثانية بمجلس الشورى تحت إشراف صفوت الشريف، والثالثة في رئاسة الجمهورية تحت إشراف زكريا عزمي.[1]

هذا الأرشـــيف المتكامل الذي أُنشـــئ بالمعونة الأمريكية لا يوجد ما يمنع حصول المخابرات الأمريكية على نســـخة منه، أو علـــى الأقل المعلومات التي تطلبها بصورة مباشرة، وإلا فما معنى تحمُّل الميزانية الأمريكية هذا المبلغ؟!!

المحصلة أن هذا الاختـــراق الطولي والعرضي لمصر مـــن قِبَل المخابرات الغربية، لا يزال مســـتمرًا، خاصة وأن الاختلال الأمني بعد الثورة أنشـــأ بيئة خصبة للاختراقات المخابراتية، وفيما يبدو حتى الآن أن قدرة القوى السياسية الجديدة -الإســـلامية- على التصدي لهذه الخروقات ســـتكون ضعيفة، على الأقـــل في المرحلة الأولى؛ بســـبب تعقيدات العلاقة مع واشـــنطن، ولأن طرح قضية إعادة هيكلة أو تجديد أجهزة الأمن والمخابرات المصرية ليســـت بالعمل الســـهل، وبالتالي فإن هذه الخروقات لن تعمل لصالح الاستقرار السياسي أو ضمان نجاح عملية التحول السياسي، بل ستكون من العوامل المحفِّزة لعرقلتها أو حرفها عن مسارها.

والمخابرات الأمريكية -ســـي آي إيه- تمتلك خبرة عريقة تمتد لعقود في مجـــال اختراق النخب المحلية، وأثناء الحرب الباردة الثقافية بين المعســـكرين الشـــرقي والغربي، كانت الاســـتخبارات تنفّذ خططًا استراتيجية أيديولوجية للتأثير في النخب في كل ميدان؛ لدفعهم لتبني توجهات معينة، وكان الشـــعار

(١) انظر تقرير غرفة جهنم، سابق.

وقتها هو الحرص على إخفاء الأصل الأمريكي للجهد المبذول في إفساد الحياة الثقافية، وتوظيف ذلك سياسيًا.[1]

وقد بلغ من نجاح هذه الاستراتيجية أن «قلة فقط من الكُتاب والشعراء والفنانين والمؤرخين والعلماء والنقاد في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية هم الذين لم تكن أسماؤهم مرتبطة على نحو أو آخر بتلك المؤسسات السرية التابعة للسي آي إيه».[2]

ومما لا شك فيه أن الإسلاميين -النخبة الجديدة- الصاعدين يحتلون مكان القلب من الاستراتيجية الاستخباراتية الأمريكية الحالية، فمن المهم بالنسبة لهم -سي آي إيه- أن تتوفر قاعدة معلومات وافية للوجوه الجديدة والقيادات السياسية والدينية، ومراكز القوة والتأثير ومكامن الضعف، وأساليب اتخاذ القرار، والعلاقات المتشابكة بين الأحزاب الإسلامية، وإمكانات توظيفها لخلخلة الصف، ومن الطبيعي أن تعمل هذه المعلومات والاختراقات على وضع سيناريوهات لإحلال نخبة بديلة مكان النخبة الإسلامية، والآليات المقترحة لتنفيذ ذلك، أو على الأقل تعمل على عرقلة المشروع الإسلامي وتشويهه.. إلخ.

وإذا كانت المهام التقليدية الخمس للمخابرات هي: التخطيط، التجميع، التنظيم، التحليل، التوزيع، فإنه يجب على الإسلاميين أن يتوقعوا نشاطًا خصبًا في المرحلة القادمة، سيكونون هم موضوعه الرئيس، كما يتحتم عليهم تصميم استراتيجية خاصة لمواجهة الخروقات والثغرات المعلوماتية.

(١) من الذي دفع للزمار؟ ص ١٧٥-١٧٦.

(٢) من الذي دفع للزمار؟، ص٢٤.

الخاتمة

مصر ٢٠١٣م

السيناريو المفضل:

السـيناريو المفضـل الـذي تتمنى الأغلبيـة- على الأقل بحسـب نتائج الانتخابات- حدوثه وصولاً إلى العام ٢٠١٣م، يتلخص في أربعة محاور:

١- رئيس جديد منتخب يحظى بصلاحيات كاملة، ومدة رئاسية مقيدة.

٢- التأكد من عودة الجيش إلى ثكناته، وعدم تدخله في السياسة.

٣- تمتع مجلس الشـعب بأغلبيته الإسلامية بصلاحيات كاملة، وممارسة دوره على الوجه الأكمل.

٤- حكومة تشـكلها الأغلبية البرلمانية، ويحتل الإسلاميون مكان الصدارة والقلب منها.

يترافق مع هذه المحاور ملامح إيجابية في أداء النظام ككل، مثل: تحسـن حالة الاقتصاد، تقدم عملية تطهير المؤسسات وإعادة هيكلتها، تغييرات إيجابية فيما يتعلق بالبعد الثقافي لعملية التحول السياسي، تنفيذ باقة من السياسات العاجلة لتحسين وترميم الأوضاع المعيشية والاجتماعية.

بحسـب السـيناريوهات المذكورة آنفًا، فإن موقف المجلس العسكري ربما يكون أهم العوامل المتعلقة مباشـرة بتحديد شكل النظام الحاكم في مصر عام ٢٠١٣م، فالـدور الخارجي ليس له أدوات فاعلة سـريعة التأثير، أو مضمونة النتائـج، كما أنه لا يبدي ميـلاً حتى الآن إلى المواقـف الراديكالية، والقوى السياسية غير الإسـلامية، وإن أمكنها إثارة الزوابع، لكن نسبة الأغلبية التي حققها الإسـلاميون تقف حجر عثرة يمتص قدراتهم على التحرك، إذن يتبقى موقف الجيـش، وهذا الموقف يتحدد كمحصلة لتفاعـل عوامل كثيرة داخلية

وخارجية، تتراوح من البعد الشخصي إلى الأبعاد الإقليمية والدولية.

وقد أثارت التسريبات حول تفاهمات بين الإخوان والمجلس جدلاً وقلقًا، فهذه التفاهمات -إن صحت- تتحدث عن توافق يتراوح من «رئيس مقبول من المجلس» إلى «توفير خروج آمن لأعضاء العسكري»، وما أثار الجدل حول ذلك أمران:

أولهما: مدى أحقية قوة سياسية معينة أن تتفرد بالتفاوض حول وضع سياسي مستقبلي يتعلق بالدولة كلها.

ثانيهما: هذه التفاهمات -لو صحت- هل يكون إطارها التفاوضي: الأهداف السياسية لحزب الحرية والعدالة، أم المطالب السياسية التي ترفعها بقية القوى؟

من الإشكالات التي تشوش على السيناريو المفضل، المستقبل السياسي للمشير طنطاوي والفريق سامي عنان بعد انتخاب الرئيس، هل يخضع كلاهما لرئيس حكومة قد يكون إسلاميًّا، أم أنهما سيقدمان استقالتيهما؟ وهل يبقى المجلس يمارس دورًا سياسيًّا أم يتوقف عند هذا الحد؟ وهل سيلعب مجلس الدفاع القومي الجديد دورًا في تشكيل الساحة السياسية؟ وهل سيملك رئيس الجمهورية حق إصدار قرارات العزل والتعيين لقادة القوات المسلحة؟

هذه الأسئلة هي أمثلة على ما ينوء به الموقف الغامض للمجلس العسكري من علامات استفهام لا تنتهي.

على أن أهل التفاؤل لا يتوانون عن إبراز مواطن إيجابية في أغلب السيناريوهات المتعلقة بالعسكري، يقولون: إنه لو بلغ الأمر أن المجلس أصبح له دور ما في الحياة السياسية، أو استقل بشئون القوات المسلحة، فإن هذه كلها أوضاع يمكن علاجها مستقبلاً بعد استقرار النظام؛ إذ لا يمكن الوقوف في مواجهة الإجماع الشعبي، ويستشهدون على ذلك بالنموذج التركي؛ حيث نجح حزب العدالة في توظيف شعبيته المتصاعدة لتقليص المساحة التي يتحرك فيها الجيش التركي حامي العلمانية، فما المانع أن يتكرر نفس الأمر في مصر؟! يتساءلون..

المتغير عظيم التأثير قليل الاحتمال:

هذا المصطلح يتداوله علماء الدراسات المستقبلية بوصفه عاملاً يمكن أن يقلب كافة السيناريوهات رأسًا على عقب؛ لأنه يتسم بالجهالة، وعدم القدرة على توقعه، فهو حدث خارج عن السياق الطبيعي والتاريخي.

والحقيقة أن هذا المتغير بحد ذاته من الأسباب التي تجعل بعض الباحثين يستهينون بقدرة علم الدراسات المستقبلية على تقديم فائدة حقيقية في مجال التوقع، هم يقولون: إن هذه الدراسات تفيد فقط في التخطيط والتدريب، لكن نتائجها في مجال توقع الأحداث سيئة.

يذكر الأستاذ الأكاديمي في جامعة ماساتشوستس الأمريكية - نسيم طالب- أن الأحداث التي تتسم بالندرة والتأثير الطاغي، قادرة على أن تفسّر كل شيء في العالم، ويذكر أمثلة عديدة جدًّا في كافة المجالات لم تستطع أي قدرات علمية بشرية أن تتوقعها قبل حدوثها، وهو ينتقد «كل علماء الاجتماع الذين دأبوا على امتداد قرن مضى على العمل تحت وطأة الاعتقاد الزائف بأن أدواتهم العلمية تستطيع أن تقيس درجة الغموض»، ويدعو نسيم إلى الانتباه للغشاوة التي تغشي أبصارنا عندما يتعلق الأمر بالأمور التي تحدث عشوائيًّا.[1]

ولا يشترط أن يكون ذلك «المتغير» -الحدث- فعلاً بشريًّا، فقد يكون ابتلاء أو عقابًا من الله تعالى لأمة من الأمم على ذنوبها، أو كفرها أو فسقها، كما قال تعالى في سورة الأنعام: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴿٤٢﴾ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾ [الأعراف: ٤٢-٤٤].

التأمل في التاريخ السياسي -المعاصر على الأقل- يكشف أن هذه المتغيرات

---

(١) انظر: البجعة السوداء، نسيم طالب، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م ص ١٠-١١.

لعبت دورًا كبيرًا في «التحول» بين النظم السياسية، وفي إسقاط نظام وبناء آخر، ولو افتُرِض جدلاً غياب هذه المتغيرات لكان طبيعيًا أن يستمر كثير من النظم دون أن تتعرض لأخطار حقيقية قرونًا من الزمان، لكن ظهور «حدث يحول المسار» أدى إلى سقوط كثير من هذه الأنظمة.

إدراك التأثير القوي لـ«الحدث الذي يحول المسار» حفّز قوى سياسية كثيرة على مر الزمن على اختراع أحداث مماثلة على نحو تآمري - دون انتظار وقوعها-؛ بغرض التأثير على المسارات العامة، أو لتحويل التوجهات السياسية إلى جهة معاكسة، أو لدعم سياسة يعتورها الارتباك أو التردد.. إلخ، ومن ثَم تقوم بعملية «إخراج» دقيقة للحدث بما يضمن دويًا كبيرًا وردود فعل واسعة النطاق تكفي لاستخدامه كرافعة لتحقيق المراد.

في المشهد السياسي المصري توجد أمثلة على المتغيرات عظيمة التأثير غير القابلة للتوقع -ذات المنشأ التلقائي- منها: ثورة يناير نفسها، وسقوط مبارك، وصعود السلفيين السياسي-.

لكن المناخ السياسي يوحي بإمكانية أن تتوافق قوى معينة -داخلية أو خارجية- على الدفع بمتغيرات -الحدث الذي يحول المسار- بهدف قلب المائدة على القوى الغالبة، وهي بالطبع: الإسلاميون، هذه المتغيرات قد تكون عملية اغتيال، أو استدراج وتوريط لبعض القوى السياسية، أو اندلاع حرب مفاجئة، أو تعرض مصر لحصار اقتصادي مفاجئ، أو عودة عمليات العنف، أو اندلاع ثورة فوضوية من بعض فئات المجتمع، أو انقلاب عسكري، أو نزاع أهلي واسع النطاق، أو انهيار اقتصادي.. إلخ، والمجال مفتوح لتخيل أو افتراض عدد لا نهائي من أشكال تلك المتغيرات.

والحاصل أن مثل هذه المتغيرات لا يمكن توقعها -تصنيفًا وتفصيلاً وتوقيتًا- كما لا يمكن الاحتراز منها، لذلك يجب على القوى الإسلامية أن تؤسس لاستراتيجية تَحَمُّل للصدمات واحتوائها، وتقليل خسائرها إلى الحد الأدنى.

في هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى قصور تاريخي لدى الإسلاميين في آلية التوقع أو التأهل للأزمات، على سبيل المثال، تعرض الإخوان المسلمون على مدار تاريخهم لعدة مفاجآت تلقوا فيها صدمات متتالية، ليست كلها سلبية.

فهم تفاجئوا إلى حد الصدمة من رد فعل عبد الناصر في نهاية العام ١٩٥٤م عندما اعتقل الآلاف منهم بسبب حادثة المنشية، واتبع سياسة التعذيب والقتل، والاعتقال المفتوح، والمحاكمات العسكرية.

ثم لم يتوقعوا عام ١٩٩٥م أن يصل مبارك إلى حد المحاكمة العسكرية لقياداتهم وتنفيذ أحكامها..

ثم فوجئوا بنتائج انتخابات عام ٢٠٠٥م التي أحرزوا فيها ٢٠٪ من مقاعد مجلس الشعب..

قد تكون لهذه الأحداث ظروفها الخاصة، لكن على الأقل ما سبق يؤكد أن الإسلاميين لديهم مشكلة في توقع ردود أفعال السلطة الحاكمة، وفي وضع تصورات دقيقة عن المستقبل.

انتخابات الرئاسة:

قضية الرئاسة أصبحت من أكثر القضايا السياسية إثارة للجدل في الساحة السياسية، فقد فُتِح المجال للترشح بصورة غير رسمية بعد أشهر قليلة من الثورة؛ بسبب الاعتقاد أن المجلس العسكري سيلتزم بجدوله الزمني –ستة أشهر– لكن وقع المترشحون في مأزق: التأجيل الطويل، وهو ليس بالأمر الجيد للمترشحين؛ إذ يؤدي تمدد الفترة إلى حدوث حالة ملل لدى الناخبين من حملات الدعاية، كما أن التنافس بينهم يكشف عيوبًا لدى كل مترشح، ويسلط الضوء عليها أكثر، وربما يصل الناخب في نهاية الأمر إلى حقيقة أن المترشح الأفضل لم يظهر بعدُ.

العلاقة المرتبكة –ترتيبًا– بين الرئاسة والدستور تسببت في تزايد حالة الاستقطاب بين القوى الإسلامية والعلمانية، فالأصل أن الاستفتاء الذي أُجري

في مارس ٢٠١١م حسم كون انتخابات الرئاسة ستكون الأولى في الترتيب، بينما القوى العلمانية كانت تطالب بالدستور أولاً -قبل أي عملية انتخابية- لتتم عمليات الانتخاب جميعها في ظل الدستور الجديد بدون إشكالات تتعلق بالتداخل بين القديم والجديد، والإعلانات الدستورية التي يصدرها المجلس.

ساهمت سياسة المجلس العسكري في تزايد الارتباك؛ بسبب عدم التزامه بمعطيات الاستفتاء، فقد جعل الرئاسة لاحقة على الدستور، وليس سابقة له، ثم تقرر في الأخير أن يكون هناك تزامن في المراحل بين العمليتين على أن يُستفتى على الدستور قبل يوم انتخاب الرئيس الجديد.

ويثور الجدل حاليًا حول المعايير التي يمكن من خلالها توقع شخص الرئيس القادم، وبصورة عامة توجد أربع طرقٍ يمكن استخدامها لمعرفة ذلك، أو على الأقل تحديد الآلية التي سيُختار بها من قبل الناخبين والأحزاب والمجلس العسكري.

أولاً: نظرية الناخب الوسيط:

بحسب هذه النظرية، فإن توجهات الناخبين وآراءهم تنزع حسب التوزيع الطبيعي لها إلى منطقة الوسط، ولذلك تنحو الأحزاب أو المترشحون لاتخاذ مواقف قريبة من الوسط؛ حيث تتمركز غالبية الأصوات، بينما المترشحون ذوو الآراء الأكثر راديكالية أو تمسكاً أو جذرية أو محافظةً، يتوزعون إلى اليمين وإلى اليسار؛ حيث تكون كثافة الأصوات أقل.

بعيدًا عن تعقيدات النظرية، فإنه في حالة وجود عدة مرشحين ينزعون إلى التوسط، فإن المرشحين الأقل عددًا في الأطراف ربما تكون لهم فرصة أكبر في حصد الأصوات.[1]

واقعيًا، يمكن أن نجد في الوسط ثلاثة تصنيفات مختلفة، فمن حيث المرجعية الإسلامية، نجد كلا من د. عبد المنعم أبو الفتوح، ود. سليم العوا،

(١) انظر: السياسات العامة، ص ١٣٤.

وكلاهما ينزع للوسط، مقارنة بالأستاذ حازم أبو إسماعيل، أما من حيث التوجهات العلمانية، نجد أن المترشح حمدين صباحي يتخذ موقفًا متوسطًا مقارنة بد. محمد البرادعي، ومن حيث العلاقة بالنظام السابق مع الخبرة بشئون الدولة، فإن عمرو موسى يبدو متوسطًا مقارنة بـأحمد شفيق.

هكذا نجد ازدحامًا في الوسط يشتت الأصوات لصالح الذين بالأطراف، وهم هنا: البرادعي، أبو إسماعيل، لكن مع انسحاب البرادعي يبقى أمام «أبو إسماعيل» فرصة لا يُستهان بها لحصد عدد من الأصوات، قد لا يشكل أغلبية، لكنه ربما فاق غيره من مرشحي الوسط، على الأقل قد يتمكن -بحسب النظرية- من الدخول في مرحلة الإعادة، لكن الأمور لا تسير هكذا؛ إذ تتداخل عوامل أخرى كما سيأتي.

ثانيًا: مفهوم الميول الراديكالية بعد الثورة:

بعض الدراسات السياسية تقول: إن درجة الاستقطاب السياسي ترتفع في مرحلة ما بعد الثورات؛ حيث تميل المجتمعات إلى فرز الناشطين والقوى السياسية إلى معسكرات متواجهة ضد بعضها: يمين يسار، محافظ راديكالي، إسلامي علماني، وتقل فرصة الانتماء إلى تيار الوسط حتى يصبح الأشخاص غير المنتمين لتيارات سياسية محددة محسوبين بالنسبة لتيارٍ ما على التيار المنافس في بعض الأحيان.[1]

حسب هذا المفهوم، فإن المترشحين ذوي الميول والانتماءات الواضحة لهم حظ أوفر من غيرهم.

ثالثًا: الأوزان النسبية في انتخابات سابقة:

لا توجد انتخابات رئاسة سابقة يمكن استخدامها أساسًا للمقارنة، لكن توجد انتخابات برلمانية، ومع الاختلاف بين الحالتين، إلا أنه يمكن استخلاص

---

(١) أمل حمادة، ص ٥٥.

نتيجتين من تلك الانتخابات، ربما تكونا على قدر من الدقة بسبب قرب العهد، وهما: ميول غالبية الناخبين تتجه صوب المرشح الإسلامي، وإن حزبي الحرية والعدالة، والنور لهما قدرة كبيرة على التأثير في خيارات الناخبين لصالحهما.

بحسب هذا الأسلوب فإن المترشحين الإسلاميين للرئاسة هم الأوفر حظًا من غيرهم، ويبقى الخلاف بين هؤلاء بحسب عوامل أخرى مرجّحة، مثل تأييد كل حزب إسلامي لمترشح ما، أو درجة قبول أحد المترشحين جماهيريًا مقارنة بمنافسه الإسلامي.. إلخ.

رابعًا: التوافق:

الأساليب السابقة تفترض ضمنًا أن الأحزاب، إما أنه لا اختيار محدد لها -الناخب الوسيط- أو أنها تؤيد المترشح الإسلامي، لكنها لا تبين كيف يتم التفاضل بين عدة مترشحين إسلاميين.

أما أسلوب التوافق، فيعطي نتائج مغايرة قليلاً، فهو يفترض أن الأحزاب لديها قدرة كبيرة على التأثير في الناخبين كلما اتفقت آراؤها، وأن هذا التأثير يتراجع كلما اختلفت اختيارات الأحزاب، وسيتضح ذلك فيما يلي..

وهنا تبرز عدة عوامل:

هل تتوافق الأحزاب على مرشح إسلامي؟

إلى الآن لم يعلن سوى الإخوان صراحة عن موقفهم، فقال المرشد د. محمد بديع: «إن الجماعة لن ترشح أحد أعضائها، ولا الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح في انتخابات الرئاسة، أو أي مرشح لديه مرجعية إسلامية في تلك الانتخابات». وقال: «إن الإخوان سيشاركون كافة القوى الوطنية في اختيار شخصية توافقية على أساس قواعد لا تحابي أحدًا، وتحدد مواصفات الرئيس المصري المقبل؛ حرصًا على مصلحة مصر».[1]

(١) الوفد ٢٧-١-٢٠١٢م.

لكـــن صدر تصريح آخر من د. محمود حســـين الأمين العام للجماعة في حوار مع قناة مصر ٢٥؛ حيث قال: إن التوجه العام للإخوان هو عدم ترشـــيح أحد أو دعم أحد يُحسب على تيار إسلامي معين في انتخابات الرئاسة.[١]

وهذا الصياغة تحتمل أن يختار الإخوان د. سليم العوا، فهو غير محسوب على تيار معين، وإن كانت مرجعيته إسلامية، في مقابل د. أبو المفتوح المحسوب سابقًا على الإخوان، والأستاذ حازم المحسوب على كل من السلفيين والإخوان.

بالنســـبة لحزب النور، فهو لم يحدد خياراته حتـــى الآن، وصرح متحدثه الإعلامي نادر بكار أن الحزب لم يعلن بعدُ تأييده لأي من مرشـــحي الرئاسة، ســـواء الشـــيخ حازم أو غيره.. ولن يعلن تأييده لأي من مرشحي الرئاسة إلا بعد غلق باب الترشـــح للانتخابات، وبعد الجلوس مع كافة المرشحين ومعرفة برنامجهم الانتخابي وتوجهاتهم السياسية».[٢]

عامل آخر، هو: هل تضع الأحزاب موقف المجلس العسكري من المرشح قيد الاعتبار؟

لا توجد تأكيدات، لكن بعض التسريبات تتحدث عن تفاهمات بين الإخوان والمجلـــس، وموقف حزب النور غير واضح مـــن هذه القضية.. لكن د. محمود حسين أكد رفض الإخوان لأي مرشح عســـكري؛ لأن -بحسب قوله- التجربة تبين أنه مثل هذا لا يصلح لرئاسة الجمهورية بسبب ما عشناه -كما قال- على مدى ستين عامًا.[٣]

وهذا يعني أنه لو حدث تفاهم بين الإخوان والمجلس سيكون على شخصية ليس لها خلفية عسكرية.

عامل ثالث: كيف يتشكل التوافق؟

يمكن وضع قاعدة بسيطة في هذا السياق، وهي:

- التوافـــق بين كافة الأحزاب على مترشـــح معين. وفي هذا احتمال

(١) شبكة رصد ٢٨-١-٢٠١٢م.

(٢) اتصال مع قناة سي بي سي ٢-١٢-٢٠١١م.

(٣) شبكة رصد ٢٨-١-٢٠١٢م.

قوي جدًّا للفوز.

- التوافق بين الأحزاب الإسلامية والمجلس العسكري على مترشح معين، وفي هذا احتمال قوي للفوز.

- التوافق بين الأحزاب الإسلامية -دون المجلس- على مترشح معين، وفي هذا احتمال جيد للفوز.

- التوافق بين أحد الأحزاب الإسلامية والمجلس العسكري على مترشح معين، وفي هذا احتمال متوسط للفوز.

- التوافق بين أحد الأحزاب الإسلامية وبقية الأحزاب على مترشح معين، وفي هذا احتمال متوسط للفوز.

- عدم التوافق بين القوى الرئيسة على مترشح معين، وفيه احتمال ضعيف لكل مترشح.

في الحالات الثلاث الأولى يلاحظ أن التوافق يضيّق مساحة الاختيار أمام الناخبين، ويجعلهم أكثر تأثرًا بخيارات الأحزاب.

على ضوء ما سبق من بيان موقف الإخوان كما حدده د. بديع، والاحتمالات الستة، فإن العامل الأهم هنا هو: هل يقبل السلفيون بمرشح غير إسلامي؟ بعبارة أخرى: هل يقبلون بنفس معايير الإخوان في اختيار المترشح، ومن ثَم شخصه؟

لو حدث ذلك سيكون مرشح الإسلاميين هو الفائز غالبًا، ولو رفض السلفيون ستتعدد الاحتمالات، كما في الثلاثة الأخيرة.

ماذا بعد الرئيس؟

مرحلة ما بعد الرئيس تكتنفها عقبات وعلامات استفهام كثيرة، وهذه أبرزها:

١- لم تستقر القوى السياسية ولا المجلس العسكري حتى الآن على حل

المشكلة المتجددة في ترتيب الدستور والرئيس، كما لا يُعرف ما إذا كان النظام سيكون رئاسـيًا أم برلمانيًا أم مختلطًا، وهي على العموم مشكلات إجرائية أو وقتية يتعين حلها في خلال أسابيع قليلة.

٢- لا يزال مجهولاً حتى الآن الآلية التي سـيتم بها تسـليم السـلطة إلى الرئيس القادم؟ وهل تُسلَّم كاملة أم منقوصة؟ وكيف ستكون علاقته مع القوات المسـلحة، وكذا ما هو مسـتقبل وزير الدفاع ورئيس الأركان وأعضاء المجلس الحاليين؟

٣- توجد مؤشـرات على أن الإسـلاميين يخشـون من تحول «مؤسسة الرئاسـة» مسـتقبلاً إلى مركز ثقل مناوئ لتواجدهم السياسي في مؤسسات الدولـة الأخرى، خاصـة مع تفضيل بعضهم لأن يكون القادم غير إسـلامي، والتجـارب التاريخيـة تحذر من الوثوق في أي تحالف مـع من يحتل منصب الرئاسـة؛ إذ يمكن أن تدفعه السـلطة المتحصل عليها إلى تجاوز أي تحالفات مقيدة، ولا يقال هنا: إن مدة «الأربع سنوات» أو شرط عدم التجديد لأكثر من دورتين، سـتجعلانه عاجزًا عن تجـاوز الخطوط الحمراء؛ إذ يمكن أن يحدث ذلك بسهولة إذا توفرت الشروط الملائمة، ومنها: أن يكون الرئيس ذا شخصية كاريزمية تحظى بجماهيرية كاسحة تُكسبه شرعية تتجاوز القانون والدستور، ومنها ما سـبق الإشـارة إليه من ظهور أحد المتغيرات عظيمة التأثير ضعيفة الاحتمال.

٤- يوجد تخوف من حدوث حالة من فقدان السيطرة أو «فراغ السلطة»، وهـذه حالة واردة في الـدول التي تمر بمرحلة انتقاليـة بعد زوال النظام التسـلطي؛ إذ تعجز المؤسسـات الجديدة المنتخبة عن ملء فراغ السـلطة القديمـة، وتتفكك أركان النظام، وتسـود حالة من القصور المؤسسـي من أبـرز ملامحها: العجز عن التنفيذ الكامـل للقانون، أو للقرارات المتخذة أو للسياسات المتبعة، مع فقدان المركز للسيطرة النظامية على الأطراف، وهذه

الحالة نسبية لها مستويات متعددة، وللأسف يظن كثيرون أن عملية نقل السلطة سهلة، ويمكن تنفيذها بمجرد قرار، وهذا مفهوم خاطئ تمامًا؛ إذ يمكن أن يؤدي النقل المتسرع أو المرتبك للسلطة إلى حدوث فراغ وفقدان سيطرة ربما يؤديان إلى الفوضى.

٥- قد تواجه النظام الجديد في الأشهر القادمة مشكلة عدم قابلية -أو رفض- بعض المجموعات الثورية -أو الملتحفين بهم- الاعتراف بالتحول الحادث من حولهم، أو رفضهم لتحولهم هم أنفسهم من الحالة الثورية إلى النشاط السياسي في إطار منظمات المجتمع المدني، فالحراك الثوري لهذه المجموعات ربما يتسبب في حالة من الفوضى، أو ارتباك بعض المؤسسات، وبغض النظر عن دوافع هؤلاء -داخلية أو خارجية-، فإن أسلوب التعامل معهم سيؤثر إلى درجة كبيرة في رسم ملامح المستقبل، فإذا لجأ النظام الجديد إلى معادلة: «الاستقرار قبل الحرية» أو حسب الصياغة الأمريكية: «من طلب الأمن والحرية معًا فقدهما معًا»، فإن ذلك سيكون مؤشرًا بالغ الخطورة، وربما يكون الخطوة الأولى للرجوع إلى الخلف، بناء على ذلك يجب أن تُعالج هذه المشكلة -في حال حدوثها- بدرجة كبيرة من الحكمة، مع اتباع استراتيجية احتواء متوسطة المدى.

٦- من الأمور الجيدة، أنه إذا سارت الخطوات بشكل طبيعي، وأكمل كلّ من البرلمان والرئاسة دورتيهما - ٥ سنوات، ٤ سنوات على الترتيب-، فهذا يعني أن البرلمان الحالي هو من سيشرف على انتخاب الرئيس بعد القادم، أو إعادة انتخاب الرئيس القادم، فربما يمثل ذلك نوع استقرار وتوازن للقوى بين الرئاسة والبرلمان، ولنا أن نتخيل الجدول السابق الذي كان المجلس العسكري يعتزم تنفيذه، فقد كان مقررًا أن تُجرى انتخابات الرئاسة بعد عام كامل من انتخابات مجلس الشعب أي في مطلع العام ٢٠١٣م، وذلك معناه أن تُجرَى الانتخابات في المؤسستين في توقيت متقارب جدًا.

٧- لا يتسع المجال لمناقشة ملامح استقرار النظام أو علامات بلوغه مرحلة الرسوخ، لكن من المعايير السهلة المستخدمة في هذا الصدد: أن يعمل النظام

بسلاســـة، وتدور عجلتـــه دورة كاملة بدون أزمات كبيـــرة، أو معوقات مُقعِدة، بعبارة مختصرة: فإن النظام يســـتقر عندما تبدأ المؤسســـات المنتخبة دورتها الثانيـــة، فيكون لدينا: ثاني برلمان بعد الثـــورة، ثاني رئيس، ثاني حكومة «ربما أكثر بحســـب طبيعة النظام»، ثاني دورة للمحافظين المنتخبين.. إلخ، فعند بلوغ هذه المرحلة يكون النظام قد دار دورة كاملة، وأصبح مستقرًا.

الثورة لن ترجع إلى الخلف- بإذن الله-:

كيف نضمن أن الثورة –ومكتســـباتها- لن تعود إلى الخلف، على الأقل في الأمد المنظور؟

لا يوجد شيء ثابت في عالم السياسة، فالكل يتحرك، ومن يقف يفقد قوته أو يزول من على الخارطة، لا توجد لافتة مكتوب عليها «نهاية الطريق»، الطريق مستمر، ومن يكسب شيئًا فليعضّ عليه بالنواجذ.

وهذه بعـــض اللمحات والأفكار حول اســـتراتيجية الحفـــاظ على الثورة ومكتسباتها:

أولاً: القوات المســـلحة المصرية هي أهم مؤسســـة في الدولة، فهي حماية وحصن وأمان، وإخضاعها أو تســـخيرها وربما تدميرها، هدفٌ لكل عدو، لذا يجب التعامل الحذر –مســـتقبلاً- مع تلك المؤسسة، وتبني استراتيجية بعيدة المدى تعمل على حذف كافة الترسبات الناجمة عن معاهدة كامب ديفيد، ومنها انغمـــاس الجيش في الأعمال المدنية التي لا علاقة لها بالعمل العســـكري أو بحماية الدولة- أرضًا وحدودًا-.

فلن يمكن الوصول إلى مرحلة «رســـوخ النظام» إلا عندما يتحقق الفصل بين المدني والعســـكري في كافة مفاصل الدولة ومؤسساتها، وتدعو الدراسات المتخصصة في هذا الشـــأن إلى تعميق مفهوم «الاحترافية» professionalism في العمل العسكري؛ لأن ذلك من شأنه أن يزيد من استقرار مؤسسات الدولة، وتثبيـــت دعائم النظام، وفي هذا المجال يجـــب مراعاة اختلاف الثقافات عند نقل تجارب الدول الأوروبية في ترسيخ مفهوم «احترافية الجيش» حتى لا تنتج

سـلبيات مماثلة لما حدث لأغلب مؤسسـات الدولة التي خضعت تحت تأثير «التبعية الهيكلية».[1]

ثانيًا: الحرية السياسية من المكاسب العظيمة التي تحققت، وكذلك هي من أسرع ما يتم سـلبه من أيدي الناس عندما تتولى السلطة نخبة فاسدة ظالمة، لذلك يجب الترويج لمفهوم «ادخار الحرية» بمعنى الحفاظ عليها، وحمايتها من السلب والغصب، وتوجد عدة طرق لتحقيق ذلك، منها:

- المسارعة بتأسيس الكيانات والأعمال التي لا يمكن تأسيسها في مرحلة القهر.
- البدء في الأعمال التي لن تبدو ثمارها إلا بعد أعوام طويلة، وهي أعمال لن تؤسـس إلا في أجواء الحرية، وعندما يحين قطافها ربما تكون الحرية قد ذهبت، ولكن بقيت آثارها.
- تحصين مناخ الحرية بباقة مكثفة من القوانين التي تُصعِب على أي حاكم متجبر عملية إخضاع الشعب.
- تنفيذ حملات توعية شـعبية واسعة المجال لتبصير الناس بقيمة الحرية السياسـية ومزاياها؛ حتى يكونوا هم الخـط الأول في الدفاع عنها.. وكذلك تعريفهم بمعنى الحرية المنضبطة بضوابط الإسلام.
- تحصين أجواء الحرية السياسـية بنبذ كل من يتهور في استخدامها، أو يستغلها خارج السياق، وبما يجعل الناس يقعون في الثنائية المعروفة: إما الأمن والاستقرار، وإما الحرية والاضطراب.
- بذل الجهد في العمل الدعوي، واستهداف أن يتحول أكبر عدد ممكن من الشـعب المصري إلى الانتماء العاطفي الفكري أو التنظيمي للعمل الإسلامي، وبمعنـى آخر: جعل المعادلة أمام أي حاكم متجبر قد يسـتولي على السـلطة مستقبلاً، هي: الإسلاميون= الشعب.

---

(١) أمل حمادة، هامش ص ٥٣.

ثالثاً: قال تعالى في سورة الأنفال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٥٣]، يقول سيد قطب -رحمه الله-: «إنه في هذه الآية يتضح عدل الله في معاملة العباد؛ فلا يسلبهم نعمة وهبهم إياها إلا بعد أن يغيّروا نواياهم، ويبدلوا سلوكهم، ويقلبوا أوضاعهم، ويستحقوا أن يغيّر ما بهم مما أعطاهم إياه للابتلاء والاختبار من النعمة التي لم يقدروها ولم يشكروها».[1]

كل من ينظر إلى يوميات الثورة يجد نفسه أمام سلسلة متتابعة من المواقف والأحداث غير المنطقية أدت إلى نتائج غير محسوبة أو متوقعة، وفي منعطفات كثيرة كادت الثورة أن تُخفق لولا أن الله - سبحانه وتعالى - شاء أن ينتصر الشعب، وأن يرتفع الظلم عن كاهله، نعم، كان الشعب يريد، ولكن الله كان وما يزال يفعل ما يريد.

فقد عاش الشعب في ظل القهر عقودًا متتالية، لكن عندما أراد الله -عز وجل- أن يرتفع الظلم والقهر يسَّر لعباده من السبل والوسائل ما حقَّقوا به ذلك على أرض الواقع ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ وَلِيُبْلِىَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٧].

وقد تجلى شكر الشعب للنعمة والاعتراف بها في هتافات ١١ فبراير «الله وحده أسقط النظام»..

الآن على الإسلاميين بوصفهم المستفيد الأكبر من سقوط مبارك- لأنهم كانوا المظلوم الأكبر في عهده- أن يشكروا نعمة الله تعالى، وأن يقدروها حق قدرها، وأولى مراتب شكر النعمة في هذا المجال ألا يتفرقوا ويتنازعوا فيفشلوا وتذهب ريحهم ومكاسبهم سدًى، فالتنازع والاختلاف سبب لتفرق الشمل، بل مدعاة لسقوط الدول والحضارات، وهذه سُنّة من سنن الله لا نملك لها تبديلاً، كما يذكر مالك بن نبي- رحمه الله-: «هناك سنن لا تتغير ولا

(١) في ظلال القرآن، سورة الأنفال، الآية ٥٣.

تتبدل.. وهي السنن التي تبني الحضارات وتهدمها، وتحكم التغيير الاجتماعي، وتوجه التاريخ، وقد أشار إليها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الفتح:٢٣]».[1]

رابعًا: السياسي الإسلامي حساباته تختلف عن مثيله العلماني؛ فالإسلامي يسعى لإتمام التحول السياسي مستعينًا بالله، يردد «لا حول ولا قوة إلا بالله» موقنًا بمعناها وأنه لا تحوُّل للعبد من حال إلى حال ولا قوة له على ذلك إلا بالله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) مالك بن نبي، شروط النهضة ص ٤٨.

المراجع

١- القرآن الكريم.

٢- النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، د. حسنين توفيق إبراهيم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥ م.

٣- صراع على الشرعية، الإخوان المسلمون ومبارك ١٩٨٢ - ٢٠٠٧ م، د. هشام العوضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م.

٤- الانتقال من الثورة إلى الدولة، الخبرة الإيرانية، د. أمل حمادة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م.

٥- مستقبل الثورات، جون فوران، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ م.

٦- مدخل إلى تحليل السياسات العامة، د. أحمد مصطفى الحسين، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م

٧- مصر والمصريون في عهد مبارك، د.جلال أمين، دار ميريت ٢٠٠٩ م.

٨- قتل مصر، من عبد الناصر إلى السادات، شفيق مقار.

٩- البحرين من الإمارة إلى المملكة، دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، أحمد منيسي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

١٠- اتجاهات حديثة في علم السياسة، بحث: دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، د. هدى ميتكيس، المجلس الأعلى للجامعات، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٩م.

١١- المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، تأليف: جون إهرنبرج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠٠٨م.

١٢- من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، إطار تصور للتحرر، تأليف: جين شارب، بروفيسور العلوم السياسية في جامعتي ماساتشوستس، وهارفارد، إصدار: مؤسسة ألبرت أينشتاين.

١٣- تحولات الإخوان المسلمين، تأليف حسام تمام، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية ٢٠١٠م.

١٤- الجماعة الإسلامية المسلحة في مصر ١٩٧٤ - ٢٠٠٤ م تأليف د. سلوى العوا، دار الشروق.

١٥- مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، د. وليد عبد الحي، المركز العلمي

للدراسات السياسية، عمان ٢٠٠٢م.

١٦- أزمة المثقفين وثورة يوليو، عادل حمودة، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى.

١٧- مصر زعامة وشعبًا إلى أين، كمال خالد، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٩١م.

١٨- صلاح نصر، الأسـطورة والمأساة، تأليف: حسنين كروم، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

١٩- أنماط الاسـتيلاء على السلطة في الدول العربية، د. صلاح سالم زرنوقة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢م، الطبعة الأولى.

٢٠- كيف حدثت ثورة أكتوبر؟ إسحاق مينتس، دار نشر وكالة نوفوستي، ١٩٨٧م.

٢١- مـن الذي دفع للزمار؟ الحـرب الباردة الثقافية، المخابـرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والأدب، فرنسيس سوندرز، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٩م .

٢٢- البجعة السوداء، نسيم طالب، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

٢٣- مالك بن نبي، شروط النهضة.

٢٤- في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة.

٢٥- كتاب: (مقالة العبودية الطوعية) تأليف إيتيان دو لا بويسي، ترجمة عبود كاسوحة، مراجعة: د. جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى.

٢٦- أعمـال الملتقى الوطني الأول حـول التحول الديمقراطي في الجزائر ديسـمبر ٢٠٠٥م، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.

٢٧- الدولة الرخوة، د. جلال أمين، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٢٨- النخبة السياسية.

٢٩- المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يونيو ٢٠١١م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
الفصل الأول: الدولة والثورة- مقاربة نظرية	٩
أولاً : الدولة	١١
ثانيًا : الثورة	١٦
الفصل الثاني: من الدولة إلى الثورة	٢٣
١- منظومة السلطة - النخبة الفاسدة	٢٦
٢-القبضة الأمنية- حماية النخبة الفاسدة	٣٦
الفصل الثالث: من الدولة إلى الثورة	٤٥
الديمقراطية والليبرالية	٥٠
مفهوم التحول السياسي	٥٤
المجلس العسكري والتحول الديمقراطي	٥٥
المراحل الأساسية للتحول السياسي	٥٧
الفصل الرابع: الطريق إلى الدولة.. المجلس العسكري والتحول السياسي	٦٣
تناقض الهدم والبناء	٦٥
واجبات السلطة أثناء المرحلة الانتقالية	٦٦
القيادة والشرعية	٦٧
أولاً : البعد الثقافي	٦٧
ثانيًا : البعد الهيكلي	٦٨
ثالثًا : السياسات	٧٠
مستوى التغيير الذي نفّذه المجلس العسكري	٧١
القيادة والشرعية	٧١

الموضوع	الصفحة
حصيلة التغيير الثقافي	٧٤
حصيلة التغيير الهيكلي	٧٩
حصيلة التغيير في السياسات	٨٥
آليات التحول	٩٢
إشارات مهمة على طريق التحول السياسي	٩٣
الفصل الخامس: معوقات التحول السياسي	**٩٥**
الفوضى الطبيعية	٩٩
الثورة المضادة	١١٠
الفصل السادس: طريق الإسلاميين إلى السلطة	**١٢١**
قوة الإسلاميين في مصر	١٢٣
ظاهرة التعدد في العمل الإسلامي	١٢٦
أسباب الخلاف بين الإخوان والسلفيين	١٢٧
كيف تعمل هذه الأسباب في إدارة العلاقة بين التيارين؟	١٤٠
سيناريوهات التقارب	١٤١
ملامح عامة حول استراتيجية التقارب المنشودة	١٤٦
الفصل السابع: السيناريوهات المحتملة	**١٤٩**
مدخل	١٥١
العوامل المؤثرة في سيناريوهات المستقبل:	١٥٢
١- دور الجيش	١٥٢
٢- القوى السياسية	١٦٧
٣- الدور الخارجي	١٧٣
الخاتمة: مصر ٢٠١٣م	**١٩١**
السيناريو المفضل	١٩١
المتغير عظيم التأثير قليل الاحتمال	١٩٣

الموضوع	الصفحة
انتخابات الرئاسة	١٩٥
الثورة لن ترجع إلى الخلف- بإذن الله-	٢٠٣
المراجع	٢٠٧
الفهرس	٢٠٩



مجلة البيان

مكتب مجلة البيان - ص.ب ٢٦٩٧٠ - الرياض ١١٤٩٦
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف: ٠٠٩٦٦١٤٥٤٦٨٦٨

ردمك: ١-١٣-٨١٠١-٦٠٣-٩٧٨